

المعيد

في

ادب المفيد والمُستفيد

« فيه ادب العلم والمعلم والمتعلم ، وادب الفتوى والمفتي والمستفتي ،
وادب المناظرة وشروطها وآفاتنا ، والادب مع الكتب وما يتعلق بها ، وغير ذلك »

اختصره من كتاب الدرّ النّضيد للبدر الغزي
الشيخ عبد الباسط بن موسى بن محمد العَلَمَوِي المتوفى بدمشق سنة ٩٨١ هـ

وقف على طبعه

أحمد عبيد الله

الطبعة الأولى بنفقة

المكتبة العربية في دمشق
لأصحابها عبيد الله أخوان

المعيد

في

ادب المفيد والمستفيد

« فيه ادب العلم والمعلم والمتعلم ، وادب الفتوى والمفتي والمستفتي ،
وادب المناظرة وشروطها وآفاتهما ، والادب مع الكتب وما يتعلق بها ، وغير ذلك »

اختصره من كتاب الدرر النضيد للبدر الغزي
الشيخ عبد الباسط بن موسى بن محمد العلّاموي المتوفى بدمشق سنة ٩٨١ هـ

وقف على طبعه

أحمد عبيد الله

الطبعة الأولى بنفقة

المكتبة العربية في دمشق
لأصحابها عبيد الله

55503

عقود الطبع محفوظة

بسم الرحمن الرحيم

كلمة الناشر

الحمد لله الذي رفع المؤمنين والذين أتوا العلم درجات، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أفضل الصلوات، وسلم تسليماً كثيراً .
أما بعد فقد ظفرنا بالنسخة الوحيدة من هذا الكتاب فالفينا فيه من الحث على العلم وبيان فضيلته وآدابه الظاهرة وأخفائه ما حجب إلينا نشره، ليطلع القراء منه على بعض ما كان للعلم وحملته عند أسلاف من شأن فيقدروهم قدرهم، وتشتد رغبتهم في السير على سنتهم، فإن من عرف قدر المطلوب ركب في سبيله كل صعب، وراض كل جموح . ولما كان العلم روح الحياة في الدنيا، وسبب النجاة في الآخرة لا جرم كان باذله أحب الناس لطالبه، وأقربهم له مودة، وأعظمهم لديه شأناً . وليس أدل على علو منزلة العلم ورفعة مقام أهله مما روي عن أبي بكر بن جابر خادم أبي داود السجستاني صاحب كتاب السنن أحد كتب الحديث الستة قال: كنت مع أبي داود ببغداد فصلينا المغرب إذ قرع الباب ففتحته فإذا خادم يقول: هذا الأمير أبو أحمد الموفق يستأذن، فدخلت إلى أبي داود فأخبرته بكائه فأذن له فدخل وقعد، ثم أقبل عليه أبو داود قال: ما جاء بأ الأمير في مثل هذا الوقت؟ فقال: خلال ثلاث فقال: وما هي؟ قال: ننقل إلى البصرة فنتخذها وطناً ليرحل إليك طلبة العلم من أقطار الأرض فتعمر بك فإنها قد خربت وأقطع عنها الناس لما جرى من حجيء الزنج فقال: هذه واحدة هات الثانية قال: وتروي لأولادي كتاب السنن فقال: نعم هات الثالثة قال: وتقردهم مجلساً للرواية فإن أولاد أ خلفاء لا يقعدون مع العامة فقال: أما هذه فلا سبيل إليها لأن الناس شر يفهم ووضيعهم في العلم سواء اه .^(١)

(١) أنظر الصفحة ١١٩ من مختصر طبقات أ الحنابلة لأبي يعلى وهو من مطبوعاتنا

فتأمل رحمك الله في هذه الرواية ، ومثل في ذهك مدينة عظيمة كالبحيرة
كانت عامرة زاهرة ، فأقى البغاة بنيانها من القواعد فتركوها قاعاً صافياً
وأضطرتوا أهلها إلى الجلاء عنها فصيرت منهم ، فأجتمع أولوا الأمر وفكروا
في ما بعيد إلى ذلك المدينة روثها وأزدها زها ، ويدعو الناس إلى
أرتيادها وعمرانها ، فلم يجدوا أقرب في ذلك نفعا ، ولا أوحى عائدة من أن
يستوطنها عالم فيرحل إليه عالم تأهل بهم المدينة وتعمر ، فهل يتصور في منزلة
العلم وأهله أبلغ من ذلك ؟ وأنت إذا أمنت في التأمل فأطلعت على الحاكم
أخي الخليفة أبي أحمد الموفق الذي كانت أزيمة الخلافة كلها يومئذ قبضته ،
مائلاً في باب العالم أبي داود ينتظر منه الأذن بالدخول عليه ، ورأيت
أبا داود يأذن له مع خادمه وهو في صدر مجلسه دون أن ينقل لاستقباله قدماً ،
ثم رأيته بعد ذلك لا يجيب متمسكاً في أفراد مجلس خاص لولده خروجا عن التمييز
بين الخاصة والعامة في العلم ، إذا تأملت في ذلك حق التأمل رأيت إلى أي
حد من الرتبة وصل العلماء يومئذ ، أدركت مبلغ رغبة المتقدمين في العلم . ويلوح
لي أن مرتبة هذه الرغبة هو تلك الرتبة ، وما مررت تلك الرتبة إلا بالإخلاص
لله تعالى وإرادة وجه الكريم والدار الآخرة ، أما الدنيا فقد كانت - مع
إعراضهم عنها - لا تمنعهم دهرها ، بل كانت تدور عليهم من أخلافتها ما فيه بلاغ .
لكن اليوم والناس لا يطلبون من العلم إلا ما يرجون به الدنيا وزينتها ولو
أعسر ذلك بأخراهم وحال بينهم وبين خيراتها ، فقد نبغ في الطلبة من لا احترام
للمعلم عنده ولا مقام ، وهذا ما نرى أثره بادية في بعض المدارس والجالس من استطالة
طائفة من التلاميذ على معلمهم ، والمأراة لهم في دروسهم ، وربما تمدى ذلك
إلى الكتابة في الصحف تزيفاً لأرائهم ، وأستقلالاً لمعلوماتهم .
ففسى أن يجد القراء في هذه الأوراق ما يجيب إليهم العلم ، ويعملهم على
ورود شريعته واحترام شيعته ، والله ولي الهداية والتوفيق .

ترجمة مؤلف الاصل :

نقلنا له ترجمة مطولة في أوّل كتاب المراح في المراح الذي طبعناه له من قريب
فليرجع إليها من شاء ، ونكتفي هنا بنقل ترجمته المختصرة التي كتبها شاعر الشام
السيد خير الدين الزركلي في كتابه الأعلام قال :

هو محمد بن محمد بن محمد الغزي العامري الدمشقي بدر الدين بن رضي الدين ،
فقيه عالم بالأصول والتفسير والحديث ، مولده ووفاته في دمشق ، له مائة وبضعة
عشر كتاباً ، منها ثلاثة تفاسير وحواش وشروح كثيرة . وهو أبو نجم الدين
محمد المؤرخ ، وقد جمع أباه أساء كتبه في كتاب افرد له ترجمته . ولزم بدر الدين
العزلة في أواخر عمره ، فكان لا يزور أحداً من الأعيان ولا الحكام بل يقصدونه .
وكان كريماً محسناً جعل لتلاميذه رواتب وأكسبه .

ولد سنة ٩٠٤ — وتوفي سنة ٩٨٤ هـ

ترجمة مؤلف المختصر

من مختصر تنبيه الطالب له ، ومن الكواكب السائرة للنجم الغزي

هو الشيخ عبد الباسط بن الشيخ شرف الدين مومى بن محمد بن إسماعيل
العلموي الشافعي ، ولد سنة سبع وتسعمائة ، وكان والده أخذ الشهود القدمات
المعدّلة في دمشق ، وخطيب جامع الحاجب بسوق صاروجا ، فلما بلغ الرابعة
عشرة من عمره أخّاره والده للخطابة (سنة ٩٢١) في الجامع المذكور ، فخطب
بمحضور جماعة من أمراء المحلة ، فخلعوا عليه ووصلوه وحرّضوه على ملازمة الخطابة
فعل ، فلما وقعت الفتنة بين أجراء كسة والعثمانية رحلت به والدته مع بنتها وبعلمها
عبد الله بن المقرئ إلى القريون ، فمكث فيها معهم نحو ثمانية أشهر خطب في خلالها

ثم عادوا إلى دمشق سنة ٩٢٣ فلما كانت سنة ٩٢٥ أَسْتَقِلَّ بِالْخُطَابَةِ فِي جَامِعِ
الْحَاجِبِ نَزُولًا وَفِرَاعًا مِنْ وَالِدِهِ ، فَشَمَلَتْهُ بَرَكَةُ نَصِيحَةِ الْعَبَادِ مَعَ الْأَوْعَظِ لَهُمْ ،
فَصَارَ ذَلِكَ فِيهِ حَالًا وَحِرْفَةً - كَمَا يَقُولُ هُوَ عَنْ نَفْسِهِ - ثُمَّ تَوَلَّى رِئَاسَةَ الْمُؤَذِّنِينَ بِجَامِعِ
دِمَشْقِ الْأُمَوِيِّ بَعْدَ أَبِي الْبَقَاءِ بْنِ عَفْلَقُونَ فِي سَنَةِ ثَمَانٍ وَثَلَاثِينَ وَتِسْعِمِائَةٍ ، قَالَ
النَّجْمُ الْغَزِي : وَكَانَ لَهُ فَضِيلَةٌ فِي عِلْمِ الْمَلِكِيَّاتِ ، وَعِلْمِ النُّعْمَةِ وَالْتَلْحِيحِ ، وَلَهُ
إِنْشَاءَاتٌ وَعَظِيَّةٌ يَسْتَعْمَلُهَا رُؤَسَاءُ الْمَوْلَدِ ، وَكَانَ يَعْظُ النَّاسَ يَوْمَ الْخَمِيسِ فِي رَجَبٍ
وَشَعْبَانَ وَرَمَضَانَ فِي الْأُمَوِيِّ ، وَقَرَأَ عَلَى الْوَالِدِ (شَيْخُ الْإِسْلَامِ أَبِي الْبَرَكَاتِ بَدْرُ الدِّينِ
الْغَزِي) وَعَلَى الْوَفَاءِ ، وَتَوَفَّى وَالِدُهُ بَقَّةً سَنَةَ أَرْبَعِينَ وَتِسْعِمِائَةٍ ، وَأَحْتَرَقَتْ دَارُهُ
وَفِيهَا أَسْبَابُهُ وَكُتِبَتْ سَنَةٌ سِتِينَ وَتِسْعِمِائَةٍ ، وَأُخْرِجَتْ عَنْهُ رِئَاسَةُ الْمُؤَذِّنِينَ لِلْجَلَالِ
الرُّمَلِيِّ قَبْلَ مَوْتِهِ بِمَدَّةٍ قَرِيبَةٍ ، وَتَوَفَّى سَنَةَ إِحْدَى وَثَمَانِينَ وَتِسْعِمِائَةٍ ، وَصَلَّى عَلَيْهِ
شَيْخُ الْإِسْلَامِ الْوَالِدُ إِمَامًا ، وَدُفِنَ بِيَابِ الْفَرَادِيسِ ٥ .

قُلْتُ : وَقَدْ رَأَيْتُ لَهُ مِنَ الْمَوْالِفَاتِ هَذَا الْمُخْتَصَرُ ، وَمُخْتَصَرًا آخَرَ لِكِتَابِ تَنْبِيهِ
الطُّلَابِ وَإِرْشَادِ الدَّارِسِ لِأَحْوَالِ مَوَاضِعِ الْفَائِدَةِ بِدِمَشْقِ كَدُورِ الْقُرْآنِ وَالْحَدِيثِ
وَالْمَدَارِسِ .

وَرَأَيْتُ بِخَطِّهِ تَعْلِيْقَاتَ وَجِيزَةً عَلَى مُخْتَصَرِ طَبَقَاتِ الْخَنَابِلَةِ الَّتِي أَخْتَصَرَهُ الشَّيْخُ
الْأَبْلَسِيُّ ، وَكُتِبَ فِي آخِرِهِ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَخِصُ هَذَا الْمُخْتَصَرِ أَيْضًا ، كَمَا رَأَيْتُ لَهُ
تَعْلِيْقَاتَ أُخْرَى عَلَى ذِيلِ طَبَقَاتِ الْخَنَابِلَةِ لِلْحَافِظِ ابْنِ رَجَبٍ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى .

وصف النسخة المخطوطة.

وطريقة تصحيحها

عثرنا على هذه النسخة الوحيدة في مدينة حلب الشهباء ، وهي مكتوبة بخط مختصرها المرحوم الشيخ عبد الباسط العلموي في ١١١ صفحة بالقطع المتوسط بقلم دقيق وكتب على هامش كثير من الصفحات عناوين لبعض المطالب ، معظمها كالتلخيص للرسالة ، وفي بعض الصفحات إيضاحات وتعليقات على الأصل أثبتناها بأسفل الصفحات ، وإن كان بعضها لا يحتاج إليه ، فكل ما هنالك منقول من خط المختصر ، وليس لنا من التعليق إلا ما في الصفحة ٣ و ٦ و ١١ و ١٨ و ٢٣ .
ولقد وجدنا بهذه النسخة أغلاطاً بعضها من سبق القلم ، وبعضها من التصحيف ، فاكتفينا في التصحيح بإثبات ما رأيناه صواباً دون الإشارة إلى الخطأ ، لأننا رجعنا في ذلك إلى الأصول التي نقل عنها مؤلف الأصل ، كمقدمة شرح المذهب للإمام النووي ، وفاتحة العلوم للإمام الغزالي ، وطبقات الشافعية للإمام السبكي وغيرها ، وما لم يتضح الصواب لنا فيه - وهو القليل - أبقيناه على ما وجدناه عليه .

أما الآيات الكريمة والأحاديث الشريفة فقد ضبطناها بالشكل الكامل وأحطنا الآيات بقوسين () تمييزاً لها من غيرها .

هذا وقد وقع أثناء الطبع أغلاطٌ أكثرها بالشكل والإشارات ، وكلها مما لا يغيث على المطالع ، فبيننا على الضروري منها في آخر الكتاب ليصحح .

[illegible]

الحمد لله رب العالمين

أَلْحَمْدُ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنُسْتَعِينُهُ ، وَنَسْتَغْفِرُهُ وَنُسْتَشِيرُهُ ، وَنُؤْمِنُ بِهِ وَنَتَوَكَّلُ عَلَيْهِ ، وَنُسَاءِلُهُ
أَخْيَرَ كُلِّهِ ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شَرِّهِ وَأَنْفُسِنَا وَسَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا ، مِنْ يَهْدِيهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ
لَهُ ، وَمَنْ يُضِلِّ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ ، وَنَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، وَنَشْهَدُ أَنَّ
سَيِّدَنَا مُحَمَّدًا عَبْدَهُ وَرَسُولَهُ ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَأَزْوَاجِهِ وَذُرِّيَّتِهِ ، وَسَلَّمَ
تَسْلِيمًا كَثِيرًا .

أما بعد فهذه رسالة مختصرة جمعها العلامة شيخ الإسلام ألبدر محمد بن محمد
أبن محمد بن الرضي الغزي الشافعي طال بقاؤه في فضيلة العلم والعالم والمعلم والمتعلم
والمعفي والمستفي وآداب كلٍّ منهم ، ملخصاً لها من مقدمة شرح المذهب لشيخ
الإسلام المَحْبِيِّ النَّوَوِيِّ ومن غيرها من الكتب المعتمدة ، وسماها بالدرِّ النضيد ،
في أدب المفيد والمستفيد ، وأختصرها كاتبها مُسَمِّياً لها بالعقد التليد ، في إختصار
الدرِّ النضيد ، أو نُسَمَّى بالمُعِيد ، في أدب المفيد والمستفيد . قال : ورتبتها على
مقدمة وستة أبواب وخاتمة :

المقدمة : في الأمر بالإخلاص والصدق وإحضار النية .

الباب الأول : في فضيلة الاشتغال بالعلم وتعلمه وتعليمه ونشره وحضور مجالسه

وتحذير من أراد بعلمه غير الله وتحذير من آذى عالماً وفيه ثلاثة فصول .

الباب الثاني : في أقسام العلم الشرعي وهي ثلاثة ، ومراتبه وهي ثلاثة .

الباب الثالث : في آداب المعلم والمتعلم وهو ثلاثة أنواع .

الباب الرابع : في آداب الفتوى والعفتي والمستفتي وهو أربعة أنواع .
 الباب الخامس : في شروط المناظرة وآدابها وآفاتنا وفيه فصلان .
 الباب السادس : في الأدب مع الكتب وما يتعلق بتصحيحها وضبطها ووضعها
 وحملها وشرائها وأستعارتها وغير ذلك وفيه مسائل .
 الخاتمة : في رقائيق لطيفة مناسبة . وبالله التوفيق للعمل ، والعصمة من الزلل .

المقدمة

في الأمر بالاعتصام بالهدى والصدق والاعتصام بالهدى

قال تعالى : (فَأَعْبُدْ اللَّهَ مَخْلَصًا لَهُ الدِّينَ . أَلَا لِلَّهِ الدِّينُ الْخَالِصُ) والآيات في
 الأصلين كثيرة (١) وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ
 الحديث : قال الشافعي رضي الله عنه : يدخل هذا الحديث في سبعين باباً من الفقه .
 وقال هو وأحمد : يدخل في هذا الحديث ثلث العلم ، قال البيهقي : معناه أن كسب العبد
 إنما يكون بقلبه ولسانه وبنائه ، فالنية أحد أقسام كسبه الثلاثة ، وهي أرجحها
 لأنها تكون عبادة بأفرادها ، بخلاف القسمين الباقيين ، ولأن النية لا يدخلها
 فساد بربا ولا غيره بخلاف غيرها ، وقيل هو أحد الأحاديث التي عليها مدار الإسلام .
 وقد أوصلها الإمام النووي إلى أربعين حديثاً وجمعها في أربعينيته ، وكان السلف
 وتابعهم من الخلف يستحبون أستفتاح المصنفات ونحوها بهذا الحديث ، وبه أستفتح
 البخاري كتابه الجامع الصحيح تذييلاً للمطالع على حسن النية . وقال صلى الله
 عليه وسلم : نِيَّةُ الْمُؤْمِنِ أَبْلَغُ مِنْ عَمَلِهِ رَوَاهُ البيهقي في الشعب ، وفي رواية في الإحياء :
نِيَّةُ الْمُؤْمِنِ خَيْرٌ مِنْ عَمَلِهِ .

(١) أي في مقدمة شرح المذهب وفي الدر المنضيد .

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم مخبراً عن جبريل عن الله جلّ وعلا أنه قال: **الْإِخْلَاصُ سِرٌّ مِنْ أَسْرَارِي أَسْتَوْدَعْتُهُ قَلْبَ مَنْ أَحَبَّتُ مِنْ عِبَادِي** رواه القشيري في الرسالة متصلاً مسلسللاً وعرف الإخلاص فيها بأنه إفراذ الخلق تعالى في الطاعة بالقصد، أي يريد بها التقرب إلى الله دون شيء آخر من الخلق من تصنع لهم أو محمدتهم أو محبتهم أو محبة مدحهم، وقال في تعريفه كلمات كثيرة، ونقولاً غزيرة. وقال الفضيل بن عياض: ترك العمل لأجل الناس رياء، والعمل لأجل الناس شرك، والإخلاص أن يعافيك الله منهما. وقال السري: لا تعمل للناس شيئاً، ولا تترك لهم شيئاً، ولا تخط لهم شيئاً، ولا تكشف لهم شيئاً. وقال الجنيد: الإخلاص سرٌّ بين الله وبين العبد لا يعلمه ملك فيكتبه، ولا شيطان فيفسده، ولا هوى فيميله.

وقال الإمام القشيري: أقلّ الصدق استواء السرّ والعلانية. وقال غيره: من أراد أن يكون الله تعالى معه فليأزم الصدق فإن الله تعالى يقول: **(إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّادِقِينَ)** ^(١). وقال الحارث المحاسبي: الصادق هو الذي لا يبالي لو خرج كل قدر له في قلوب الخلق من أجل صلاح قلبه، ولا يحب إطلاق الناس على مشاقيل الأذى من عمله، ولا يكره اطلاعهم على السيئ من عمله، فإن كراهته لذلك دليل على حب الزيادة عنده، وليس هذا من إخلاص الصديقين. وقيل: إذا طلبت الله بالصدق أعطاك مראה تبصر فيها كل شيء من عجائب الدنيا والآخرة. وقيل: عليك بالصدق حيث تخاف أنه يضرّك فإنه ينفعك، ودع الكذب حيث ترى أنه ينفعك فإنه يضرّك. ومثّل فتوح الموصلي عن الصدق فأدخل يده في كبير الحداد وأخرج الحديدة المضمجة ووضعها على كتفه وقال: هذا هو الصدق.

وقال الجنيد: الصادق يتقلب في اليوم أربعين مرة، والعمريّ يثبت على حالة واحدة أربعين سنة. قال شيخ الإسلام النووي: معناه أن الصادق يدور مع البشرى حيث دار، فإذا كان الفضل الشرعي في الصلاة مثلاً صلى،

(١) الآية: (إن الله مع الصابرين) وليست شاهدأ هنا.

أو في مجالسة العلماء أو الضيافة أو العيال أو قضاء حاجة مسلم أو جبر قلب مكسور ونحو ذلك فعل ، أو في صوم أو قراءة أو ذكر أو أسكل وشرب أو حيلة أو مزاح أو عزلة أو خلطة أو تنعم أو ابتذال ونحوها أتى به ، فبحث رأى الفضيلة في شيء من هذا ففعله ، كما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل ولا يرتبط بعادة ولا بعبادة مخصوصة كما يفعل المرأى . ولا شك في اختلاف أحوال الشيء في الأفضلية ، فإن الصوم حرام يوم العيد ، واجب قبله ، مسنون بعده ، ويندب تحسين اللباس يوم الجمعة والعيد ، وخلافه يوم الاستسقاء وما أشبه ذلك أنتهى ، وأقوالهم غير محصورة في ذلك والله تعالى أعلم .

الْبَابُ الْإِلَهِيُّ

في فضيلة الاشتغال بالعلم على ما تقدم في ترتيبه وإن فيه ثلاثة فصول

الفصل الأول

في فضيلة الاشتغال بالعلم وتصنيفه وتعلمه وتعليمه ونشره وحضور مجلسه وألحظ على ذلك ، وترجيح الاشتغال به على الصلاة والصيام ونحوها من العبادات القاصرة على فاعلها .

قال تعالى : (قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ) . (وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا) . (إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ) . (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَئِكَ هُمْ خَيْرُ الْبَرِيَّةِ) إلى قوله : (ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ رَبَّهُ) . (يَرْفَعِ اللَّهُ

الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ (إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْآيَاتِ فِي الْأَصْلِينَ الْمَذْكُورِينَ سَابِقًا .

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ .
وقال صلى الله عليه وسلم لعلي رضي الله عنه : فَرَأَيْتَ لَأَنَّ يَهْدِيَّ اللَّهُ بِكَ رَجُلًا وَاحِدًا خَيْرٌ لَكَ مِنْ حُمْرِ النَّعَمِ . وقال صلى الله عليه وسلم لِمُعَاذٍ لَمَّا بَعَثَهُ إِلَى الْيَمَنِ : لَأَنَّ يَهْدِيَّ اللَّهُ بِكَ رَجُلًا وَاحِدًا خَيْرٌ لَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا . وقال صلى الله عليه وسلم : إِنَّ الْمَلَائِكَةَ لَتَضَعُ أَجْنَحَتَهَا لِطَالِبِ الْعِلْمِ رَضًى بِمَا يَصْنَعُ . وقال صلى الله عليه وسلم : إِنْ اللَّهُ وَمَلَائِكَتُهُ وَأَهْلُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ حَتَّى الثَّمَلَةُ فِي جِجْرِهَا ، وَحَتَّى الْحَوْتَ فِي الْمَاءِ لَيُضِلُّنَّ عَلَى مُعَلِّمِي النَّاسِ الْخَيْرِ . وقال صلى الله عليه وسلم : طَلَبُ الْعِلْمِ فَرِيضَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ . وقال صلى الله عليه وسلم : مَنْ طَلَبَ عِلْمًا فَأَدْرَكَهُ كَتَبَ اللَّهُ لَهُ كِفْلَيْنِ مِنَ الْأَجْرِ ، وَمَنْ طَلَبَ عِلْمًا فَلَمْ يَدْرِكْهُ كَتَبَ اللَّهُ لَهُ كِفْلًا مِنَ الْأَجْرِ .

وروى الترمذي بسند متصل بذكر يا بن يعقوب الساجي قال : كُنَّا نَمُشِي فِي أَرْقَةِ الْبَصْرَةِ إِلَى بَابِ بَعْضِ الْمُحَدِّثِينَ فَأَسْرَعْنَا فِي الْمَشْيِ وَكَانَ مَعَنَا رَجُلٌ مَاجِرٌ مَتَّعَهُمْ فِي دِينِهِ فَقَالَ : أَرْفَعُوا أَرْجُلَكُمْ عَنْ أَجْنَحَةِ الْمَلَائِكَةِ كَأَلْمَسْتَهْزِيءٍ فَمَا زَالَ مِنْ مَوْضِعِهِ حَتَّى جَفَّتْ رِجْلَاهُ وَمَقَطٌ ، وَأَسْنَدَ أَيْضًا إِلَى أَبِي دَاوُدَ السَّجِسْتَانِيِّ أَنَّهُ قَالَ : كَانَ فِي أَصْحَابِ الْحَدِيثِ رَجُلٌ خَلِيعٌ إِلَى أَنْ سَمِعَ حَدِيثًا : إِنْ الْمَلَائِكَةُ لَتَضَعُ أَجْنَحَتَهَا لِطَالِبِ الْعِلْمِ رَضًى بِمَا يَصْنَعُ ، فَجَعَلَ فِي تَعْلِيهِ مِثْلَ مَا كَانَ مِنْ حَدِيدٍ وَقَالَ : أُرِيدُ أَنْ أَطَأَ أَجْنَحَةَ الْمَلَائِكَةِ ، فَأَصَابَتْهُ أَلَا كَلَةٌ فِي رِجْلِهِ ، وَفِي رِوَايَةٍ : فَتَلَّتْ رِجْلَاهُ وَبَدَأَ وَسَائِرَ أَعْضَائِهِ ، وَفِي رِوَايَةٍ أَنَّهُ تَفَسَّخَتْ بَنِيَتُهُ .

وقال صلى الله عليه وسلم : نَوْمٌ مَعَ عِلْمٍ خَيْرٌ مِنْ صَلَاةٍ عَلَى جَهْلٍ . وقال صلى الله عليه وسلم : يَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لِلْعُلَمَاءِ : يَوْمَ الْقِيَامَةِ : إِنِّي لَمْ أَجْعَلْ عَلَيْكُمْ حِجْلِي فِيكُمْ إِلَّا وَأَنَا أُرِيدُ أَنْ أَغْفِرَ لَكُمْ عَلَى مَا كَانَتْ فِيكُمْ وَلَا أَبَالِي .

وقال صلى الله عليه وسلم : يجلسُ فقيهٌ خَيْرٌ مِنْ عِبَادَةِ سِتِّينَ سَنَةً ، وقال صلى الله عليه وسلم : قَلِيلُ الْعِلْمِ خَيْرٌ مِنْ كَثِيرِ الْعِبَادَةِ .

وقال صلى الله عليه وسلم : مَنْ غَدَا إِلَى الْمَسْجِدِ لَا يُرِيدُ إِلَّا لِيَتَعَلَّمَ خَيْرًا أَوْ لِيُعَلِّمَهُ كَانَ لَهُ كَأَجْرِ مُعْتَمِرٍ تَامَ الْحُمْرَةِ ، وَمَنْ رَاحَ إِلَى الْمَسْجِدِ لَا يُرِيدُ إِلَّا لِيَتَعَلَّمَ خَيْرًا أَوْ لِيُعَلِّمَهُ فَلَهُ أَجْرُ حَاجٍ تَامَ الْحِجَّةِ ، وعن علي رضي الله عنه : العالم أفضل من الصائم القائم المجاهد وإذا مات العالمُ نلم في الإسلام نلْم لا يسُدُّهُ إِلَّا خِفَافٌ مِنْهُ ، وعنه رضي الله عنه : كفى بالعالم شرفاً أَنْ يدَّعيه من لا يحسنه ويفرخ إذا نسب إليه ، وكفى بالجهل ذمّاً أَنْ يتبرأ منه من هو فيه . وعنه رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ لِكُمَيْلِ بْنِ زِيَادٍ يَا كُمَيْلُ الْعِلْمُ خَيْرٌ مِنَ الْمَالِ ، الْعِلْمُ يَجْرُسُكَ ، وَأَنْتَ تَجْرُسُ الْمَالَ ، وَالْعِلْمُ حَاكِمٌ ، وَالْمَالُ مُحْكَمٌ عَلَيْهِ ، وَالْمَالُ نَقْصُهُ الثَّقَافَةُ ، وَالْعِلْمُ يَرْكُوعٌ عَلَى الْإِنْفَاقِ ، وعنه : قِيَمَةُ كُلِّ أَمْرٍ فِي عِلْمِهِ .

وقال صلى الله عليه وسلم ^(١) : سَمِعْنَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : إِذَا جَاءَ الْمَوْتُ طَالِبَ الْعِلْمِ . وَهُوَ عَلَى هَذِهِ الْحَالِ مَاتَ شَهِيداً ، وعن وهب بْنِ نُبَيْتٍ : يَتَشَعَّبُ مِنَ الْعِلْمِ الشَّرِيفُ وَإِنْ كَانَ صَاحِبُهُ دِينِئاً ، وَالْعِزُّ وَإِنْ كَانَ مَهِيناً ، وَالْقُرْبُ وَإِنْ كَانَ قَصِيصاً ، وَالْغِنَى وَإِنْ كَانَ فَقِيراً ، وَالنَّبْلُ وَإِنْ كَانَ حَقِيراً ، وَالْمَهَابَةُ وَإِنْ كَانَ وَضِعاً ، وَالسَّلَامَةُ وَإِنْ كَانَ سَقِيماً .

وقال سهل بن عبد الله التستري : مَنْ أَرَادَ النَّظَرَ إِلَى مَجَالِسِ الْأَنْبِيَاءِ فَلْيَنْظُرْ إِلَى مَجَالِسِ الْعُلَمَاءِ ، فَأَعْرِفُوا لَهُمْ ذَلِكَ .

وعن الشافعي وأبي حنيفة : إِنْ لَمْ يَكُنِ النُّقْطَةُ الْعَامِلُونَ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ فَلَيْسَ لَهُ وَلِيٌّ . وقال الشافعي : طَلِبُ الْعِلْمِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاةِ النَّافِلَةِ . وقال : مَنْ طَلَبَ الدُّنْيَا فَعَلِيهِ بِالْعِلْمِ ، وَمَنْ طَلَبَ الْآخِرَةَ فَعَلِيهِ بِالْعِلْمِ . وقال : مَنْ لَا يَجِبُ الْعِلْمُ لِاخْتِيارٍ

(١) فِي حَاشِيَةِ الْأَصْلِ : لَعَلَّ بَعْضَ الصَّحَابَةِ . وَفِي مَقْدَمَةِ شَرْحِ الْمَهْذَبِ وَقَالَا

(أَيُّ أَبُو ذَرٍّ أَبُو هُرَيْرَةَ) .

فيه فلا يكن بينك وبينه معرفة ولا صداقة . وقال : من تعلم القرآن عظمته قيمته ، ومن نظر في ألفقه نبّل قدره ، ومن نظر في اللغة رقى طبعه ، ومن نظر في الحساب جزّل رأيه ، ومن كتب الحديث قوى حجته ، ومن لم يصن نفسه لم ينفعه علمه .

وقيل للإسكندر : ما بال تعظيمك لمؤدبك أشد من تعظيمك لأبيك فقال : لأن أبي سبب حياتي القانية ، ومؤدبي سبب حياتي الباقية . وقد حذف كثيراً من الأحاديث وأسانيدها فراجعها إن أفقرت إليها ، وإلا ففي ما رفته كفاية لذلك .

ولهم في فضل العلم أشعار كثيرة حسنة من عيونها ما روي عن علي رضي الله عنه :

ما الفخر إلا لأهل العلم إنهم على الهدى لمن استهدى أدلّاه
وقدر كل أمرى ما كان يحسنه وأجلاهلون لأهل العلم أعداءه
فقرّ بعلم ولا تجهل به أبداً فالناس موتى وأهل العلم أحياء

وما جاء عن أبي الأسود الدؤلي رحمه الله تعالى :

العلم زينٌ وتشريفٌ لصاحبه
لاخير فيمن له أصلٌ بلا أدب
في بيت مكرمة أباهُ نخب^(١)
وخاميلٌ مقرّف الآباء ذي أدب
أسمى عزيزاً عظيم الشأن مشتهراً
العلم كنزٌ وذخرٌ لا نقاد له
قد يجمع العلم ما لا ثم يحرمه
وجامع العلم مغبوطٌ به أبداً
يا جامع العلم نعم الذخر تجب معه

فأطلب هديت فنون العلم والأدبا
حتى يكون علي ما زانه حديبا
كانوا الرؤوس فأمنسى كلهم ذنبها
نال المعالي بالأداب والرثبها
في خده صغر قد ظلّ محمّجبا
نم القرن إذا ما صاحب صحبا
عما قليل فيلقى الدلّ والعربا
ولا يحاذر منه الفتى والسلبا
لا تعذر به درّا ولا ذهباً

وما جاء عن الشافعي رضي الله عنه :

حسبي بعلمي إن تفع
ما ألدل إلا في أطمع
من راقب الله رجع
عن سوء ما كان صنع
ما طار طير وأرتفع
إلا كما طار وقع

وما نسب لمحمد بن الحسن :

تعلّم فإنّ ألعلم زين لأهله
وكن مستفيداً كلّ يوم زيادة
تفقه فإن ألقه أفضل قائد
هو ألعلم الهادي إلى سنّ الهدى
فإنّ فقيهاً واحداً متورّداً
وفضل وعنوان لأهل المحامد
من ألعلم وأسبح في بحار الفوائد
إلى البرّ والتقوى وأعدل قاصد
هو الحصن ينجي من جميع الشدائد
أشدّ على الشيطان من ألف عابد

وما أنشد الشيخ قوام الدين حماد الغفاري الأنصاري لشيخه ألقاضي الخليل بن أحمد السجزي الحنفي :

أخدم ألعلم خدمة المستفيد
وإذا ما حفظت شيئاً أعده
تم علقه كي تعود إليه
وإذا ما أمنت منه فواتاً
مع تكرار ما تقدّم منه
ذاكر الناس بالعلوم لتحيي
إن كسمت العلوم أنسيت حتى
ثم أجمت في القيامة ناراً

وأدب درسه بفعل حميد
ثم أكده غاية التأكيد
وإلى درسه على التأييد
فأتدب بعده لشيء جديد
وأقتناش لشأن هذا المعزid
لا تكن من أولي ألنهي بعيد
لا ترى غير جاهل وبليد
وتلهت في ألعذاب الشديد

وللزمخشري :

وكل فضيلة فيها سنا
فلا تعتدّ غير ألعلم ذخراً
وجدت ألعلم من هاتيك أسنى
فإن ألعلم كنز ليس يفنى

وللإمام منصور التميمي أحد أئمة المذهب :
 عاب ألتفقه قومٌ لاعتقول لهم وما عليه إذا عابوه من ضررٍ
 ماضٍ شمس الضحى والشمس طالعة أن لا يرى ضوءها من ليس ذا بصير
 ولبعضهم :

تفقه تستطيل على الرجال
 إذا وقع القياس بكل علم
 ومن طلب التفقه وأنتحاه
 فخذ بالشافعي وقل بقول
 فضل الشافعي على سواه
 وتزهو في المحافل بالسكال
 فحال التفقه يعلو كل حال
 أناف برأسه تاج الجلال
 سديد عند مختلف العقال
 كفضل الشمس قيس بالهلال
 ولاخر :

علم العلم من أذاك لعلم
 وليكن عندك الغنى إذا ما
 وأغنم ما حيت منه الدعاء
 طلب العلم والتقدير سوءاً
 ولاخر :

وفي الجهل قبل الموت موت لأهله
 وإن أمراً لم يحيي بالعلم ميت
 فأجسادهم بين القبور قبور
 فليس له حتى النشور نشور
 ولاخر :

تعلم فليس المرء يخلق عالماً
 وإن كبير القوم لا علم عنده
 وليس أخو علم كمن هو جاهل
 صغير إذا التفت عليه المحافل
 ولاخر :

صدر المجالس حيث حل لبيها
 فكن الريب وأنت صدر المجلس
 والمتني :

ولم أر من عيوب الناس عيباً
 كنقص القادرين على السكال

الفصل الثاني

في تحذير من أراد بعلمه غير الله تعالى ، نسأل الله العافية

إعلم أن ما ذكر في فضل طلب العلم إنما هو لمن أراد به وجه الله ، لا لغرض من الدنيا ، وإلا فهو مذموم .

قال تعالى : (وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ) .
وقال تعالى : (مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ وَمَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا وَمَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ نَصِيبٍ) . وقال تعالى :
(مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعِجْلَةَ عَجَّلْنَا لَهُ فِيهَا مَا نَشَاءُ لِمَنْ نُرِيدُ ثُمَّ جَعَلْنَا لَهُ جَهَنَّمَ يَصْلَاهَا مَذْمُومًا مَدْحُورًا) . وَمَنْ أَرَادَ الْآخِرَةَ وَسَعَى لَهَا سَعْيَهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَئِكَ كَانَ سَعْيُهُمْ مَشْكُورًا . كَلَّا نُمِدُّ هَؤُلَاءِ وَهَؤُلَاءِ مِنْ عَطَاءِ رَبِّكَ وَمَا كَانَ عَطَاءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا) . وقال تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ . كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ) . وقال تعالى : (إِنَّ رَبَّكَ لَبِالْمِرْصَادِ) إلى غير ذلك من الآيات ، ولا يخفى الحديث الذي فيه الثلاثة الذين أول من تُسْعَرُ النار لهم يوم القيامة المجاهد والعالم والقارئ ، فهو لآء جاء في حديث رواه مسلم أول من يدخل النار ويُسحب كل منهم على وجهه حتى يُقَى في النار ، لقصد هم الرِّياء في أعمالهم : المجاهد يُقال شجاع ، والعالم يُقال عالم ، والقارئ يُقال قارئ ، اللهم خلصنا إلى الإخلاص .

وقال صلى الله عليه وسلم : مَنْ تَعَلَّمَ عِلْمًا لِيُغَيِّرَ اللَّهُ قَلْبَهُ أَوْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ .
وقال صلى الله عليه وسلم : مَنْ طَلَبَ الْعِلْمَ لِيُجَارِيَ بِهِ الْعُلَمَاءَ ،

أَوْ لِيُمارِي بِهِ الْإِنْسَاءَ ، وَيَصْرِفَ بِهِ وَجْهَ النَّاسِ إِلَيْهِ أَدْخَلَهُ اللَّهُ النَّارَ .
 وقال صلى الله عليه وسلم : كُلُّ عِلْمٍ ، وَبَالٌ عَلَى صَاحِبِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَّا مَنْ
 عَمِلَ بِهِ ، وقال صلى الله عليه وسلم : أَشَدُّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَالِمٌ لَمْ
 يَنْفَعُهُ اللَّهُ يَعْلَمُهُ ، وقال صلى الله عليه وسلم : مَثَلُ الَّذِي يُعَلِّمُ النَّاسَ الْخَيْرَ
 وَيَنْسَى نَفْسَهُ ، مَثَلُ الْفَتِيلَةِ يُضَيُّ لِلنَّاسِ ، وَيُحْرِقُ نَفْسَهُ ^(١) . وقال صلى الله عليه
 وسلم : مَنْ كَتَمَ عِلْمًا مِمَّا يَنْفَعُ اللَّهُ النَّاسَ بِهِ فِي أَمْرِ الدِّينِ أَلْجَمَهُ اللَّهُ
 يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِلِجَامٍ مِنْ نَارٍ . وقال صلى الله عليه وسلم : أَلَا إِنَّ شَرَّ الشَّرِّ
 شِرَارُ الْعُلَمَاءِ ، وَإِنَّ خَيْرَ الْخَيْرِ خَيْرُ الْعُلَمَاءِ . وقال صلى الله عليه وسلم :
 مَنْ قَالَ أَنَا عَالِمٌ فَهُوَ جَاهِلٌ . وقال صلى الله عليه وسلم : يَظْهَرُ الدِّينُ
 حَتَّى يُجَاوِزَ الْبَحَارَ ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِكُمْ أَقْوَامٌ يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ يَقُولُونَ مَنْ
 أَفْرَأُ مِنَّا ؟ وَمَنْ أَفْقَهُ مِنَّا ؟ وَمَنْ أَعْلَمُ مِنَّا ؟ ثُمَّ التَفْتُ إِلَى أَصْحَابِهِ فَقَالَ : هَلْ فِي
 أُولَئِكَ مِنْ خَيْرٍ ؟ قَالُوا : لَا قَالَ : أُولَئِكَ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ وَأُولَئِكَ هُمْ وَقُودُ النَّارِ ،
 وقال صلى الله عليه وسلم : آفَةُ الْعِلْمِ النِّسْيَانُ ، وَإِضَاعَتُهُ أَنْ تُحَدِّثَ بِهِ غَيْرَ
 أَهْلِهِ ، وقال صلى الله عليه وسلم : وَاضِعُ الْعِلْمِ عِنْدَ غَيْرِ أَهْلِهِ كَمُقْلِدِ
 الْخَنَازِيرِ الْجَوْهَرَ وَاللُّؤْلُؤَ وَالذَّهَبَ .

وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه يرفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم : إِنْ
 مَوَى لِي الْخَضِرَ فَقَالَ : أَوْصِنِي ، فَقَالَ الْخَضِرُ : يَا طَالِبَ الْعِلْمِ إِنْ أَلْقَاكَ
 أَقْلٌ مَلَأَهُ مِنَ الْمَسْتَمِيعِ فَلَا تُحْمَلْ جِلْسَاءَكَ إِذَا حَدَّثْتَهُمْ ، وَاعْلَمْ أَنَّ قَلْبَكَ
 وَعَاظُكَ فَانْظُرْ مَاذَا تَحْشُو بِهِ وَعَاظُكَ ، وَأَعْرِفِ الدُّنْيَا وَأَبْذُهَا وَرَأْيَكَ ، فَإِنَّهَا
 لَيْسَتْ لَكَ بَدَارٌ ، وَلَا لَكَ فِيهَا مَحَلٌّ قَرَارٌ ، وَإِنَّهَا جُعِلَتْ بَأْفَةً لِلْعِبَادِ ، لِيَتَزَوَّدُوا
 مِنْهَا لِلْعَمَادِ ، يَا مَوْىَ نَفْسَكَ عَلَى الصَّبْرِ تَلْقَ الْحِلْمُ ، وَأَشْعِرْ قَلْبَكَ التَّقْوَى

(١) كَذَا فِي الْأَصْلِ ، وَفِي الْجَامِعِ الصَّغِيرِ وَأَقْتَضَاءُ الْعِلْمِ الْعَمَلُ لِلخَطِيبِ الْبَغْدَادِيِّ :

نُضِي النَّاسَ وَتَحْرَقُ نَفْسُهَا .

تَنَلِّ الْعِلْمَ ، وَرُضْ نَفْسَكَ عَلَى الصَّبْرِ تَخْلُصُ مِنَ الْأَثَمِ ، يَا مُوسَى تَفَرَّغْ لِلْعِلْمِ
إِنْ كُنْتَ تَرِيدُهُ ، فَإِنَّمَا الْعِلْمُ لِمَنْ تَفَرَّغَ لَهُ ، وَلَا تَكُونُ مِثْلَ شَارِبٍ بِالْمَنْطِقِ
مِهْذَارًا ، إِنْ كَثُرَتْ الْمَنْطِقُ تَشِينُ الْعُلَمَاءَ ، وَتَبْدِي مَسَاوِي السَّخَفَاءِ ، وَلَكِنْ
عَلَيْكَ بِذِي اقْتِصَادٍ ، فَإِنَّ ذَلِكَ مِنَ التَّوْفِيقِ وَالسَّدَادِ ، وَأَعْرِضْ عَنِ الْجُهَالِ ،
وَأَحْلَمْ عَنِ السَّفَهَاءِ ، فَإِنَّ ذَلِكَ فَضْلُ الْحُكَمَاءِ ، وَزَيْنُ الْعُلَمَاءِ ، إِذَا شَتَمَكَ
الْجَاهِلُ فَأَسْكُتْ سِلْمًا ، وَجَانِبِهِ حَزْمًا ^(١) .

يَا أَبْنَى عِمْرَانَ : لَا تَفْتَحَنَّ بَابًا لَا تَدْرِي مَا عَقْلُهُ ، وَلَا تُغْلِقَنَّ بَابًا لَا تَدْرِي مَا فَتَحَهُ .
يَا أَبْنَى عِمْرَانَ : مَنْ لَا تَنْتَهِي مِنَ الدُّنْيَا نَهْمَتُهُ ، وَلَا تَنْقُضِي فِيهَا رَغْبَتَهُ
كَيْفَ يَكُونُ عَابِدًا ؟ مَنْ يَحْقِرُ حَالَهُ ، وَيَتَّهَمُ اللَّهَ بِمَا قَضَى لَهُ ، كَيْفَ يَكُونُ زَاهِدًا ؟
يَا مُوسَى تَعَلَّمْ مَا تَعَلَّمْ لِلتَّعَمُّلِ بِهِ ، وَلَا تَعَلَّمْهُ لِتُحَدِّثَ بِهِ ، فَيَكُونُ عَلَيْكَ بَوْرُهُ ، وَيَكُونُ
لِغَيْرِكَ نَوْرُهُ .

وعن هشام صاحب الدَّسْتَوَائِي قَالَ : قَرَأْتُ فِي كِتَابِ بُلْغِي أَنَّهُ مِنْ كَلَامِ عِيسَى :
تَعْمَلُونَ لِلدُّنْيَا وَأَنْتُمْ تَرْزُقُونَ فِيهَا بِغَيْرِ عَمَلٍ ، وَلَا تَعْمَلُونَ لِلْآخِرَةِ وَأَنْتُمْ لَا
تَرْزُقُونَ فِيهَا إِلَّا بِالْعَمَلِ ، وَإِنَّكُمْ عَلَاءُ السُّوءِ الْأَجَرَ تَأْخُذُونَ ، وَالْعَمَلَ تَضِيعُونَ ،
يُوشِكُ رَبُّ الْعَمَلِ أَنْ يَطْلُبَ عَمَلَهُ ، وَتُوشِكُونَ أَنْ تُخْرِجُوا مِنَ الدُّنْيَا الْعَرِيسَةَ
إِلَى ظِلْمَةِ الْقَبْرِ وَضِيقِهِ ، اللَّهُ نَهَاكُمْ عَنْ أَلْطَايَا كَمَا أَمَرَكُمْ بِالصِّيَامِ وَالصَّلَاةِ ،
كَيْفَ يَكُونُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مَنْ سَخِطَ رِزْقَهُ ، وَأَحْتَقَرَ مَنْزِلَتَهُ ، وَقَدْ عَلِمَ أَنَّ ذَلِكَ
مِنْ عِلْمِ اللَّهِ وَقُدْرَتِهِ ؟ كَيْفَ يَكُونُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مَنْ اتَّهَمَ اللَّهَ بِمَا قَضَى لَهُ ،
فَلَيْسَ يَرْضَى شَيْئًا أَصَابَهُ ؟ كَيْفَ يَكُونُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مَنْ دُنِيَاهُ أَثَرُ عِنْدَهُ مِنْ
آخِرَتِهِ وَهُوَ مُقْبِلٌ عَلَى دُنْيَاهُ ، وَمَا يَبْصُرُهُ أَحَبُّ إِلَيْهِ مِمَّا يَنْفَعُهُ ؟ كَيْفَ يَكُونُ
مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مَنْ يَطْلُبُ الْكَلَامَ لِيُخْبِرَ بِهِ ، وَلَا يَطْلُبُهُ لِيَعْمَلَ بِهِ ؟
وَعَنْ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : يَا حَمَلَةَ الْعِلْمِ أَعْمَلُوا بِهِ فَإِنَّمَا الْعَالَمُ مِنْ عَمَلٍ

(١) بِالْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ وَبِجُوزِ بِالْجِيمِ .

بما علم ، ووافق علمه عمله ، وسيكون أقوام يحملون العلم لا يجاوز تراقيهم
يخالف علمهم عملهم ، ويتخالف سريرتهم علانيتهم ، يجلسون حلقة فيباهي
بعضهم بعضاً حتى إن الرجل ليغضب على جلسه أن يجلس إلى غيره ويدعه ،
أولئك لا تصعد أعمالهم في مجالسهم تلك إلى الله .

وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه : تعلموا العلم وتعلموه أناس ، وتعلموا
ألقار وأسكنة ، وتواضعوا لمن تعلمتم منه العلم ، وتواضعوا لمن علمتموه
العلم ، ولا تكونوا جبابرة العلماء فلا يقوم علمكم بهلكم .

وعن ابن سيرين سبعة يهلكون بسبعة : أهل الأبدية بالجناء ، وأهل القرى
بالجهل ، والعرب بالهصبية ، وأندهاقين^(١) بالكبر ، والأسلاطين بالظلم ، والتجار
بالكذب ، واللماء بالحسد .

وعن سفيان الثوري قال : بلغني أن الله تعالى يقول : إن أهون ما أصنع
بالعالم إذا أثر الدنيا أن أنزع حلاوة مناجاتي من قلبه .

وعن مجاهد : لا يتعلم من أسترى وأستكبر .
وعن علي بن خنيس : شكوت إلى وكيع قلة الحفظ فقال : استعن علي الحفظ
بقلة الذنوب ، ونظم بعضهم ذلك فقال :

شكوت إلى وكيع سوء حفظي فأرشدني إلى ترك المعاصي
وقال أعلم بأن العلم فضل وفضل الله لا يؤتاه عاصي

(١) الدهاقين هم رؤساء القرى .

الفصل الثالث

في تحذير من آذى أو أنتقص عالماً ، وألث على إكرام العلماء وتعظيم حرمانهم قال تعالى : (وَمَنْ يُعْظِمِ حُرْمَاتِ اللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ عِنْدَ رَبِّهِ) . وقال تعالى : (وَمَنْ يُعْظِمِ شَعَائِرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ) . وقال تعالى : (وَأَخْفِضْ جُنَاحَكَ لِلْمُؤْمِنِينَ) إلى غير ذلك من الآيات في الأصل .
وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : مَنْ آذَى لِي وَلِيًّا فَقَدْ آذَنَنِي بِالْحَرْبِ رواه البخاري .

وعن الشافعي وأبي حنيفة رضي الله عنهما : إِنْ لَمْ تَكُنِ الْفُقَهَاءَ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ فَلَيْسَ اللَّهُ وَلِيَّ .

وعن ابن عباس رضي الله عنهما : مَنْ آذَى فَقِيهًا فَقَدْ آذَى رَسُولَ اللَّهِ ، وَمَنْ آذَى رَسُولَ اللَّهِ فَقَدْ آذَى اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ .
وقال صلى الله عليه وسلم : لَيْسَ مِنْ أُمَّتِي مَنْ لَمْ يَحْجِلْ كَبِيرَنَا وَيَرْحَمْ صَغِيرَنَا وَيُؤْفَ لِعَامِلِنَا .

وقال صلى الله عليه وسلم ثلاثة لَا يَسْتَخِفُّ بِهِمُ الْإِمْنَاةُ : ذُو الشَّيْبَةِ فِي الْإِسْلَامِ ، وَذُو الْعِلْمِ ، وَإِمَامٌ مُقْسِطٌ .

وعن الإمام أحمد : لَحْمُ الْعُلَمَاءِ مَسْمُومَةٌ ، مِنْ شِمَمٍ مَرُوضَةٍ ، وَمَنْ أَكَلَهَا مَاتَ ، وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَسَاكِرَ : اعْلَمْ أَنَّ لَحْمَ الْعُلَمَاءِ مَسْمُومَةٌ ، وَعَادَةُ اللَّهِ فِي هَتَكَ أَسْتَارِ مَنْتَقَصِهِمْ مَعْلُومَةٌ ، وَإِنْ مِنْ أَطْلَاقِ لِسَانِهِ فِي الْعُلَمَاءِ بِالْثَلَبِ ، بَلَاهُ اللَّهُ قَبْلَ مَوْتِهِ بِمَوْتِ الْقَلْبِ ، (فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ) .

الباب الثاني

في أقسام العلم الشرعي ومراتبه وفي فصوله ثم فصل لطيف في الأغبر

الفصل الأول

في أقسام العلم الشرعي وهي ثلاثة : تفسير ، وحديث ، وفقه .

أما التفسير فهو معرفة معاني كتاب الله العزيز ، وما أريد به وهو قسمان : ما لا يُعرف إلا بتوقيف ، وما يدرك من دلالة الألفاظ بواسطة علوم آخر كلغة وغيرها . وقد جاء في فضله وآدابه أخبار وآثار .

منها ما ورد في قوله تعالى : (يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا) ، قال الحكماء القرآن والفكرة فيه ، وهذا عن ابن عباس ، وفي رواية عنه : الحكمة المعرفة بالقرآن ناصحته ومنسوخه ، ومحكمه ومتشابهه ، ومقدمه ومؤخره ، وحلاله وحرامه وأمثاله .

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أغربوا ^(١) القرآن واتمسوا غرائبه . وعن أبي بكر الصديق رضي الله عنه : لأن أغرب آية من القرآن أحب إلي من أن أحفظ آية . وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه : من قرأ القرآن فأعربه

(١) والمراد بالإعراب البيان وفهم المعنى والآ فالإعراب اللفظي من لازم البيان ومن قرأ القرآن بلا تمجيد آثم والله أعلم .

كان له عند الله أجر شهيد ، وكان الصحابة يأخذون من رسول الله صلى الله عليه وسلم عشر آيات ، فلا يأخذون في العشر الأخرى حتى يعلموا ما في هذه من العلم والعمل ، وقال صلى الله عليه وسلم : مَنْ قَالَ فِي الْقُرْآنِ يَغْيِرُ عَلَيْهِ فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ ، وفي رواية : مَنْ تَكَلَّمَ فِي الْقُرْآنِ بِرَأْيِهِ فَأَصَابَ فَقَدْ أَخْطَأَ ، وفي رواية : مَنْ قَالَ فِي الْقُرْآنِ يَغْيِرُ مَا يَعْلَمُ جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلْجِئًا بِلِجَامٍ مِنَ نَارٍ .

وأما الحديث ويرادفه ألخبر على الصحيح فهو من أجل العلوم بعد القرآن وهو ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم قولاً أو فعلاً أو تقريراً أو صفةً حتى الحركات والسكنات ، واليقظة والنوم ، قيل : أو أضيف إلى صحابي أو من دونه ، والمشهور بين جماعة من الفقهاء أن ذلك أثر لا خبر ، ثم علم الحديث ضربان : أحدهما علم رواية ، وحده بأنه علم مشتمل على نقل ما ذكره وموضوعه ذات النبي صلى الله عليه وسلم من حيث أنه نبي ، وغايته الفوز بسعادة الدارين .

الثاني : علم دراية وهو المراد عند الإطلاق^(١) والذي كلامنا هنا فيه ، ويمد أنه علم نعرف به معاني ما ذكره ومنته ، ورجاله ، وطرقه ، وصحيحه ، وسقيمه ، وحججه ، وما يحتاج إليه فيه ليُعرف المقبول منه والمردود ، وموضوعه الراوي والمروى من حيث ذلك ، وغايته : معرفة ما يقبل من ذلك ليُعمل به ، وما يرد منه ليُجتنب ، ومبائله ما يذكر في كتبه من المقاصد .

وما جاء في فضله وآدابه من الأخبار قوله صلى الله عليه وسلم : لِيُبَلِّغَ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ ، فَإِنَّ الشَّاهِدَ عَسَى أَنْ يَبْلُغَ مَنْ هُوَ أَوْعَى لَهُ مِنْهُ ، وفي رواية : رَبِّ مُبْلَغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ ، وقوله : نَصَرَ^(٢) اللَّهُ أَمْرًا مِمَّعَ مَقَالَتِي فَوَعَاها ، وفي

(١) أي إذا أطلق علم الحديث ، فالمراد علم الدراية لا الرواية ، وإن

كأن رواية فقيدها بها . (٢) أي جعل الله وجهه نصيراً يوم القيامة إشارة إلى قوله تعالى : (وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاصِرَةٌ) .

رواية سَمِعَ مِنْ أَحَدِيْثًا فَحَفَظَهُ حَتَّى يُبَلِّغَهُ غَيْرَهُ ، فَرُبَّ حَامِلٍ فَقِهِ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ ، وَرُبَّ حَامِلٍ فَقِهِ لِنَسٍّ بِفَقِيهِ ، وَقوله : مَنْ أَدَّى إِلَى أُمِّي حَدِيثًا نُقِمَ بِهِ سَنَةٌ أَوْ تُكَلِّمُ بِهِ بِدْعَةً فَلَهُ أَجْنَةٌ ، وَقوله صلى الله عليه وسلم : **اللَّهُمَّ أَرْحَمَ خُلَفَائِي** ، قِيلَ : مَنْ خَلَفَاؤُكَ ؟ قَالَ : الَّذِينَ يَأْتُونَ مِنْ بَعْدِي فَبَرُّوْنَ أَحَادِيْثِي وَيَعْلَمُوْنَهَا النَّاسَ . وَقوله صلى الله عليه وسلم : مَنْ حَفَظَ عَلَى أُمِّي أَزْبَعَيْنَ حَدِيثًا مِنْ أَمْرِ دِيْنِهَا بَعَثَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَقِيهًا وَكُنْتُ لَهُ شَافِعًا . وَقوله صلى الله عليه وسلم : مَنْ تَعَلَّمَ حَدِيثَيْنِ أَتَيْنِ بِنَفْعٍ بِهِمَا نَفْسَهُ أَوْ يَعْلَمُهُمَا غَيْرَهُ فَيَنْتَفِعُ بِهِمَا كَانَ خَيْرًا مِنْ عِبَادَةِ سِتِّينَ سَنَةً . وَقوله صلى الله عليه وسلم : مَنْ رَدَّ حَدِيثًا بَلَّغَهُ عَنِّي فَأَنَا مُخَاصِمُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَإِذَا بَلَغْتُمْ عَنِّي حَدِيثَ فَلَمْ تَعْرِضُوْهُ فَقُولُوا اللَّهُ أَعْلَمُ . وَقوله صلى الله عليه وسلم : مَنْ حَدَّثَ عَنِّي حَدِيثًا وَهُوَ يَرَى أَنَّهُ كَذِبٌ فَهُوَ أَحَدُ الْكَاذِبِيْنَ . وَقوله صلى الله عليه وسلم : مَنْ بَلَّغَهُ عَنِ اللَّهِ فَضِيلَةً فَلَمْ يُصِدِّقْهَا لَمْ يَنْلُهَا . وَقوله صلى الله عليه وسلم : مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا أَوْ رَدَّ شَيْئًا أَمَرْتُ بِهِ فَلْيَتَّبِعُوا يَتًّا فِي جَهَنَّمَ . وَقوله صلى الله عليه وسلم : مَنْ بَلَّغَهُ عَنِّي حَدِيثٌ فَكَذَبَ بِهِ فَقَدْ كَذَبَ ثَلَاثَةً : اللَّهُ ، وَرَسُولُهُ ، وَالَّذِي حَدَّثَ بِهِ . وقال أبو سعيد الخدري : مَذْكُورَةُ الْحَدِيثِ أَفْضَلُ مِنْ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ ، وَقَالَ عَلِيٌّ : تَذَاكُرُوا الْحَدِيثَ فَإِنْ ذَكَرْتُمْ فَانْكُمُ . قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ : تَذَاكُرُوا الْحَدِيثَ فَإِنْ ذَكَرْتُمْ الْحَدِيثَ حَيَاتِهِ ، وَكَانَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ إِذَا حَدَّثَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَدِيثًا فَفَرَّغَ مِنْهُ قَالَ : أَوْ كَمَا قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ^(١) وَكَانَ قَتَادَةُ يَسْتَحِبُّ أَنْ لَا تُقْرَأَ إِلَّا حَدَاثٌ آتِي عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَّا عَلَى الْبُطْهَارَةِ ، وَكَانَ

(١) إِزَالَةُ لِلشَّكِّ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ زَادَ كَلِمَةً أَوْ حَرْفًا فَلِذَلِكَ يَقُولُ : أَوْ كَمَا قَالَ ، وَهَذَا هُوَ الرِّوَايَةُ بِالْمَعْنَى .

الْأَعْمَشَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَحْدُثَ عَلَى غَيْرِ طَهْرٍ تَيْمِمَ . وَكَانَ السُّلَفُ يَكْرَهُونَ أَنْ يَحْدُثُوا عَلَى غَيْرِ طَهْرٍ . وَكَانَ ثَابِتٌ إِذَا حَدَّثَ ^(١) دَعَا بِطَيْبٍ فَسَحَّ بِيَدَيْهِ وَعَارَضِيهِ . وَكَانَ مَالِكٌ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَحْدُثَ تَوَضَّأَ وَجَلَسَ عَلَى صَدْرٍ فَرَّاشَةٍ وَمَسَّحَ لِحْيَتَهُ وَتَمَكَّنَ فِي جُلُوسِهِ بِوَقَارٍ وَهَيْبَةٍ ، فَقِيلَ لَهُ فِي ذَلِكَ فَقَالَ : أَحَبُّ أَنْ أُعْظِمَ حَدِيثَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَكَانَ يَكْرَهُ أَنْ يَحْدُثَ فِي الطَّرِيقِ ، أَوْ وَهُوَ قَائِمٌ ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ فَعَالِمِ الْمَحْمُودَةِ ، وَتَوْقِيرَاتِهِمِ الْمَشْهُورَةِ الْمَعْدُودَةِ . نَفَعْنَا اللَّهُ بِهِمْ وَبِعُلُومِهِمْ .

وَأَمَّا الْفَقْهُ وَأَصْلُهُ فِي اللُّغَةِ الْفَهْمُ ، وَقِيلَ فَهْمُ الْأَشْيَاءِ الدَّقِيقَةِ ، وَقِيلَ التَّوَصُّلُ إِلَى عِلْمٍ غَائِبٍ بِعِلْمٍ مُشَاهِدٍ ، وَهُوَ فِي الْأَصْطِلَاحِ الْمَقْصُودُ عِلْمٌ بِحُكْمٍ شَرْعِيٍّ فَرَعِيٍّ مَكْتَسَبٍ مِنْ دَلِيلٍ تَفْصِيلِيٍّ سَوَاءٌ كَانَ مِنْ نَصِّهِ أَوْ اسْتِنْبَاطٍ مِنْهُ ، وَهَذَا أَحْسَنُ مَا قِيلَ فِي حَدِّهِ . وَمَوْضِعُ الْفَقْهِ أَعْمَالُ الْمُكَلَّفِينَ مِنْ حَيْثُ عُرُوضُ الْأَحْكَامِ الْمَذْكُورَةِ لَهَا ، وَاسْتِمْدَادُهَا مِنَ الْكُتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ وَالْقِيَاسِ وَسَائِرِ الْأَدَلَةِ الْمَعْرُوفَةِ . وَفَائِدَتُهُ امْتِنَالُ أَوَامِرِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَاجْتِنَابُ نَوَاهِيهِ الْمَحْصَلَانِ لِلْفَوَائِدِ الدُّنْيَوِيَّةِ وَالْآخِرَوِيَّةِ ، وَصَحْلُ هَذَا كُلِّهِ أَصُولُ الْفَقْهِ .

وَمِمَّا وَرَدَ فِي فَضْلِ الْفَقْهِ وَأَدَابِهِ أَخْبَارٌ مِنْهَا : مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفْقِهْهُ فِي الدِّينِ . وَخَيْرٌ فَقِيهٌ وَاحِدٌ أَشَدُّ عَلَى الشَّيْطَانِ مِنَ أَلْفِ عَابِدٍ . وَقَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : خَصَلَتَانِ لَا يَجْتَمِعَانِ فِي مُتَأَفِّقٍ : حُسْنُ مِمَّتٍ ، وَلَا فِقْهٌ ^(٢) فِي الدِّينِ ، وَقَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَفْضَلُ الْعِبَادَةِ الْفَقْهُ ، وَأَفْضَلُ الدِّينِ الْوَرَعُ ، وَكَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَصْحَابُهُ إِذَا جَلَسُوا كَانَ

(١) أَيِ أَرَادَ أَنْ يَحْدُثَ (٢) قَالَ الْحَنَفِيُّ فِي حَاشِيَتِهِ عَلَى الْجُمَاعِ الصَّغِيرِ :

الْمَعْنَى عَلَى الْأَثْبَاتِ (لَا) زَائِدَةٌ . وَقَالَ الْمَنَاوِيُّ فِي التَّيْسِيرِ : عَطَفَهُ عَلَى حَسَنِ مِمَّتٍ (لَا) مَعَ كَوْنِهِ مَبْتَنًى لَكَوْنِهِ فِي سِيَاقِ النَّفْيِ .

حَدِيثُهُمُ الْفَقْهَ إِلَّا أَنْ يَقْرَأَ رَجُلٌ سُورَةً ، أَوْ يَأْمُرَ رَجُلًا بِقِرَاءَةِ سُورَةٍ .
 إِذَا طَلَمْتَ ذَلِكَ فَأَعْلَمْ أَنَّ الْقَسَمَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ ^(١) هُمَا أَصْلَانِ لِلثَّالِثِ لِأَنَّ
 اسْتِمْدَادَهُمَا مِنْ مَضْمُونِهَا اسْتَنْبَطَ وَاسْتُخْرِجَ وَلَكِنَّهُ فَضَّلَ عَلَيْهَا لِأَنَّهُ النَّاتِجَةُ
 وَالْمَقْصُودُ مِنْهُمَا غَالِبًا ، وَلِذَلِكَ كَانَ مِنَ الْفُقَهَاءِ الْحُكَّامُ وَالْمُعْتَرِفُونَ ، لَا مِنَ
 الْمُفَسِّرِينَ وَالْمُحَدِّثِينَ أَلْحَالِينَ عَنِ الْفَقْهِ ، وَسَيُظْهِرُ لَكَ مِنَ الْفَصْلِ الثَّانِي مَا يَدُلُّ
 لِدَلَالَتِهِ ، ثُمَّ مَا عَدَا مَا ذَكَرَ مِنَ الْعُلُومِ لَيْسَ بِعِلْمٍ شَرْعِيٍّ ، وَلَكِنْ بَعْضُهَا مِنْ تَوَابِعِ
 وَالنَّافِعِ فِيهِ كَعِلْمِ النُّحُوِّ وَالتَّصْرِيفِ وَاللُّغَةِ وَالْحِسَابِ النَّافِعِ فِي قِسْمَةِ الْمَوَارِيثِ
 وَنَحْوِ ذَلِكَ .

وَأَمَّا عِلْمُ أَصُولِ الْفَقْهِ فَلَا يُنْفَى عَنِ الشَّرْعِ ، بَلْ هُوَ أَشَقُّ الْفَقْهِ وَالْمَعْوَلُ عَلَيْهِ فِيهِ .
 وَأَمَّا عِلْمُ أَصُولِ الدِّينِ فَهُوَ مِنْ أَهَمِّ الْعُلُومِ وَأَعْظَمِهَا وَالْمَقْصُودُ هُوَ مَا يَتَعَلَّقُ بِمَعْرِفَةِ
 اللَّهِ تَعَالَى وَصِفَاتِهِ ، وَمَا يَجِبُ لَهُ ، وَبِمَنْتَنَعِ عَلَيْهِ ، وَمَا يُرَدُّ بِهِ عَلَى الْمُبْتَدِعَةِ ، بِخِلَافِ
 اَلْخُلُوصِ فِي السَّكَلَامِ وَالْجِدَالِ وَإِقَامَةِ النَّسَبِ وَنَحْوِ ذَلِكَ فَهُوَ مَذْمُومٌ حَرَامٌ ،
 بَلْ هُوَ بِالْجَهْلِ أَثْبَتُهُ مِنْهُ بِالْعِلْمِ ، بَلْ بِالْجَهْلِ خَيْرٌ مِنْهُ وَأَسْلَمٌ ، وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ التَّحْذِيرُ
 مِنْهُ الْوَاردُ عَنِ الْأَسْلَفِ وَسَيَأْتِي فِي ذَلِكَ فِي الْفَصْلِ الثَّانِي وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

الفصل الثاني

في مراتب أحكام العلم الشرعي ، وما ألحق به وهي ثلاثة : فرض عين ،
وفرض كفاية ، وسنة .

«الرتبة الأولى»

فرض العين وهو أن يعلم المكلف ما لا يتأدى الواجب الذي تعين عليه إلا
به ، وعليه حمل جماعات حديث طلب العلم فريضة على كل مسلم ، وحمله آخرون
على فرض الكفاية .

وأعلم أن المكلف به على كل عبد عاقل بالغ ثلاثة أقسام : اعتقاد ، وفعل ،
وترك ، فأما الاعتقاد الذي هو أولها وأهمها .

فأعلم أن أول واجب على من ذكر تعلم كلمتي الشهادة وفهم معناها وما
قوله لا إله إلا الله محمد رسول الله ، واعتقاد ما يجب لله ، وما يجوز له ، وما
يستحيل عليه ، وغير ذلك مما يتعلق بواجب الإسلام والعقائد . ويكفي في ذلك
بعد النطق بكلمتي الشهادة وفهم معناها التصديق بكل ما جاء به رسول الله
صلى الله عليه وسلم ، واعتقاده اعتقاداً جازماً سليماً من كل شك واختلاج ريب
وأضطراب نفس ، ولا يتعين على من حصل له هذا تعلم أدلة المتكلمين وألغوص
والتنظر فيها والبحث عنها ، هذا هو الصحيح الذي أطبق عليه السلف والفقهاء
والمحققون من المتكلمين ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم لم يطالب أحداً بشيء
سوى ما ذكر ، وكذلك أئلفاءه الراشدون وغيرهم من الأصحاب فمن بعدهم
من الصدر الأول ، بل الصواب العوام وجماهير المتفقيين والنفهاء لا تقتصر
على ما ذكر والكف عن الخوض في دقائق الكلام .

وقد بالغ إمامنا أشفاعي رحمه الله تعالى في تحريم الاشتغال بعلم الكلام أشدَّ مبالغةً ، وأظنَّ في تحريمه وتغليظ العقوبة له تعاطيه إلى أن قال : لأنَّ يلقي الله العبدُ بكلِّ ذنب ما خلا الشرك خيراً له من أن يلقاه بشيء من الكلام . وقد صنَّف الأئمام الغزالي في آخر أمره كتابه الذي سباه إجماع ألعوام عن علم الكلام ، وذكر أن الناس كلَّهم عوام في هذا الفن من الفقهاء وغيرهم إلا النادر ، فإذا أعتقد من ذكر ما ذكر كما ذكر فقد أدى واجب ألوقت ، فإن مات عقب ذلك مات مطيعاً غير عاص ، فإن خطر له شك في المعاني ألتي تدلُّ عليها كلمتا الشهادة أو غيرها من أصول العقائد مما لا بدَّ من اعتقاده ولم يزلَّ شكُّه إلا بتعلم دليل من أدلة المتكلمين وجب عليه تعلم ما يتوصل به إلى إزالة أشك ، ولو مات من لم يخطر له ذلك قبل أن يعتقد أن كلام الله قديم وأنه مرئيٌّ ، وأنه ليس محلاً للحوادث ، ونحو ذلك مما يذكر في المعتقدات فقد مات على الإسلام إجماعاً ، إذ ليس له منعارض لذلك ليضِلَّ .

فمرح أختلف في آيات الصفات وأخبارها ، هل يخاض فيها بالتأويل أم لا ؟ فقال قائلون : نؤوِّل على ما يليق بها وهو مذهب الخلف وهو أشهر المذهبين للمتكلمين . وقال آخرون : لا نؤوِّل بل يمسك عن الكلام في معناها ويوكل علمها إلى الله تعالى : ويُعتقد مع ذلك تنزيه الله ، وأنَّ صفات الحوادث فيقال : نؤمن بأنَّ الرحمن على العرش استوى ، ولا نعلم حقيقة معنى ذلك ، والمراد : انا نعتقد أنَّ الله ليس كمثلي شيء ، وأنه منزَّه عن الحلول ، وهذا مذهب أسلف وجاهيرهم وهو الألسم ، إذ لا يطالب الإنسان بالخوض في ذلك ، فإذا أعتقد التنزيه فلا حاجة إلى الخوض والمخاطرة والله تعالى أعلم . وأما الفعل ^(١) فنقول : إذا أقرَّ من ذكر بالشهادتين وقلنا إنه أدَّى واجب ألوقت وصار مطيعاً ، ثم وجب عليه صلاة مثلاً تجدد عليه بدخول وقتها تعلم الطهارة والصلاة ، أو كان له مال يزكي وجب بتام النصاب إن أُعْتُبر ، ومضَى

(١) أي فعل العبد المكلف .

الْحَوْلُ إِنْ أَشْتَرَطَ ، تَعْلَمُ مَا يَجِبُ فِي الزَّكَاةِ الْخَاضِرَةِ ، أَوْ دَخَلَ عَلَيْهِ رَمَضَانٌ تَجَدَّدَ بِسَبَبِهِ تَعْلَمُ الصَّوْمَ وَمَا يَجِبُ أَوْ يَحْرُمُ فِيهِ ، وَلَا يُلْزِمُهُ تَعْلَمُ ذَلِكَ قَبْلَ وَجُوبِ ذَلِكَ الشَّيْءِ ، نَعَمْ لَوْ صَبَرَ إِلَى دُخُولِ أَلَوْتِ مِثْلًا وَلَمْ يُمْكِنَ مِنْ تَعْلَمُهَا مَعَ الْفَعْلِ فِي أَلَوْتِ يُلْزِمُهُ التَّعْلَمُ وَهُوَ الصَّحِيحُ الَّذِي جُزِمَ بِهِ النَّوَوِيُّ كَمَا يُلْزِمُ السَّيِّئُ إِلَى الْجُمُعَةِ لِمَنْ بَعْدَ مَنْزِلِهِ قَبْلَ أَلَوْتِ . وَتَعْلَمُ كَيْفِيَّةَ الْوَأَجِبِ بَعْدَ الْوَجُوبِ عَلَى الْفَوْرِ إِنْ كَانَ عَلَى الْفَوْرِ ، وَعَلَى التَّرَاخِي إِنْ كَانَ عَلَى التَّرَاخِي كَالْحَجِّ ، وَيَنْبَغِي لِلْعُلَمَاءِ أَنْ يَنْبَهُوهُ أَنَّ الْحَجَّ عَلَى التَّرَاخِي عَلَى كُلِّ مَنْ وَجَدَ أَزَادَ وَكَرَّحَلَةً إِلَى آخِرِ الشَّرُوطِ ، ثُمَّ إِنْ الَّذِي يَجِبُ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ عَيْنًا هُوَ مَا يَتَوَقَّفُ آدَاءُ الْوَأَجِبِ عَلَيْهِ غَالِبًا ، دُونَ مَا يَطْرَأُ نَادِرًا كَسُجُودِ السُّهُوِّ وَتَعْجِيلِ الزَّكَاةِ ، فَإِنْ وَقَعَ وَجِبَ التَّعْلَمُ حِينَئِذٍ ، وَفِي تَعْلَمُ أَدَلَّةَ الْقَبْلِ : أَوْجُهُ : أَحَدُهَا فَرَضُ عَيْنٍ ، وَالثَّانِي كِفَايَةُ ، وَأَصَحُّهَا فَرَضُ كِفَايَةٍ إِلَّا أَنْ يَرِيدَ سَفَرًا لَا يَكْثُرُ فِيهِ مَنْ يَعْلَمُهَا فَيَتَعَيْنُ لِعُمُومِ الْحَاجَةِ حِينَئِذٍ .

وَأَمَّا الْبَيْعُ وَالنِّكَاحُ وَنَحْوُهُمَا وَشَبَهَاهُمَا مِمَّا لَا يَجِبُ أَصْلُهُ ، فَيَتَعَيْنُ عَلَى مَنْ أَرَادَهُ تَعْلَمُ كَيْفِيَّتَهُ وَشَرْطَهُ ، وَقِيلَ : إِنْ لَمْ يَعْلَمْ ذَلِكَ فَيَحْرُمُ الْأَقْدَامُ عَلَيْهِ قَبْلَ مَعْرِفَةِ شَرْطِهِ وَهَذَا أَصَحُّ ، وَكَذَا يُقَالُ فِي صَلَاةِ الدَّافِلَةِ يَحْرُمُ التَّلْبَسُ بِهَا عَلَى مَنْ لَا يَعْرِفُ كَيْفِيَّتَهَا ، وَلَا يُقَالُ يَجِبُ تَعْلَمُ كَيْفِيَّتَهَا .

وَمِمَّا يَجِبُ مَعْرِفَةُ مَا يَحِلُّ وَيَحْرُمُ مِنَ الْأَكْلِ وَالْمَشْرُوبِ وَالْمَلْبُوسِ وَنَحْوِهِمَا مِمَّا لَا غَنَى عَنْهُ غَالِبًا ، وَكَذَلِكَ أَحْكَامُ عِشْرَةِ النِّسَاءِ لِمَنْ لَهُ زَوْجَةٌ ، وَحَقُوقُ الْعِبَائِكَ لِمَنْ لَهُ ذَلِكَ ، وَنَحْوُ ذَلِكَ .

وَأَمَّا التَّرَكُّ فَيَجِبُ عَلَى مَنْ ذَكَرَ عِلْمُ ذَلِكَ بِحَسَبِ مَا يَتَجَدَّدُ فِي الْأَحَالِ وَقَدْ يَخْتَلِفُ بِحَالِ الشَّخْصِ إِذَا لَا يَجِبُ عَلَى الْأَبْكَمِ تَعْلَمُ مَا يَحْرُمُ مِنَ الْكَلَامِ ، وَلَا عَلَى الْأَعْمَى تَعْلَمُ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّظَرِ ، وَلَا عَلَى الْبَدَوِيِّ تَعْلَمُ مَا يَحِلُّ الْجُلُوسِ فِيهِ مِنَ الْمَسَاكِينِ ، فَذَلِكَ أَيْضًا وَاجِبٌ بِحَسَبِ مَا يَقْتَضِيهِ الْأَحَالُ .

وَمِمَّا يُلْحَقُ بِالتَّرَكُّ أَوْ الْأَفْعَالِ تَفَقُّدُ الْقَلْبِ بَعْدَ الْعِلْمِ بِمَا مَرَّ ، فَهُوَ فَرَضُ

عين ، فيلزم من ذكر أن يتعلم ما يرى نفسه محتاجة إليه من تطهير القلب من المهلكات ومعالجة المرديات كالزِّيَاء ، والحسد ، والعُجْب وشبهها .

فرع يجب على الآباء والأُمّهات ونحوهم كالأُقيم والأوصي تعليم الصغار ما يستعين عليهم بعد البلوغ فيعلمونهم الطهارة والصلاة والصيام ويعرفونهم تحريم الزِّنا والزَّنا واللولواط والسُّرقة وشرب المسكر والكذب والغيبة وأنهم بالبلوغ يدخلون في التكليف ، ويستحب ما زاد على هذا من تعليم قرآن وفقه وآداب ، ويعرفونهم ما يصلح به معاشهم لقول الله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا) أي علموهم ما ينجون به من النار ، وهذا ظاهر ، وقال صلى الله عليه وسلم : كُتِّبَ رَاعٍ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ ، ثم أُجِرَ تعليم الواجب ، وكذلك تعليم المستحب من قرآن وغيره في مالهم ، فإن لم يكن فعل من تلزمه نفقتهم من نحو أب وإن علا ، ثم أم وإن علت ، هذا في الأسبوع الأول ، وأما الثاني في ماله على الأصح ، والثاني في مال الولي لعدم الضرورة إليه ^(١) ، وأعلم أن الشافعي ولأصحاب إنما جعلوا للأُم مدخلا في وجوب التعليم لكونه من التربية وهي واجبة عليها ، إذا وجبت عليها النفقة .

« المرتبة الثانية »

فرض الكفاية قسمان : الأول ما لا بد منه للناس منه في إقامة دينهم من العلوم الشرعية كحفظ القرآن والأحاديث وعلومها ، والأصول والفقه والنحو والتصرف واللغة ، ومعرفة رُواة الحديث وأحوالهم ، والإجماع والخلاف .

(١) هكذا في الأصل وفيه تشويش ، وخلاصة ما في مقدمة شرح المذهب للنووي أن أُجِرَ التعليم الواجب في مال الصبي فإن لم يكن له مال فعلى من تلزمه نفقته ، وفي أُجِرَ التعليم المستحب ونجهان أصحابهما في مال الصبي لكونه مصلحة له والثاني في مال الولي لعدم الضرورة إليه .

والثاني ما ليس علماً شرعياً ، ويُحتاجُ إليه في قِوامِ أمر الدنيا كَالطِّبِّ وَالْحِسَابِ وما في معناها إِذْ ذاكَ ضروري في صحة الأبدان ، والآخِر في المعاملات ، وقسم التَرَكَات ونحو ذلك ، وإِذَا قامَ بها واحدُ سقطَ الْفَرَضُ عن الْبَاقِينَ .

وَأُخْتُلِفَ في تعلُّمِ الصَّنَائِعِ الَّتِي هِيَ سَبَبُ مَصَالِحِ الدُّنْيَا كَالْخِيَاطَةِ وَالْفَلَاحَةِ فَلَا ظَهْرَ كَمَا قَالَ التُّرُوي هِيَ فَرَضُ كِفَايَةٍ ، وَيَعْمُ فَرَضُ الْكِفَايَةِ جَمِيعَ الْمُخَاطَبِينَ ، وَإِذَا قامَ بِهِ جَمْعٌ تَحْصُلُ الْكِفَايَةُ بَعْضُهُمْ فَكُلُّهُمْ سِوَا فِي حُكْمِ الْقِيَامِ بِالْفَرَضِ فِي الثَّوَابِ وَغَيْرِهِ ، فَإِذَا صَلَّى عَلَى جَنَازَةٍ جَمَعَ ثُمَّ جَمَعَ ثُمَّ جَمَعَ ، فَأُلْكُلُ يَقَعُ فَرَضُ كِفَايَةٍ ، وَلَوْ أَطْبَقُوا كُلُّهُمْ عَلَى تَرْكِهِ أَثَمَ كُلِّ مَنْ لَا عَذْرَ لَهُ مِمَّنْ عِلْمُ بِذَلِكَ وَأَمْكَنُهُ الْقِيَامُ بِهِ ، وَلَا يَأْتُمُّ مَنْ لَمْ يَتِمَّ كُنْهُ غَيْرَ أَهْلٍ أَوْ لَعْدَرٍ ، وَلَوْ اشْتَغَلَ شَخْصٌ بِالْفَقْهِ ، وَظَهَرَتْ نَجَابَتُهُ فِيهِ وَرُحِي فَلَاحُهُ وَتَبَرُّزُهُ فَوْجِيَّانِ أَحَدُهُمَا يَتَعَيَّنُ عَلَيْهِ أَلَا سَتَمَرَارَ لِقَلَّةِ مَنْ يَحْصُلُ لَهُ هَذِهِ الْمُرْتَبَةُ ، وَأَصَحُّهُمَا لَا يَتَعَيَّنُ لِأَنَّ الشُّرُوعَ لَا يَتَعَيَّنُ الْمَشْرُوعُ فِيهِ عِنْدَنَا إِلَّا فِي الْحَيْجِ وَالْعُمَرَةِ وَالْجِهَادِ وَصَلَاةِ الْجَنَازَةِ . وَلَوْ خَلَّتِ الْبَلَدَةُ عَنْ مُفْتٍ فَقِيلَ يَحْرَمُ الْمَقَامُ بِهَا ، وَالْأَصَحُّ لَا إِنْ أُمْكِنَ الذَّهَابُ إِلَى مُفْتٍ ، وَإِذَا قامَ بِالْفَتْوَى إِنْسَانٌ فِي مَكَانٍ سَقَطَ بِهِ فَرَضُ الْكِفَايَةِ إِلَى مَسَافَةِ الْقَصْرِ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ . وَاعْلَمْ أَنَّ الْقَائِمَ بِفَرَضِ الْكِفَايَةِ مَزِيدٌ عَلَى الْقَائِمِ بِفَرَضِ الْعَيْنِ ، لِأَنَّهُ أَسْقَطَ الْحَرَجَ عَنِ الْأُمَّةِ . قُلْتُ : لِأَنَّ الْقَائِمَ بِفَرَضِ الْكِفَايَةِ اتَّخَذَهُ لِنَفْسِهِ فَرَضَ عَيْنٍ وَشَغَلَ نَفْسَهُ بِهِ فَلِذَلِكَ أَسْقَطَ الْإِثْمَ عَنِ الْبَاقِينَ .

« المرتبة الثالثة »

النَّفْلُ الَّذِي هُوَ مِنَ الْفَضَائِلِ لَا الْفَرَائِضَ . وَهُوَ كَالْتَبَجُّرِ فِي أَصُولِ الْأَدَلَةِ وَالِإِمْعَانِ فِيهَا وَرَاءَ الْقَدْرِ الَّذِي يَحْصُلُ بِهِ فَرَضُ الْكِفَايَةِ ، وَكَالتَعَمُّقِ فِي دَقَائِقِ الْحِسَابِ وَحَقَائِقِ الطِّبِّ ، وَكَتَعَلُمِ الْعَامِيِّ نَوَافِلِ الْعِبَادَاتِ لِفَرَضِ الْعَمَلِ ، لَا مَا يَقُومُ بِهِ الْعُلَمَاءُ مِنْ تَمْيِيزِ الْفَرَضِ مِنَ النَّفْلِ ، فَإِنَّ ذَلِكَ فَرَضُ كِفَايَةٍ فِي حَقِّهِمْ وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

فصل

قد ذكرنا مراتب العلم الشرعي ، ومن العلوم الخارجة عنه ما هو محرم أو مكروه أو مباح ، فالمحرم كتعلم السحر فإنه حرام على المذهب الصحيح ، وبا قطع الجمهور كألفسفة ، والشعبذة ، والتنجيم ، وعلوم الطبائعيين ، وكل ما كان سبباً لإثارة الشكوك ، وتفاوت في التحريم .

والمكروه كاشعار المولدين التي فيها غزل وبطالة .

والمباح كاشعار المرادين التي ليس فيها سخف ولا شيء مما يكره ، ولا ما ينشط إلى الشر ، ولا ما يثبط عن الخير .

وأما أشعار العرب العاربة التي يحتاج بها فهي ملحقه بعلم اللغة ونحوها ، وقد مر أن ذلك من فرض الكفاية والله أعلم .

الباب الثالث

في آداب المعلم والمتعلم وهي ثلاثة أنواع

النوع الأول

آدابها في نفسها ، وآدابها في مجلس الدرس .

فأما آدابها في نفسها فنما أول ما يجب على كل منهما أن يقصد وجه الله بأشغاله وأشتغاله لا لمال ولا جرة ، أو شهوة ، أو ميمة ، أو تمييز عن الأشباه أو تكثير بالمشتغلين عليه ، أو المختلفين إليه ، ولا يشين علمه أو تعاليمه بشيء من الظلم في رفق يحمل من التلميذ ، أو خدمة ، أو مال وإن قل ولو على صورة الهدية التي لو لا اشتغاله لما أهداها إليه كما أن المتعلم لا يشين طلبه بطمع في شيء يعطيه له الشيخ ، أو أن ينزل اسمه في طلبه العلم لينال شيئاً من معلوم أو غيره ، ودليل هذا كله ما مر في تحذير من أراد بعلمه غير الله وقد تقدم في أول الفصل الثاني من الباب الأول . قال سفيان بن عيينة : كنت قد أوتيت فهم القرآن ، فلما قيلت الصرة من أبي جعفر سليمان ، وقد صح عن الشافعي أنه قال : وددت أن الناس اتنعوا بهذا العلم ، وما نسب إلى شيء منه ، وقال رضي الله عنه : ما نظرت أحداً وأحببت أن يخطي ، وقال رضي الله عنه : ما أوردت الحق والحجة على أحد فقبلها مني إلا هبت وأعتقد مودته ، ولا كابرني على الحق أحد ودافع الحجة إلا سقط من عيني . وعن أبي يوسف باقوم أريدوا بعلمكم الله ، فإني لم أجلس مجلساً قط أنوي فيه أن أتواضع إلا لم أقم حتى أعلمهم ، ولم أجلس مجلساً قط أنوي فيه أني أعلمهم إلا لم أقم حتى أفضح .

ومنها أن يكون كل منهما قويَّ اليقين ، الذي هو رأسُ مالِ الإيمان كله قال صلى الله عليه وسلم : **الْيَقِينُ الْإِيمَانُ كُلُّهُ** ، وقال صلى الله عليه وسلم : **تَعَلَّمُوا الْيَقِينَ** .

ومنها أن يحافظ ^(١) على القيام بشعائر الإسلام ، وظواهر الأحكام كالقائمة الصلوات في مساجد الجمادات ، وإفشاء السلام للخواص والعوام ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، والصبر على الأذى بسبب ذلك ، صادراً بالحق عند السلاطين باذلاً نفسه لله ، لا يخاف فيه لومة لائم ذاكرًا قوله تعالى : (**وَأَصْبِرْ عَلَى مَا أَصَابَكَ إِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ**) .

وكذلك يقوم ^(٢) بإظهار السنن ، وإحماد البدع ، ويقوم لله في أمور الدين وما فيه من مصالح المسلمين على الطريق المشروع ، والمسلك المطبوع ، ولا يرضى من أفعاله الظاهرة والباطنة بالجائز منها ، بل يأخذ بالأكمل فإن العلماء هم القدوة واليهم المرجع في الأحكام ، وهم حجة الله على العوام ، وقد يرافهم للأخذ عنهم من لا ينظرونه ، ويقتدي بهديهم من لا يعلمونه ، وإذا لم يتفتح العالم بعلمه فغيره أبعد عن الارتفاع به ، كما قال الشافعي : ليس العلم ما حفظ ، العلم ما نفع ، ولهذا عظمت زلة العالم لِمَا يَتَرَبَّعُ عليها من المفاسد لأقتداء الناس به .

ومنها أن يتخلق كل منهما بالمحاسن التي ورد الشرع بها من الزهد والسخاء والجلود وطلاقة الوجه ، من غير خروج إلى حد الغلظة ، وكظم الغيظ ، وكف الأذى عن الناس ، وأحواله منهم ، وأن يتزهد عن دنيء ألا اكتساب طبعاً ومكروها شرعاً ، كاللحجامة ، والدباغة ، والصياغة ، وملازمة الورع والخشوع ، والسكينة والوقار ، والتواضع وإفشاء السلام ، وإطعام الطعام ، والإيثار وترك الاستئثار

(١) أي كل منهما .

(٢) أي كل من العالم والمتعلم .

وَالْإِنصَافَ وَتَرْكَ الْأَسْتِنَافِ ، وَشُكْرَ الْمُتَفَضَّلِ ، وَالسَّعْيَ فِي قَضَاءِ الْحَاجَاتِ ،
وَبَذَلَ الْجَاهِ وَالشَّفَاعَاتِ ، وَالتَّلَطُّفَ بِالْفُقَرَاءِ ، وَالتَّجَبُّبَ إِلَى الْجَبَرَانِ وَالْأَقْرَبَاءِ ،
وَتُجَانِبَةَ الْأَكْثَارِ مِنَ الضَّحِكِ وَالْمَزَاحِ ^(١) فَإِنَّهُ يَقْلُلُ الْهَيْبَةُ وَيُسْقِطُ الْحَشَمَةَ
كَمَا قِيلَ مِنْ مُزَحٍّ اسْتَخَفَّ بِهِ ، وَمَنْ أَكْثَرَ مِنْ شَيْءٍ عُرِفَ بِهِ .
وَمِنْهَا أَنْ يُلْزِمَ نَفْسَهُ الْخَوْفَ وَالْحَزْنَ وَالْإِنْكَسَارَ وَالصَّغَةَ ، وَيُظْهِرَ الْخُشْيَةَ
عَلَى هَيْبَتِهِ وَكُسُوتِهِ ، لَا يَنْظُرُ إِلَيْهِ نَاطِرٌ إِلَّا ، يَكُونُ نَظَرُهُ مَذْكَرًا بِاللَّهِ ، وَتَكُونُ
صُورَتُهُ دَلِيلًا عَلَى عِلْمِهِ . قَالَ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : تَعْلَمُوا الْعِلْمَ ، وَتَعْلَمُوا الْعِلْمَ
السَّكِينَةَ وَالْحِلْمَ ، وَتَوَاضَعُوا لِمَنْ تَعْلَمُونَ مِنْهُ ، وَلِيَتَوَاضَعَ لَكُمْ مَنْ يَتَعَلَّمُ
مِنْكُمْ ، وَلَا تَكُونُوا مِنْ جَبَابِرَةِ الْعُلَمَاءِ ، فَلَا يَقُومُ عِلْمُكُمْ بِجِهَتِكُمْ . وَفِي الْخَبَرِ :
إِنْ مِنْ خِيَارِ أُمَّتِي قَوْمٌ يَضْحَكُونَ جَبْرًا مِنْ سِعَةِ رَحْمَةِ اللَّهِ ، وَيَسْكُونُونَ
مِسرًا مِنْ خَوْفِ عَذَابِهِ ، أَبَدَانُهُمْ فِي الْأَرْضِ وَقُلُوبُهُمْ فِي السَّمَاءِ ، أَرَوَّاحُهُمْ
فِي الدُّنْيَا وَقُلُوبُهُمْ فِي الْآخِرَةِ .

وَمِنْهَا مَلَازِمَةُ آدَابِ الشَّرْعِيَّةِ الْقَوْلِيَّةِ وَالْفِعْلِيَّةِ ، الظَّاهِرَةِ وَالْخَفِيَّةِ ، كَتَلَاوَةِ
الْقُرْآنِ وَذِكْرِ اللَّهِ بِالْقَلْبِ وَاللِّسَانِ ، وَالِدَّعَوَاتِ وَالْأَذْكَارِ أَنْاءَ اللَّيْلِ وَأَطْرَافِ النَّهَارِ
وَمِنْ ^(٢) نَوَافِلِ الْعِبَادَاتِ مِنَ الصَّلَاةِ وَالصِّيَامِ وَحُجَّةِ الْبَيْتِ الْحَرَامِ وَالصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ
عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَمَحَبَّتُهُ ^(٣) وَإِجْلَالُهُ وَتَعْظِيمُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَاجِبٌ ،
فَكَانَ الْأَمَامُ مَالِكًا إِذَا ذُكِرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَتَخَيَّرُ وَجْهَهُ وَيَنْحِي . وَكَانَ
جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ إِذَا ذُكِرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَصْفَرَ . وَكَانَ الْقَاسِمُ إِذَا
ذُكِرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَحْفَ لِسَانَهُ فِي فِيهِ هَيْبَةً لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَيَنْبَغِي إِذَا تَلَّى الْقُرْآنَ أَنْ يَتَفَكَّرَ فِي مَعَانِيهِ وَأَوَامِرِهِ وَنَوَاهِيهِ ، وَلِيَحْذَرُ

(١) أَنْظِرْ هُنَا الْمَزْحَ الْجَائِزَ مِنَ الْمَزْحِ الْحَرَامِ مِنْ كِتَابِ الْمَزَاحِ فِي الْمَزَاحِ .

(٢) أَيُّ وَإِنْ يَكْثُرُ مِنْ نَوَافِلِ إِلَى آخِرِهِ .

(٣) أَيُّ النَّبِيِّ .

من نسيانه بعد حفظه ، وأب يقرأ القرآن في كل سبعة أيام فهو ورد حسن^١ ويقال من قرأ القرآن في كل سبعة أيام لم ينسه قط^(١) ، وأن يكون له ورد راتب كل يوم لا يخل به .

ومن الأدب الأنظيف بإزالة الأوساخ ، وفص الأظفار ، وإزالة الشعور المطلوب زوالها ، واجتناب الروائح الكريهة ، وتسريح اللحية ، وليجتهد في الإخلاص في التوبة والدوام عليها من الأفعال الذميمة^(٢) وليلزم الأفعال الحميدة الظاهرة والباطنة ، والمقامات العلية ، والأحوال السنية ، وأعلاها محبة الله الجامعة لكل فائدة ، المحببة لكل خصلة فاسدة ، وكذلك محبة رسوله صلى الله عليه وسلم وأتباعه ، قال تعالى : (قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ) فَأَتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ (الآية) .

ومنها أن يطهر نفسه من الخبائث الباطنة ، من مساوي الأخلاق ، ومنذوم الأوصاف كالحسد والرياء والعجب واحترقار الناس والغل والبغي والغضب لغير الله والغش إلى غير ذلك من تعدد أوصاف خبائث النفس ، فمكا لا تصح الصلاة التي هي وظيفة الجوارح إلا بتطهير الأحداث والخبثات ، فكذلك لا تصح عبادة الباطن إلا بعد طهارته من خبائث الأخلاق . قال النبي صلى الله عليه وسلم : بُنِيَ الدِّينُ عَلَى النَّظَافَةِ ، وَالْقَلْبُ مَنَزَلُ الْمَلَائِكَةِ ، وَمَهْطُ اثْرِهِ . وقال صلى الله عليه وسلم : لَا تَدْخُلُ الْمَلَائِكَةُ بَيْتًا فِيهِ كَلْبٌ ، وَالصِّفَاتُ الرَّذِيئَةُ فِي الْقَلْبِ كِلَابٌ تَائِبَةٌ ، وَتَوَرُّ الْعِلْمُ لَا يَقْدُفُهُ اللَّهُ فِي الْقَلْبِ إِلَّا بِوَاسِطَةِ الْمَلَائِكَةِ ، (وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكَلِمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ)

(١) قلت : وهذا أصل ابتداء السبع الحسن .

(٢) الجار والمجرور في قوله من الأفعال الذميمة متعلق بالمصدر وهو إخلاص أي في إخلاص التوبة من الأفعال الذميمة ولا يكون متعلقا بالتدوام فيفسد المعنى .

أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا (١) . وقال ابن مسعود ليس العلم بكثرة الرواية ، إنما العلم نورٌ يُقَدِّفُ في القلب ، ووعظ بعضهم فقال : طهروا قلوبكم من الأغيار تصالح لنزول القرآن والأنوار ، طهر المنزل حتى ينزل ، ومن حصل له الساكن طابت له المساكن ، ومن لم يُنتَحَ له المنارل رضي بسكنى المزابل
 إِنَّ بَيْتًا أَنْتَ سَاكِنُهُ غير محتاج إلى السرج
 ومريضاً أَنْتَ عَائِدُهُ قد أَنَاهُ اللَّهُ بِالْفَرْجِ
 وجهلك المأْمُولُ حَبِيتْنَا يوم تَأْتِي النَّاسُ بِالْحُجُجِ
 وكان الشَّيْخُ يَقُولُ :

اطلبوا لأنفسكم مثل ما وجدتُ أَنَا
 قد وجدتُ لي سكنًا ليس يُشْبِهُ السَّكْنََا
 إِنَّ دَنُوتُ قَرِينِي أَوْ بَعْدَتْ عَنْهُ دَنَا
 وقد أَهْبَلِي بعضُ أَصْحَابِ النُّفُوسِ الْخَلِيشَةِ مِنْ فَقَهَاءِ الزَّمَانِ بكَثِيرٍ مِنْ هَذِهِ الصِّفَاتِ
 الدَّيْمِيَةِ إِلَّا مِنْ عَصَمَةِ اللَّهِ . وأدوية ذلك مستوفاةٌ في كتب الرِّفَائِقِ وَمِنْ أَنْفَعِهَا
 كتاب الرِّعَايَةِ لِلْمُحَاسِنِي .
 ومن أدوية الحسد أن يعلم أن حكمة الله اقتضت جعلَ هذا الفضل في هذا
 الإنسان فلا يعترض ولا يكره ، فإن أعترض وكره فسنة الله في مثل هذا جرت
 أن يسلبه حالته التي أنعم بها عليه وأن يزيدَ محسودهَ نِعَمًا لشُكْرِهِ وتواضعه
 وعدم غرضه لنفسه ، وما أحسن ما قال الإمام المعافا ابن زكريا الموصلي :
 أَلَا قُلْ لِمَنْ كَانَ لِي حَاسِدًا أَتَدْرِي عَلَى مَنْ أَسَأْتَ الْأَدَبَ
 أَسَأْتَ عَلَى اللَّهِ فِي فِعْلِهِ لِأَنَّكَ لَمْ تَرْضَ لِي مَا وَهَبَ
 فجازاك عني بأف زادني وسدَّ عليك وُجُوهَ الطَّلَبِ

(١) وحياً بواسطة المَلَك ، أو من وراء حجاب ، نودي يا موسى ، أو يُرْسِلَ
 رسولاً ليلبغ أمته فيكون بين الحق وبين المبلِّغ من الأئمة اثنتان : الرسول والمَلَك
 وبين الرسول والحق جل جلاله واحد وهو المَلَك .

ولأبي حنيفة رحمه الله في الحسد :

إِنْ يَحْسَدُونِي فَاِنَّيْ غَيْرُ لَائِمِهِمْ قَبْلِي كَثِيرًا أَهَالِي الْفَضْلُ فَدَحَسُوا
فَدَامَ بِي وَبِهِمْ مَا بِي وَمَا بِهِمْ وَمَاتَ أَكْثَرُنَا غِيظًا بِمَا يُبَدِّدُ
وَمِنْ أَدْوِيَةِ الرِّيَاءِ أَنْ يَعْلَمَ أَنَّ الْخَلْقَ لَا يَقْدِرُونَ عَلَى نَفْعِهِ وَلَا ضَرَرِهِ بِمَا لَمْ
يَقْدِرْهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ ، فَلَا يَتَشَاغَلُ بِمَوَاعَاتِهِمْ فَيَتَعَبُ نَفْسَهُ ، وَيَرْتَكِبُ سَخَطَ اللَّهِ
مَعَ أَنَّ اللَّهَ يُطْلِعُهُمْ عَلَى نِيَّتِهِ وَسِرِّيَّتِهِ فِي رِيَاءَتِهِ لَمْ وَخُوفِهِ مِنْهُمْ .
وَمِنْ أَدْوِيَةِ الْأَعْجَابِ أَنْ يَعْلَمَ أَنَّ عِلْمَهُ وَفَهْمَهُ وَجُودَةَ ذَهْنِهِ وَفَصَاحَتَهُ وَغَيْرَ
ذَلِكَ مِنَ الْتَمَنُّ فَضْلٌ مِنَ الْمُنْعَمِ جَلُّ وَعَلَا وَهُوَ مَعَهُ عَارِيَةٌ وَأَمَانَةٌ ، وَأَنْ مُعْطِيهِ
إِيَّاهَا قَادِرٌ عَلَى سَائِرِهَا مِنْهُ فِي طَرَفَةِ عَيْنٍ ، كَمَا سَلَبَ بِلَعَامٍ مَا عِلْمُهُ فِي طَرَفَةِ عَيْنٍ ،
نَسَأَلُ اللَّهَ السَّلَامَةَ .

وَمِنْ أَدْوِيَةِ الْإِحْتِقَارِ التَّادُّبُ بِمَا أَدَّبَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ عِبَادَهُ ، قَالَ تَعَالَى :
(لَا يَسْخَرُ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ) . وَقَالَ تَعَالَى : (فَلَا تَزْكُوا أَنْفُسَكُمْ هُوَ أَعْلَمُ
بِمَنْ أَتَقَى) . وَقَالَ تَعَالَى : (إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ) . فَرُبَّمَا
كَانَ هَذَا الَّذِي دُونَهُ أَطْهَرُ قَلْبًا ، وَأَخْلَصُ نِيَّةً ، وَأَزْكَى عَمَلًا ، كَمَا قِيلَ :
إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَخْفَى ثَلَاثَةً فِي ثَلَاثَةٍ : وَلِيَّهُ فِي عِبَادِهِ ، وَرِضَاهُ فِي طَاعَتِهِ ،
وَغَضَبُهُ فِي مَعَاصِيهِ ، ثُمَّ إِنْ هَذَا الْمُحْتَقِرَ لَا يَعْلَمُ بِمَاذَا يَخْتَمُ لَهُ ، فِيهِ الصَّحِيحُ : إِنْ
أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بِعَمَلٍ أَهْلُ الْجَنَّةِ الْحَدِيثُ ، نَسَأَلُ اللَّهَ الْعَافِيَةَ مِنْ كُلِّ دَاءٍ .
وَمِنْهَا أَنْ يَتَجَنَّبَ مَوَاضِعَ التَّهَمُّ ، فَإِنَّهُ يُعَرِّضُ نَفْسَهُ وَعَرَضَهُ لِلْوُقُوعِ فِي الظُّلْمِ
الْمَكْرُوهَةِ ، فَإِنْ أَتَقَى لَهُ الْوُقُوعُ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ لِحَاجَةٍ أَخْبَرَ مَنْ شَاهَدَهُ وَأَصْحَابَهُ
بِحَقِيقَةِ ذَلِكَ أَلْفَعِلَ لثَلَاثًا يَأْتُمُوا بِظَنِّهِمْ أَلْبَاطِلَ وَلَثَلَا يَنْفَرُوا عَنْهُ . قَالَ تَعَالَى :
(إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ) . وَمِنْ هَذَا الْحَدِيثِ الصَّحِيحُ : إِنْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِلرَّجُلَيْنِ لَمَّا رَأَيَاهُ يَتَحَدَّثُ مَعَ صَفِيَّةٍ قَوْلًا عَلَى رَسْلِكُمَا
إِنَّهَا صَفِيَّةٌ ، ثُمَّ قَالَ : إِنَّ الشَّيْطَانَ يَجْرِي مِنَ الْإِنْسَانِ مَجْرَى الدَّمِ ، فَخُفْتُ
أَنْ يَقْرِفَ فِي قُلُوبِكُمَا شَيْئًا ، وَرُوِيَ فَهَلِكَا .

ومنها أن يكون زاهداً في الدنيا غير مُبالٍ بفوائدها مقتصدًا في مطعمه وملبسه
وأثاثه ومسكنه غير متوفه تشبهها بالسلف ، ويتأكد في حق الطالب أن يُقلل
علاقته من أشغال الدنيا ، ويبعد عن الأهل والوطن ، فإن العلائق شاغلة
وصارفة ، قال تعالى : (مَا جَعَلَ اللَّهُ لِرَجُلٍ مِنْ قَلْبَيْنِ فِي جَوْفِهِ) . ونقل يحيى
أبن معاذ الرّازي : إنه كان يقول للعلماء الدنيا يا أصحاب العلم قصوركم قيصريّة ،
وبيوتكم كسروية ، وأثوابكم طاهريّة ، وأخفافكم جالوتيّة ، ومرابكم فارونية ،
وأوانيتكم فرعونية ، ومآثمكم جاهلية ، ومذاهبكم شيطانية ، فأين المحمدية ؟
وقوله طاهريّة بالطّاء المهملة نسبة لطاهر بن الحسين المتولي على خراسان ،
وأقلّ درجات العالم أن يستقذر المتعلّق بالدنيا ، فهو أولى باستقذارها في
حق نفسه . وعن الشافعي رضي الله عنه لو أوصي لأعقل الناس صرف إلى الزهاد
فليت شعري من أحقّ من العلماء بزيادة العقل وكاله ؟ وقال يحيى بن معاذ :
لو كانت الدنيا تبراً يفتى ، والآخرة خرفاً يبق ، لكان ينبغي للعافل إثبات
الخرف الباقي على التبر الثاني ، فكيف والدنيا خرفاً ، والآخرة تبرٌ باقي .
ومنها أن يكون منقبضاً عن الملوك وأبناء الدنيا لا يدخل إليهم صيانة
للعلم كما صانه علماء السلف . فمن فعل ذلك فقد عرض نفسه لما لا قيل له به ولا
طاقة ، وخان أمانته ، فإن العلم أمانة عنده ، قال تعالى : (لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ
وَتَخُونُوا أَمَانَاتِكُمْ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ) . وقال تعالى : (يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ
أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا وَالرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَحْبَارُ بِمَا اسْتُحْفِظُوا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ
وَكَانُوا عَلَيْهِ شُهَدَاءَ فَلَا تَخْشَوُا النَّاسَ وَاخْشَوْنِ) الآية . إلى غير ذلك من
الآيات . وقال صلى الله عليه وسلم : العلماء أمانة الرّسل على عبادي ما لم
يُخَالِطُوا السُّلْطَانَ ، فإذا فعلوا ذلك فقد خَانُوا الرّسُلَ فَأَحْذَرُوهُمْ وَأَعَزِّزُواكُمْ .
وعن مسعود رضي الله عنه : من أراد أن يُكرّم دينه فلا يدخل على السلطان
ولا يخلو بالنسوان ولا يُخاصم أهل الأهواء . قال الاوزاعي : ما شيء أبغض

إلى الله تعالى من عالم يزور أميراً . وقال حذيفة رضي الله عنه : إياكم ومواقف
الفتن ، قالوا : وما هو ؟ قال : أبواب الأُمراء ، يدخل أحدكم على الأمير
فيصدق في الكذب ويقول ما ليس فيه ، فإن دعت إلى ذلك ضرورة أو
مصلحة دينية فلا بأس ، وعلى هذا يحمل ما جاء عن بعض السلف في المشي
إلى الملوك وولاة الأمر على أنهم قصدوا بذلك حصول الأغراض الدنيوية
المساعدة للأحوال الدينية فأعتمه والله أعلم .

ومنها أن يكون شديدة التوقي من محدثات الأمور ، وإن اتفق عليها الجمهور^(١)
فلا تغتر بإطباق الخلق على ما حدث بعد الصحابة ، وكُن حريصاً على التفتيش
عن سيرة الصحابة وأعمالهم ، أكانوا مهتمين بالتصديق والمناظرة ، والقضاء
والولاية ، وتولي الأوقاف والأوصايا ، ومال الأيتام ، ومخالطة السلاطين
ومجاملتهم في العسرة ، أو في الخوف والحزن ، والتفكير والمجاهدة ، إلى غير
ذلك من علوم الباطن .

واعلم يقيناً أن أعلم أهل الزمان أشبههم بالصحابة وأعرفهم بطريقهم ،
فعنهم أخذ الدين . قال علي رضي الله عنه : خيرنا أتبعنا لهذا الدين . وقال
أبن مسعود : أنتم في زمان خيركم فيه المسارع في الأمور ، وسيأتي بعدكم
زمان يكون خيركم المبتئث المتوقف ، لكثرة الشبهات . وقال حذيفة رضي
الله عنه : أعجب من هذا أن معروفكم اليوم منكر زمان قد مضى ، وأن
منكركم معروف زمان قدياًتي ، وأنكم لا تزالون بغير ما عرقتم الحق ،
وكان العالم فيكم غير مستخف به .

قال الزبالي وقد صدق ، فأكثر معروفات هذه الأعصار منكرات
في عصر الصحابة إذ من غرر المعروف في زماننا تزيين المساجد ، وإنفاق الأموال
العظيمة في عمارتها ، وبسط البسط الرقيقة فيها ، ولقد كان يعد قروش البواري

(١) أي من الناس .

في المسجد بدعة ، وقيل إنه من محدثات^(١) الحجاج ، فقد كان الأولون قلّ ما يجعلون بينهم وبين التراب حاجزاً .

ومن ذلك الاشتغال بدقائق الجدل والمناظرة ، ويعدّونه من أجل علوم الزّمان ، ويؤمنون أنه من أعظم القُرْبَات ، وقد كان ذلك من المنكرات .

ومن ذلك التّشغُّف في النّظافة ، والوسواس في الطّهارة ، وتقدير النّجاسة البعيدة ، في نجاسة الثّياب مع التّساهل في حلّ الأظعمة وتحريمها .

ومن ذلك^(٢) التّلهّج في الأذان والقراآت ، والتّباهي بذلك إلى غير ذلك من النظائر . ولقد صدّق أين مسعود رضي الله عنه حيث قال : أنتم اليوم

في زمان ، الهوى فيه تابع للعلم ، وسيأتي عليكم زمان يكون العلم تابعاً للهوى وكان هشام يقول : لا تسألهم اليوم عما أحدثوا ، فإنهم أعلّوا له جواباً ، ولكن

سألهم عن السنّة فإنهم لا يعرفونها . وقال الحافظ الفرج أين أجزوي في كتابه الأحاديث الموضوعة بعد ذكره لحديث في قراءة الفاتحة وآيات منها :

شهد الله أنه لا إله إلا هو عقيب الصلاة ، هذا حديث موضوع كنت سمعته في زمن الصّبي فاستعملته نحواً من ثلاثين سنة لحسن ظني بالرواة ، فلما علمت أنه موضوع تركته ، فقال لي قائل : أليس هو استعمال خير فقلت استعمال

الخير ينبغي أن يكون مشروعاً ، فإذا علمنا أنه كذب خرج عن المشروع انتهى . ومنها أن تكون عنايتها بتحصيل العلم النّافع في الآخرة ، المرعّب في الطّاعة ،

مُتجنّبين العلوم التي يقلّ نفعها ، ويكثر فيها الجدل ، والقبل والقال . روي أن رجلاً جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : علّمني من غرائب العلم ،

فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما صنعت في رأس العلم ؟ قال : وما رأس العلم ؟ قال : هل عرفت الرّب ؟ قال : نعم قال : وما صنعت من سقّه ؟ قال :

ما شاء الله ، قال : هل عرفت الموت ؟ قال : نعم ، قال : وما أعددت له ؟

(١) أي من المحدثات المنكرة المدة قربة .

(٢) أي من المنكرات .

قال : ما شاء الله ، قال : أَذْهَبَ فَأَحْكِمَ مَا هُنَاكَ ثُمَّ قَالَ نَعْلَمُكَ مِنْ غَرَائِبِ الْعِلْمِ . ويني أن يكون التعلّم من جنس ما روي عن حاتم الأصم تلميذ شقيق البخاري أن شقيقاً قال له : منذ كم صحبتني ؟ قال حاتم : منذ ثلاثة وثلاثين سنة فقال : ما تعلّمت مني في هذه المدة ؟ قال : ثمان مسائل : فقال شقيق : إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ ذهب عمري معك ولم تتعلّم إلا ثمان مسائل ! فقال : يا أستاذ لم أتعلم غيرها ، ولا أحب أن أكذب فقال : هات هذه الثمان مسائل حتى أسمعها فذكرها ، والقصة مشهورة في كثير من الكتب وهي مشتملة ، الأولى على محبة الحسنات ، والثانية على مدافعة هوى النفس ، والثالثة على الصدقة ، والرابعة على التوبة ، والخامسة على ترك الحسد ، والسادسة على صداقة الخلق وعداوة الشيطان ، والسابعة على ملازمة الطاعة وترك الذل للخلق بسبب المعيشة ، وترك الخرام ، والثامنة على التوكل على الله تعالى ، فقال شقيق : بعد ما قرر حاتم الثمان مسائل يا حاتم وفقك الله . إني نظرت في علم التوراة والإنجيل وأزبور والفرقان فرأيت أنه يدور على هذه الثمان مسائل ، اللهم توفيقاً للعمل الصالح واجتنباً للطالح .

ومنها أن يكون اهتمامه بعلم الباطن ، ومراقبة القلب ومعرفة طريق الآخرة وسلوكه ، وصدق الرجاء في أن يكشف ذلك من المجاهدة والمراقبة ، فإن المجاهدة تقضي إلى المشاهدة في دقائق علوم القلب ، وتنفع منه ينابيع الحكم الخارجة عن العبد وأخذ من طريق مفتاح الإلهام ، ومنع الكشف لا بالكتب المدونة ، فكم من متعلّم طال تعلّمه ولم يقدر على مجاوزة مسامحة بكلمة ، وكم من مقتصر على المهمل في التعلّم فتح الله عليه من لطائف الحكم ما تحار فيه عقول ذوي الآلآب ، ولذلك قال صلى الله عليه وسلم : مَنْ عَمِلَ بِمَا عِلِمَ وَرَتَهُ اللَّهُ غِلْمَ مَا لَمْ يَعْلَمْ . وفي بعض الكتب السالفة يا بني إسرائيل : لا تقولوا : العلم في السماء من ينزل به ، ولا في الأرض من يصعد به ، ولا من وراء البحار من يأتي به . ألعلم محصور في قلوبكم ، فتأدّبوا بين يدي تأدّب الرّوحانيين

وتخلفوا إليّ تخلق الصدّيقين . أظهر العلم من قلوبكم حتى يطمعكم ويؤمركم .
ومنها أن يبحث عما يفسد الأعمال ، ويشوش القلب ، ويهيج الوسواس ،
ويؤثر الشر ، فإن أصل الدين التوقي من الشر ، ولذلك قيل : اعرف الشر
للاشر ، لكن لتوقيه ، ومن لا يعرف الشر من الناس يقع فيه ، وقيل لحذيفة
رضي الله عنه : نراك تتكلم بكلام لا يسمع من غيرك من الصحابة ! فمن أين
أخذته ؟ قال : خفني به رسول الله صلى الله عليه وسلم : كان الناس يسألونه
عن الخير ، وكنت أسأله عن الشر متخافة أن أقع فيه ، وعلمت أن الخير
لا يسبقني ، وقال مرة : فعلمت أن من لا يعرف الشر ، لا يعرف الخير ، فكان
عمر وعثمان وأكابر الصحابة يسألونه عن الفتن العامة والأخاصة ، وكان يسأل
عن المنافقين فيخبر بأعداد من بقي ، ولا يخبر بأسمائهم ، وكان عمر يسأله
عن نفسه هل يعلم بها شيئاً من النفاق ، فبرأه من ذلك ، وكان أعني عمر رضي
الله عنه ، إذا دُعِيَ إلى جنازة نظر ، فإن حضر حذيفة صلى عليها ، وإلا ترك ،
وكان حذيفة رضي الله عنه يسعى صاحب الشر بالسّين الممثلة .

ومنها وهو من أعظم الأسباب الممينة على الاشتغال والفهم وعدم الملامة ،
أكل القدر اليسير من الحلال الذي لا شبهة فيه ، قال الشافعي رضي الله عنه :
ما شبع منذ ست عشرة سنة ، وسبب ذلك أن كثرة الأكل جالبة
لكثرة الشرب ، وهي جالبة للنوم والبلادة ، وفقر الحواس والكسل ، هذا
مع ما فيه من الكراهة الشرعية ، والتعرض لخطر الأسقام البدنية كما قيل :

عدوك من صديقك مستفاد فلا تستكثر . من أصحاب
فإن الداء أول ما تراه يكون من الطعام أو الشراب

وقد جمع بعض الحكماء في كثرة الأكل خمسين آفة ، ونظمها مولانا وسيدنا
وشيخنا شيخ الإسلام والد المصنف رحمه الله وأبى خلفه فقال :
في كثرة الأكل يا ذا العقل والنظر خمسون آفة كن منها على حذر
توليد سقم وتقل ثم طول كرى ، ووصمة النفس مع غم ومع بطر

وقسوة وعمی قلب توتره
وقلة العقل مع جهل مكثره
وشهوة تنم مع ترك الحياء كذا
وحب ذنبا وشيخ والبقاء كذا
وذم حكمة أيضا والعداوة مع
وبغض مولاة مع هدم العبادة مع
والفحك أيضا واذهاب الحلاوة من
وترك ذكر واذهاب اليقين كذا
وترك الأعمال والأكثر من حسد
ثم التغفل بنفو والفضل كذا
كذلك تفرق صحب وأرتكاب معا
وفي رسائل إخوان الصفا لها
وهاك في هذه الآيات جملتها

ولبعضهم في بعض فوائد الجوع:

في الجوع عشر فوائد عن حصرها
من بعضها كسر الهوى وبكسره
وصفا القلوب وحفظها في سبورها
وإدامة السهر الذي هو مقصد
وسلامة الجسد الذي هو مركب
وهو المذكر بالفقر وحاله
وبه على الاشارة تحصل مكنة
وعلى العبادة أي عون للفق
وبه أنحسام مواد كل ضرورة
والمره ذو مؤن وفي تقليل

عجز البيان وباء بالتقصير
فوز الفقى بعوارف التجبير
من علة التكدير والتأثير
في شرع أهل الجدة والتشمير
للقصد من علل ومن تغيير
ولرب خير جاء في التذكير
تبدو لطائفها لكل بصير
في ضمنه بل أيما تيسير
يأتي من الشيطان للتغدير
طرح لما يدعو إلى التكدير

فَأَجْعُ فُؤَادَكَ لِلْوَفَا مُتَعَرِّضًا وَأَسْلِكُ سَبِيلَ مُحَقِّقٍ وَخَبِيرٍ
وَأَعْلَمُ بِأَنَّ الْجُوعَ فِي شَرْعِ الْوَلَا مُفْتَاخُ بَابِ الْفَتْحِ عَنْ تَحْوِيرِ
وَالْأَوَّلَى أَنْ يَكُونَ مَا يَأْخُذُهُ مِنَ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ مَا وَرَدَ : بِحَسْبِ ابْنِ آدَمَ
لِقِمَاتٍ يَقَعَنَّ صَلْبُهُ . فَإِنْ كَانَ لَا مَحَالَةَ ، فَثَلَاثُ لُطْعَامَةٍ ، وَثَلَاثُ لَشْرَابَةٍ ، وَثَلَاثُ
لِنَفْسِهِ ، وَأَمَّا زِيَادَتُهُ عَلَى ذَلِكَ فَهِيَ مِنَ الْإِسْرَافِ ، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى : (وَكُلُوا
وَأَشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا) . قَالَ بَعْضُ أَطْلَاءِ : جَمَعَ اللَّهُ بِهَذِهِ الْكَلِمَاتِ الطَّيِّبَةِ كُلَّهُ .
وَمِنْهَا أَنْ يَقَالَ اسْتِعْمَالُ الطَّعَامِ الَّذِي هِيَ مِنْ أَسْبَابِ الْبِلَادَةِ ، وَضَعْفُ الْخَوَاسِ
كَالتَفَاحِ الْحَامِضِ ، وَالْبَاقِلَا ، وَشَرْبِ الْخَلِّ ، وَكَذَلِكَ مَا يُكَثِّرُ اسْتِعْمَالَهُ لِلْبُلْغَمِ
الْمَثْقَلِ لِلْبَدَنِ ، الْمَعْبُودِ لِلذَّهْنِ كَكَثْرَةِ الْأَلْبَانِ وَالسَّمَكِ وَأَشْبَاهِ ذَلِكَ .
وَيَنْبَغِي أَنْ يَسْتَعْمَلَ مَا جَعَلَهُ اللَّهُ تَعَالَى سَبَبًا لِحُجُودِ الذَّهْنِ كَمَضْغِ اللَّبَانِ وَالْمَصْطَكِيِّ
عَلَى حَسَبِ الْعَادَةِ ، وَأَكْلِ الزَّيْتِ بِبُكَرَةٍ وَالْجَلَابِ وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا لَيْسَ
هَذَا مَوْضِعُ شَرْحِهِ .

وَيَنْبَغِي أَنْ يَجْتَنِبَ مَا يُولِدُ النَّسْبَانَ بِالْخَاصَّةِ كَأَكْلِ سَوْرِ النَّارِ ، وَقِرَاءَةِ أُنَوحِ
الْقُبُورِ ، وَاللَّخْوَلِ بَيْنَ جَمَلَيْنِ مَقْطُورَيْنِ ، وَالشَّتْرِ بَيْنَ الْغَنَمِ وَالْأَمْعَزِ ، وَلِقِرَاءَةِ سُورَةِ
إِيلَافِ قُرَيْشٍ إِذَا دَخَلَ فِي الشَّيْءِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : (وَأَمْنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ) . وَلِلْقَاءِ
الْقَمَلِ وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنَ الْمَجْرَبَاتِ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنَ الْمَحْذَرَاتِ الْوَارِدَةِ ، وَلِلْمَحَافِظِ
الْبَرْهَانِ النَّاسِجِي فِي ذَلِكَ كِكِتَابِ فَلَانْدِ الْعُقَيَانِ فِيمَا يورِثُ الْفَقْرَ وَالنَّسْيَانَ ، جَمَعَ فِيهِ
فَأَوْعَى ، وَقَدْ اخْتَصَرَهُ الْمَرْحُومُ شَيْخُنَا الرُّضْيِيُّ وَالِدُ الْمُصَنِّفِ شَيْخُ الْإِسْلَامِ
فِي أَرْجِزَةٍ مِمَّا هَذَا نَظْمُ الْقَلَائِدِ .

وَمِنْهَا أَنْ يَقْتَلَّ نَوْمُهُ مَا لَمْ يَلْحَقْهُ ضَرَرٌ فِي بَدَنِهِ وَذَهْنِهِ ، وَلَا يَزِيدَ فِي نَوْمِهِ فِي
الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ عَلَى ثَمَانٍ سَاعَةٍ ، وَهُوَ ثَلَاثُ الزَّمَانِ ، فَإِنْ احْتَمَلَ حَالُهُ أَقَلَّ مِنْهَا
فَقُلْ ، وَلَا بَأْسَ . أَنْ يُرِيحَ نَفْسَهُ وَقَلْبَهُ وَذَهْنَهُ وَبَصَرَهُ إِذَا أَكَلَ بِاسْتَوَاحَةٍ وَتَنَزَّهَ
وَتَفَرَّجَ فِي الْمُسْتَزْهَلَاتِ بِحَيْثُ يَعُودُ إِلَى حَالِهِ ، وَلَا يُضَيِّعُ عَلَيْهِ زَمَانَهُ ، وَلَا بَأْسَ
بِعَانَاةِ الشَّيْءِ ، وَبِإِضَاعَةِ الْبَدَنِ بِهِ ، فَفَقْدُ قِيلٍ : إِنَّهُ يَنْعَشُ الْحَرَارَةَ ، وَيُزِيدُ فَضُولَ

الأختلاط ، وينشط البدن ، ولا بأس بالطبيء الحلال إذا احتاج إليه ، فقد قال الأطباء : إنه يُخَفَّفُ الفُضُول ، وينشط ويصفي الذهن إذا كان عند الحاجة إليه باعتماد ، ويحذر كثرتة كل الحذر ، فإنه يُضَعِّفُ السَّمْعَ والبَصَرَ والعَصَبَ والحرارة والمهضم ، ويحدث غير ذلك من الأمراض المُردية ، وهو كما قيل : ماء الحياة يصب في الأرحام .

ومنها أدعية وفوائد وردت يُستعان بها على حفظ القرآن والملم ، فحينبغي مراعاتها ، وإن كان غالبها ضعيفا . عن ابن عباس مرفوعا : من سره أن يودعه الله عز وجل القرآن وحفظ أصناف العلوم فليكتب هذا الدعاء في إناء نظيف ، أو في صفحة قوارير بسل وزعفران وماء مطهر ، ويشر به على الرِّيق ، وليصم ثلاثة أيام ، وليكن إفطاره عليه ، ويدعوه في ادبار الصلوات المكتوبة : اللهم إني أسألك بأنك مسؤل لم يسأل مثلك ، أسألك بحق محمد صلى الله عليه وسلم رسولك ونبيك ، وإبراهيم خليلك وصفيك ، وموسى كليمك ونبيك ، وعيسى كلمتك وروحك ، وأسألك بصحف إبراهيم ، وتوراة موسى ، وزبور داود ، وإنجيل عيسى ، وفرقان محمد صلى الله عليه وسلم وعليهم أجمعين ، وأسألك بكل حي أوجيته ، وبكل حق قضيته ، وبكل سائل أعطيته ، وأسألك بأسمائك التي دعا بها أنبيائك فاستجبت لهم ، وأسألك باسمك المخزون المطهر ، لظاهر المبارك المقدس ، الحي القيوم ذي الجلال والإكرام ، وأسألك بأسمائك الواحد الأحد الصمد الفرد الوتر ، الذي ملأ الأركان كلها ، وأسألك باسمك الذي وضعته على السموات فقامت وأسألك باسمك الذي وضعته على الأرضين فاستوت ، وأسألك باسمك الذي وضعته على الجبال فرست ، وأسألك باسمك الذي وضعته على النهار فأستنار ، وأسألك باسمك الذي يحيي به النظام وهي رميم ، وأسألك بكتابك المنزل بالحق ، ونورك التام : أن ترزقني حفظ القرآن ، وحفظ أصناف العلوم ، وتبنيها في قلبي وأن تستعمل بها بدني في ليلي ونهاري أبدا ما أبقيتني يا أرحم الراحمين ، وروى عن بكر بن خنيس قال : من

أحب أن يقرأ القرآن ، ولا ينسى منه شيئاً بإذن الله عز وجل فليقل : اللهم
 أفتح علينا رحمتك ، وأنشر علينا رحمتك ، وعن سنيّد قال : من أحب أن لا
 ينسى شيئاً فليقل : (سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ) .
 وقال بعض الصالحين : إذا قرأت شيئاً ثم قمت عنه فقل : اللهم إني أستودعك
 ما قرأته فأردّه عليّ وقت حاجتي إليه ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم .^(١)
 وغسل الرأس يزيده في الحفظ ، وتركه ينقص من الحفظ ، ومن أراد أن يحفظ
 العلم فعليه بخمس خصال : صلاة الليل ولوركتين ، والدوام على الوضوء ،
 والتقوى في السر والعلانية ، وأن ينوي بأكله القوة على الطاعة ، والسواك في
 كل صلاة وعند تغير الثياب ، ومن كتب آية الكرسي في كفه اليسرى بيده اليمنى
 سبع مرات بزعفران في كل مرة يلحسها بلسانه لم ينس شيئاً أبداً ، ومن قال
 أربعين مرة مساءً : اللهم اجعل نفسي نفساً طيبة طائعة حافظة تؤمن ببقائك
 وتنع بعطائك ، وترضى بقضائك لم ينس شيئاً أبداً ، ومن قال عند رفع ما يقرأه
 سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله
 العلي العظيم عدد كل حرف كتب ويكتب ابد الأبدين ، ودهر الداهرين ،
 فإنه لا ينسى منه شيئاً أبداً ، ومما يفيد للحفظ قولك عقب كل صلاة : آمَنْتُ
 بالله الواحد الأحد ، الحق المبين لا شريك له وكفرتُ بها سواه انتهى .

(١) وتقدم إذا قرأ كل يوم سبعاً من القرآن لم ينسه أبداً ، وذكر ابن الحاج في
 مدخله : أن من قرأ ما يحفظه في صلاته لم ينسه أبداً .

القسم الثاني

آدابها في درسها وأشتغالها

فنها أن لا يزال كلٌّ منها مُجتهداً في الاشتغال قراءةً ومطالعةً وتعليقاً ومباحثةً ومذاكرةً وفكراً وحفظاً وإقراءً وتصنيفاً إن تأهل لها . ووظائف الأوراد في كلِّ الأحوال .

ومنها أن لا يخلِّ بوظيفته من حضور درس ومذاكرة وقراءة ونحوها ولو لعروض مرضٍ خفيفٍ ، أو ألمٍ لطيفٍ ، وليستشف بالعلم وليشتغل بقدر الإمكان كما قيل :

إذا مرضنا تدأونا بذِكرِكم . وتَرْكُ الذِّكرِ أحياناً فنتكسرُ .
هذا والحِكَايَاتُ عن السَّلَفِ في ارتكابهم الأَهْوَالِ في طلبِ العلمِ مشهورةٌ ،
مُدَوَّنَةٌ في كُتُبِ التَّوَارِيخِ والسِّيَرِ ومَسْطُورَةٌ .

حكى الإمامُ عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ عَيْسَى الخُسْرُو شَاهِينَ تَلْمِيزُ الإمامِ فخرِ الدِّينِ الرَّازِي عن جلالَةِ الإمامِ وأَجْتِهَادِ طَلَبَتِهِ : أَنَّهُ صَحِبَ طَلِبَةَ الإمامِ في يَوْمِ ثَلْجٍ أَيْضٌ ، وَثَوْنَاتٍ ^(١) يَأْتِمِنِيَّةً عَلَى الأَرْضِ تَنْفُضُ ، وَالثَّلْجُ قَدْ أَبْطَلَ كُلَّ حَرَكَةٍ ، وَكَيْفَ لَا وَهُوَ بِلا شَكٍّ كَافِرٌ ، وَالسَّحَابُ عَمَّ عَطَاؤُهَا فِي البَلَدِ ، فَسَاوَى بَيْنَ مُسْتَغْفِلِ الأَرْضِ وَثُرُفَاتِ السُّورِ ، وَهَمَّتْهُمْ مَعَ ذَلِكَ لَمْ تُخَمَدَ نِيرَانُهَا ، وَلَمْ تَقْصُرْ عَنِ سَمَاعِ كَلَامِ الإمامِ أَذَانُهَا ، وَإِنْ عَامَتِ الأَرْضُ لِكَثْرَةِ المَاءِ ، وَعَمَّتِ الجُدْرَانُ مَحَابِبُ السَّمَاءِ ، وَأَبَتْ هَمَّتْهُمْ أَنْ تُبْطِلَ فَوَائِدَ الإمامِ ، وَلَوْ بَطَلَتْ مِنْهُمُ الحَوَاسُّ الخَمْسُ ، وَنَفُوسُهُمْ أَنْ تَغِيبَ عَنْ كَلَامِهِ وَإِنْ غَابَتْ نَحْتُ الغَامِ عَيْنُ الشَّمْسِ ، وَوَضَعُوا عَلَى رُؤُوسِهِمْ كَسَاءً يَمْنَعُ وَصُولَ المَطَرِ ، وَفَتَحُوا المَحْصُولَ ^(٢) وَشَرَعُوا وَاحِدٌ

(١) لعله : وثياب .

(٢) أي كتابَ المَحْصُولِ .

يقرأ ثم واحد ، والإمام لا يُدْفِي رأسه من السكوة إلا لمن يرتضيه ، فمنهم من يجيبه ، ومنهم من يقرأ إلى آخر درسه والإمام لا يلتفت إليه ، ولا ينظر فيه ، فربما منه رحمه الله لم على آداب ، وتربقاً لمقدار العلم ، وإن اقتحم ذو العزيمة الأحوال وظن أن همته تعلو على السحاب .

ومنها أن يجتهد أن لا يحضر مجلس الدرس إلا متطهراً من الحديث والخبث ومطيباً بدنه وثوبه ، قاصداً بذلك تعظيم العلم ، وتبجيل الشريعة . وإن كان في مسجد نوى في ابتداء جلوسه الاعتكاف .

ومنها أن لا يسأل أحداً تعنتاً وتعجزاً فإنه لا يستحق جواباً ، وسبأني انتهى عن ذلك .

ومنها أن يتصور ويتأمل ويهذب ما يريد أن يورده ، أو يقرره ، أو يسأل عنه قبل إبرازه والتفوه به ، لئلا من صدور هفوة ، أو زلة ، أو وهم ، أو انعكاس فعم ، لاسيما إن كان هنالك من يخشى منه أن يصير ذلك عليه وصمة ، ويجعله عند نظرائه ومن يحسنه وصمة ، والله هو الموفق وهو اللطيف الخبير .

ومنها أن لا يستنكف من التعلم والاستفادة ممن هو دونه في منصب أو سن أو نسب ، أو شهر أو دين ، أو في علم آخر ، بل يحصر على الفائدة ممن كانت عنده ، فقد كان كثير من السلف يستفيدون من تلاميذهم ما ليس عندهم . قال الحميدي وهو تلميذ الشافعي : صحبت الشافعي من مكة إلى مصر فكنت أستفيد منه المسائل ، وكان يستفيد مني الحديث . وقال أحمد بن حنبل : قال لنا الشافعي : أنتم أعلم بالحديث مني ، فإذا صح عندكم الحديث فقولوا لي حتى آخذ به ، وقد ثبت في الصحيحين وغيرها رواية جماعة من الصحابة عن التابعين وروى جماعات من التابعين عن تابع التابعين ، وهذا عمرو بن شعيب ليس تابعياً ، وقد روى عنه أكثر من سبعين من التابعين ، وأبلغ من هذا ما ثبت في الصحيحين من أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ : لم يكن الذين كفروا

عَلَى أَتِيَّ بِن كعب رضي الله عنه ، وقال : أمرني الله أن أقرأ عليك ، هذا وقد استنبط العلماء من هذا الحديث فوائد :

الأولى : بيان التواضع من الفاضل بقراءته على المفضل ، قال صلى الله عليه وسلم :
الْكَلِمَةُ الْحِكْمَةُ ضَالَّةُ الْوُثْنِ ، فَبَحِثْ وَجَدَهَا التَّقَطُّهَا ، وفي رواية : فهو أحقُّ بها . وقال سعيد بن جبير : لا يزال الرجل عالماً ما تعلم ، فإذا ترك التعلم وظن أنه قد استغنى وأكتفى بما عنده ، فهو أجهل ما يكون . وأنشد بعضهم :
وليس العمى طول السؤال وإنما تمام العمى طول السكوت على الجهل
الثانية : أن لا يستحي من السؤال عما لا يعلم . وعن مجاهد : لا يتعلم العلم مستحراً ولا مستكبراً .

الثالثة : الاتقياء إلى الحق بالرَّجوع عند الهفوة ، فالرَّجوع إلى الحق خير من التماذي في الباطل .

الرابعة : ترك العراء والجبال ، وجعل الأخبار الواردة في ذلك نصب عينيه .
عن معاذ بن جبل قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أَنَا زَعِيمٌ بِبَيْتٍ فِي رِبَاضِ الْجَنَّةِ ، وَبَيْتٍ فِي وَسْطِ الْجَنَّةِ ، وَبَيْتٍ فِي أَعْلَى الْجَنَّةِ ، لِمَنْ تَرَكَ الْعَمَاءَ وَإِنْ كَانَ مُحِقًّا ، وَتَرَكَ الْكَذِبَ وَإِنْ كَانَ مَارِحًا ، وَحَسَّنَ خُلُقَهُ وَالْأَخْبَارَ فِي ذَلِكَ كَثِيرَةٌ وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

النوع الثاني

آداب يختص بها المعلم ، وقد يشاركه في بعضها المتعلم
قال الله تعالى : (وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ) . وقال تعالى : (الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا) . وفي الصحيح :
ليبلغ الشاهد الغائب . ويتعين على طالب العلم أن لا ينتصب للتدريس حتى تكمل أهليته ، وأعلم أن آدابه تنقسم إلى ثلاثة أقسام : آدابه في نفسه ، وآدابه مع طلبته ، وآدابه في درسه .

القسم الاول

آدابه في نفسه ، وتقدم منها جملة في الآداب المشتركة ، ونذكر هنا ما يختص بها غالباً
فنها أنه يتعين على طالب العلم أن لا ينتصب للتدريس حتى تكمل أهليته
ويشهد له به صلاحه مشايخه ، ففي الخبر الصحيح : المتشبع بما لم يعط كلابس
ثوبي زور . وقال الشيلي : من تصدر قبل أوانه فقد تصدى لهوانه . وعن أبي
حنيفة : من طلب الرئاسة في غير حينه لم يزل في ذل ما بقي . ول بعضهم :

تصدر للتدريس كل مهوس جهول تسمى باللقية المدرس
فحق لأهل العلم أن يتنلوا بيت قديم شاع في كل مجلس
لقد هزلت حتى إذا من هزالها كلالها وحتى أستمها كل مفاس
ومنها أن لا يطلب على تعليمه اجراً ، ولا يقصد به جزاء ولا شكوراً .
قال تعالى : (قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا) .

ومنها أن لا يذل العلم ، ولا يذهب به إلى مكان ينسب إلى من يتعلمه
منه وإن كان المتعلم كبير القدر ، بل يصون العلم عن ذلك كما صانه السلف
وأخبارهم في هذا كثيرة مشهورة مع أئمة العلماء وغيرهم . قال الزهري هوان
العلم أن يجعله العالم إلى بيت المتعلم ، فإن دعت ضرورة ، وحسنت فيه
نية صالحة فلا بأس ، وعليه يحمل ما جاء عن بعض السلف من ذلك ، وقد
أجاد القاضي عبد العزيز الجرجاني في معنى ذلك :

يقولون لي فيك انقباض وإنما رأوا رجلاً عن موقف الذل أحجما
أرى الناس من داناهم هان عندهم ومن أكرمه عزه النفس أكرما
وما كل برقي لاح لي يستنزي ولا كل من لا قيت أرضاه منبعا
وإني إذا ما فاتني الأمر لم آيت أقلب كفي إثره متندما
ولم أقض حق العلم إن كان كلما بدا طمع صبرته لي سلما
إذا قبل هذا منهل قلت قد أرى ولكن نفس الحر تحتمل الظما

ولم أتبدل في خدمة العلم مهجتي لأخدم من لاقيت لكن لأخذما
أأشقي به غرساً وأجنيه ذلةً إذن فأتباعُ الجبل قد كان أحزماً
ولو أن أهل العلم صانوه صانهم ولو عظموه في النفوس لعظما
ولكن أهانوه فهان ودنسوا حُبَّاهُ بالأطاع حتى تنجَّهما
ومنها وقد مرَّ معناه أن يكون عاملاً بعلمه غير منافض فعله ولذلك قيل :

لأنه عن خلق وتأني مثله عار عليك إذا فعلت عظيم

قال تعالى : (أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ) . قال علي رضي
الله عنه : قسم ظهري عالمٌ متهتكٌ ، وجاهلٌ متنسكٌ ، فالجاهل يفش الناس
بتنسكه ، والعالم ينفرهم بتهتكه ، ول بعضهم في معنى ذلك :

فسادٌ كبيرٌ عالمٌ متهتكٌ وأكبر منه جاهلٌ متنسكٌ

هما فتنةٌ للعالمين عظيمةٌ لمن بهما في دينه يتسك

ومنها أن يستحضر في ذهنه كون التعليم أكده المبادات ليكون ذلك حاثاً
له على الأنية الصالحة ، والأفع العام للطلبة ، ولا ينبغي أن يمتنع من تعليم أحدٍ
لكونه غير صحيح الأنية ، فالامتناع من تعليمهم يؤدي إلى تقويت كثير من
العلم مع أنه يرجى ببركة العلم تصحيحها إذا أنس بالعلم ، وقد قالوا طلبنا العلم لغير الله
فأبى أن يكون إلا الله ، معناه كانت عاقبته أن صار الله .

القسم الثاني

آداب العلم مع طلبته

فمن ذلك إذا لمع في المتعلم خيراً ، وأنس فيه رشدآ ، ينبغي له أن يودبه
على التدرج بالآداب الأسنية ، والشيم المرضية ، والدقائق الخفية ، ويعوده الصيانة
في جميع أموره : السكينة والجلية ، فيجرحه بالأقوال والأفعال على ألا خلاص
والصدق وحسن النيات ، ومراقبة الله تعالى في جميع اللحظات ، وأن يداوم

على ذلك حتي الملمات ، ويعرفه أن بذلك تنفتح عليه أبواب المعارف ، وتنفتح من قلبه ينابيع الحكمة واللطائف ، ويوفق للإصابة في قوله وفعله .
ومن ذلك أن يرغب في العلم ، ويذكره بفوائده وفوائد العلماء ، وأنهم ورثة الأنبياء ، وأنهم على منابر من نور يغبطهم الأنبياء والشهداء ، ونحو ذلك مما ورد في فضل العلم والعلماء من الآيات والأخبار ، والآثار والأشعار ، ويرغبه مع ذلك بتدريج على ما يعين على تحصيله من الاقتصار على اليسور ، وقدر الكفاية من الدنيا ، والقناعة بذلك عن شغل القلب بالتعلق بها ، وتفريق أظم بستبها .

ومن ذلك أن يحب له ما يحب لنفسه ، ويكره ما يكره لنفسه من الشر ، ففي الصحيحين : لا يؤمن أحدكم حتي يحب لأخيه ما يحب لنفسه . وعن ابن عباس رضي الله عنهما : أكرم الناس علي جليسي الذي يتخطى الناس حتي يجلس إلي ، لو أستطعت أن لا يقع الذباب عليه انعلت . ويعتني بمصالحه كأعتناؤه بمصالح نفسه وولده ، ويجعله كوله في الشفقة عليه ، والإهتمام بمصالحه .

وربما وقع منه نقص وسوء أدب في بعض الأحيان ، فيبسط له عذره بحسب الإمكان ، وينبهه على ما صدر منه بصح وتلف ، لا بتعنيف وتعسف ، فاصداً بذلك حسن تربيته ، وتحسين خلقه ، وإصلاح طوبته .

ومن ذلك أن يوجهه عن سوء الأخلاق ، وأرتكاب المحرمات ، والمكروهات أو ما يؤدي إلى فساد حال ، أو ترك اشتغال ، أو إساءة أدب ، أو عيشة من لا يليق ، ونحو ذلك بطريق التعريض والتلويح ، لا بطريق التصريح ، وبطريق الرحمة لا بطريق التوبيخ والנקمة ، فإن التصريح يرفع حجاب الغيبة ، ويورث الجراحة على المهجوم بالغلط ، ويهيج الحرس على الإصرار ، وينبهك على هذا قصة آدم وحوى عليها السلام ، وهو قوله تعالى : (وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ . فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ) . وفي سورة طه :

(فَأَكَلًا مِنْهَا قَدَرَتْ لَهَا سَوَاءُ أَتَمَّهَا) . وقد ورد لو مُنِعَ النَّاسُ عَنْ فِتْرِ
الْبَعْرِ لَفَتَوْهُ ، وقالوا : ما نُهيْنَا عنه إِلَّا وفيه شيءٌ . وليعضهم :

النفوس تهوى من يجوز وتعدي والنفس مائلة إلى الممنوع
ولكل شيء تشبيه طلاوة مدفوعة إلا عن المدفوع

وأنظر إرشاد رسول الله صلى الله عليه ، وتلطفه مع الأعرابي الذي بكى
في المسجد ، ومع معاوية ابن الحكم لما تكلم في الصلاة ^(١) فان أنزجر لكانهم
بالإشارة فذاك ، وإلا نهاء سراً ، فان لم ينته نهاء جبراً ، ويغلظ القول عليه
إن اقتضاه الحال لينزجر هو وغيره ، ويتأدب به كل سامع ، فان لم ينته فلا
بأس حينئذ بطرده والإعراض عنه إلى أن يرجع ، وكذلك يتعمده بإفشاء
السلام ، وجسن التخاطب في الكلام ، وبألجملة فكما يعلمهم مصالح دينهم ،
لمعاملة الله يعلمهم مصالح دنيائهم ، لمعاملة الناس ليكمل لهم فضيلة الحاليتين
وبالله التوفيق .

ومن ذلك أن لا يتعاطى على المتعلمين ، بل يلين لهم القول ، ويتواضع لهم قال
تعالى : (وَأَخْفِضْ جَنَاحَكَ لِمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ) . وقال صلى الله
عليه وسلم : إن الله أَوْحَى إِلَيَّ أَنْ تَوَاضِعُوا . والأحاديث في التواضع ولين
الجانب كثيرة ، وهذا التواضع لطلق الناس فكيف هؤلاء الذين هم كأولادهم مع
ملازماتهم وأعيادهم عليه في طلب العلم ، ومع ما هم عليه من حق الصحبة ،
وحرمه التردد ، وشرف المحبة ، وصدق التودد ، وفي الخبير عنه صلى الله عليه
وسلم : طَلِّمُوا وَلَا تُعَفِّفُوا فَإِنَّ الْمُعَلِّمَ خَيْرٌ مِنَ الْمُعَفِّفِ . وعنه صلى الله عليه
وسلم : لِيُنْشَأُوا لِمَنْ تَعَلَّمُوا وَلِمَنْ تَعَلَّمُوا مِنْهُ .

ومن ذلك أن يوقر طلبته ويعظمهم ، ويحسن خلقه معهم ، ويرحب بهم

(١) أي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إِنَّ هَذِهِ الصَّلَاةُ لَا يَصْلُحُ
فِيهَا كَلَامُ النَّاسِ .

إذا لقيتهم ، وعلماهم بالبشاشة ، وطلاقة الوجه ، ويمحسن إليهم بعلمه وماله
وجاهه ، بحسب التبشير ، وينبغي أن يخاطب كلاً منهم ، لاسيما الفاضل
للتمييز بكنيته ونحوها من أحب الأسماء إليه ، وما فيه من تعظيم وتوقير .

ففي الخبر عن عائشة رضي الله عنها : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكتفي
أصحابه إكراماً لهم ، وجاء كثيراً مخاطبته لأبي بكر رضي الله عنه بالصديق
فإن ذلك ونحوه أشرح صدورهم ، وأبسط لسوالم . وكان البويطي يذني القراء
ويقربهم إذا طلبوا العلم ، ويعرفهم فضل الشافعي ، وفضل كتبه ، ويقول :
كان الشافعي يأمر بذلك ويقول : اصبروا للغرباء وغيرهم من التلاميذ . وقيل :
كان أبو حنيفة أكرم الناس مجالسةً وأشدّهم إكراماً لأصحابه ، وإذا غاب
أحدُهم غيبةً زائدة عن العادة سأل عنه ، فإن لم يخبر عنه أرسل إليه أو
قصد منزله بنفسه وهو أفضل ، وإن كان مريضاً عاده ، أو في غم خفض عنه ،
أو مسافراً تفقد أهله ، وتعرض لقضاء ، خواتمهم ووصلهم بما أمكن .

ومن ذلك ينبغي أن يستعلم أسماء طلبته ، وحاضري مجلسه وأتباعهم ومواطنهم
وأحوالهم ، وأن يكون ممحاً ببذل ما حصله من العلم ، سهلاً باللقائه ، متلطفاً
في إفادة طالبه ، مع إرشادٍ إلى المهمات ، وتحريضٍ على حفظ ما يبذله لهم
من الفوائد ، ولا يدخر عنهم ما يحتاجون إليه ، أو يسألون عنه ، لأن ذلك
ربما يوحش صدورهم ، وينثر قلوبهم ، وكذلك لا يلقى لهم شيئاً لم يتأهلوا له
لأن ذلك يبدد أذهانهم ، ويفرق أفهامهم ، فإن سأل الطالب من ذلك شيئاً
فيعرفه أن ذلك يضربه ، وأنه لم يمنعه شحاً ، بل شفقة ونصحاً ، ثم يرغبه في
التحصيل ليتأهل لذلك . وقد روي في تفسير قوله تعالى : (وَلَكِنْ كُونُوا
رَبَّانِيْنَ) أنه الذي يربي الناس بصغار العلم قبل كباره .

ومن ذلك صد المتعلم أن يشتغل بفرض الكفاية قبل الفراغ من فرض
العين ، وفرض عينه : إصلاح ظاهره وباطنه .

ومن ذلك أن يكون حريصاً على تعليم الطلبة مهتماً بذلك مؤثراً ذلك على

حوائجهم ومصالحهم ، ويفهم كل واحد بحسب فهمه ، ولا يبسط له الكلام بسطاً لا يضبطه حفظه ، ولا يقصر به عما يحتمله بلا مشقة ، ويخاطب كلاً على قدر درجته وفهمه وهمته ، فيكتفي للحاذق بالإشارة ، ويوضح لغيره بالعبارات ، ويكررها لمن لا يفهمها إلا بتكرار ، ويبدأ بتصوير المسألة ، ثم يوضحها بالأمثلة ، ويقتصر على ذلك من غير دليل ولا تعليل ، فإن سهل عليه الفهم فيذكر له الدليل والتعليل ، والمأخذ منه والمدرك ، ويبين الدليل المعتمد ليعتمد ، والضعيف لئلا يغتر به ويعتقد ، ويبين أسرار حكم المسألة وعللها وتوجيه الأقوال ، ويبين الفرق بين المسألتين ، ومأخذ الحكمين ، ويبين ما يتعلق بالمسألة من أنسب اللطيفة ، والألغاز الطريفة ، والأمثال والأشعار واللغات وما يرد عليها ، أو على عبارة مملوها ، وينبه على غلط من غلط فيها من حكم أو تخريج فيقول مثلاً : هذا هو الصواب أو الصحيح ، وأما ما ذكره فلان فغلط أو ضعيف قاصداً بذلك النصيحة لا التنقيص لمصنعه .

ومن ذلك أن يذكر لهم قواعد الفن التي لا تنخرم مطلقاً ، أو غالباً مع مستثنياتها أن لو كانت كقولنا : إذا اجتمع سبب ومباشرة ، قدمنا المباشرة على السبب في الضمان ، وإن اليمين على المدعى عليه إذا لم تكن بينة إلا في القسامة . وإذا اجتمع قولان : جديد وقديم فالعمل بالجديد إلا في مسائل معدودة المشهور منها أربع عشرة مسألة ، وأوصلها ابن الملقن إلى أكثر من ثلاثين ويذكرها أو ما حضره منها ، وإن من قبض شيئاً لغرضه لا يقبل قوله في الرد إلى المالك ، ومن قبضه لغرض المالك قبل قوله في الرد إليه لا إلى غيره . وإن الحدود تسقط بالشبهة . وإن الأعتبار في اليمين بالله تعالى أو الطلاق أو العتاق أو غيرها بنية الخلف إلا أن يكون المستخلف قاضياً فاستخلفه بالله لدعوى اقتضته فالاعتبار بنية القاضي ، أو نائبه المستخلف إن كان الخلف يوافقه في الاعتقاد وإلا فوجهان . وإن كل يمين على نفي فعل الغير فهي على نفي العلم إلا من أثنى عليه أن عبده جنى فيحلف على البت على الأصح ، أو بهيمته جنت فيحلف

عَلَى الْبَتِّ قَطْعًا . وَإِنْ السَّيِّدُ لَا يَثْبُتُ لَهُ مَالٌ فِي ذِمَّةِ عَبْدِهِ أِبْتَدَاءً ، وَفِي ثَبُوتِهِ دَوَامًا وَجِهَانًا . وَكُلَّ عِبَادَةٍ يُخْرِجُ مِنْهَا بِفَعْلٍ مِنْهَا بِهَا وَمِبْطَلُهَا إِلَّا أَلْحَجَّ وَالْعَمْرَةَ . وَكُلَّ وَضوءٍ يَجِبُ فِيهِ التَّرْتِيبُ إِلَّا وَضوءًا تَخْلَعُ غَسْلَ الْجَنَابَةِ ^(١) وَإِنْ مَا لَا يَجِبُ التَّعَرُّضُ لَهُ فِي الْعِبَادَةِ حِمْلَةً وَلَا تَفْصِيلًا لَا يَضُرُّ أَلْخَطَأَ فِيهِ . وَمَا يَجِبُ التَّعَرُّضُ لَهُ تَفْصِيلًا ، أَوْ حِمْلَةً يَضُرُّ أَلْخَطَأَ فِيهِ :

الْأَوَّلُ كَخَطَأِ الْإِمَامِ فِي تَعْيِينِ تَابِعِهِ لَا يَضُرُّ .
وَالثَّانِي كَخَطَأِ مَنْ الصَّوْمِ إِلَى الصَّلَاةِ ، أَوْ مِنْ صَلَاةٍ فَرَضَ مَعِينَ إِلَى غَيْرِهِ .
وَالثَّلَاثُ كَخَطَأِ أَلْمَأُومِ فِي تَعْيِينِ الْإِمَامِ .

وَأِنْ إِشَارَةَ الْآخَرِ كَنْطَقَهُ إِلَّا فِي أَرْبَعِ مَسَائِلَ : الشَّهَادَةُ فِي الْأَصَحِّ ، وَإِبْطَالُ الصَّلَاةِ ، وَانْعِقَادُ الْبَيْنِ ، وَإِذَا حَلَفَ لَا يَكْلُمُ زَيْدًا فَأَشَارَ إِلَيْهِ .
وَإِنْ إِشَارَةُ الْفَاطِي الْقَادِرِ عَلَى الْعِبَارَةِ لِقَوْلِهِ إِلَّا فِي أَرْبَعِ مَسَائِلَ : الْأَمَانُ ، وَإِشَارَةُ الشَّيْخِ فِي رِوَايَةِ الْحَدِيثِ ، وَقَوْلُهُ : أَنْتَ طَالِقٌ هَكَذَا وَأَشَارَ بِأَصَابِعِهِ ، وَإِذَا سَلَّمَ عَلَى الْمُصَلِّي يَرُدُّ بِالْإِشَارَةِ . نَصَّ عَلَيْهِ فِي الْقَدِيمِ ، وَأَشْبَاهُ ذَلِكَ .

وَكَذَلِكَ يَبِينُ لَهُ جَمَلًا مِمَّا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ وَيَنْضَبُطُ مِنْ أَصُولِ الْفَقْهِ كَتَرْتِيبِ الْأَدَلَّةِ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ وَالْقِيَاسِ وَالْأَسْتِصْحَابِ عِنْدَ مَنْ يَقُولُ بِهِ ، وَأَنْوَاعِ الْأَقْبَسَةِ وَدَرَجَاتِهَا ، وَحُدُودِ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ وَالْعُمُومِ وَالْخُصُوصِ وَغَيْرِهَا ، وَأَحْكَامِ ذَلِكَ وَقَوَاعِدِهِ ، وَجُمَلًا مِنْ أَسْمَاءِ الْمَشْهُورِينَ مِنَ الصَّحَابَةِ فَنَ بَعْدَهُمْ مِنَ الْعُلَمَاءِ وَالْأَخْيَارِ ، وَتَرَاجُمِهِمْ وَوَفَايَتِهِمْ ، وَضَبْطِ الْمَشْكِلِ مِنْ أَنْسَابِهِمْ وَأَسْمَائِهِمْ وَالْمُشْتَبِهِ مِنْ ذَلِكَ ، وَالْمُخْتَلَفِ وَالْمُوْتَلَفِ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ .
وَجُمَلًا مِنْ الْأَلْفَاظِ اللَّغَوِيَّةِ وَالْعُرْفِيَّةِ الْمُتَكَرِّرَةِ فِي الْفَقْهِ ضَبْطًا لِمَشْكِلِهَا ، وَخَفِي مَعَانِيهَا فَيَقُولُ : هِيَ مُفْتَوْحَةٌ ، أَوْ مُضْمِيْمَةٌ ، أَوْ مَكْسُورَةٌ ، مُخَفَّفَةٌ أَوْ مُشَدَّدَةٌ ، مَهْمُوزَةٌ أَوْ لَا ، عَرَبِيَّةٌ أَوْ عَجَمِيَّةٌ أَوْ مَعْرَبَةٌ وَهِيَ الَّتِي أَصْلُهَا عَجَمِيٌّ وَتَكَلَّمْتُ فِيهَا الْعَرَبُ ، مَصْرُوفَةٌ أَمْ لَا ، مُشْتَقَّةٌ أَمْ لَا ، مُشْتَرَكَةٌ أَمْ لَا ، مُتَرَادِفَةٌ أَمْ لَا .

(١) بِتَأْمَلِ صُورَةَ مَسْأَلَتِهِ .

وَأَنَّ الْمَحْمُوزَ وَالْمُسَدَّدَ يُخَفَّفَانِ أَمْ لَا ، وَأَنَّ فِيهَا لُغَةً أُخْرَى أَمْ لَا ، وَبَيِّنْ مَا يَنْضَبُطُ مِنْ قَوَاعِدِ التَّصْرِيفِ وَنَحْوِ ذَلِكَ . وَإِذَا وَقَعَتْ مَسْأَلَةٌ غَرِيبَةٌ لَطِيفَةٌ ، أَوْ مِمَّا يُسْأَلُ عَنْهُ فِي الْمَعَايَا نَبَتْهُ عَلَيْهَا ، وَعَرَفَهُمْ حَالُهَا ، وَيَكُونُ تَعْلِيمُهُ إِذَا مَرَّ كُلُّ ذَلِكَ تَدْرِيجًا شَدِيدًا فَشَدِيدًا ، فَيَجْتَمِعُ لَهُمْ مَعَ طُولِ الْأَمَانِ جَمْلٌ كَثِيرٌ وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَمِنْ ذَلِكَ أَنْ يَعْرِضَهُمْ عَلَى الْأَشْتَغَالِ فِي كُلِّ وَقْتٍ ، وَيُطَالِبُهُمْ بِإِعَادَةِ مَحْفُوظَاتِهِمْ . فَحِينَ وَجَدَهُ حَافِظًا مُرَاعِيًا لِمَحْفُوظَاتِهِ وَمَعَاهَاتِهِ وَقَوَاعِدِهِ أَتَى عَلَيْهِ وَأَشَاعَ ذَلِكَ ، وَمِنْ وَجَدَهُ مُقْصِرًا عَنْهُ وَأَعَادَهُ لَهُ لِيَحْفَظَهُ حَفِظًا رَامِعًا .

وَمِنْ ذَلِكَ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَطْرَحَ عَلَى أَصْحَابِهِ مَا يَرَاهُ مِنْ مُسْتَفَادِ الْمَسَائِلِ وَيُخْتَبِرُ بِذَلِكَ أَفْهَامَهُمْ ، وَدَلِيلُ ذَلِكَ مَا رَوَاهُ الشَّيْخَانِ عَنْ أَبِي عَمْرٍاءَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : **إِنَّ مِنَ الشَّجَرِ شَجَرَةً ، الْحَدِيثُ .**

وَمِنْ ذَلِكَ إِذَا فَرَّغَ مِنْ شَرْحِ دَرْسٍ فَلَا بَأْسَ بِطَرْحِ مَسَائِلَ تَتَعَلَّقُ بِهِ عَلَى الطَّلَبَةِ ، وَإِعَادَةِ ذِكْرِ مَا أَشْكَلَ مِنْهُ لِيَمْتَحِنَ بِذَلِكَ فَهْمَهُمْ وَضَبْطَهُمْ لِمَا شَرَحَهُ لَهُمْ ، فَمَنْ ظَهَرَ اسْتِحْكَامُ فَهْمِهِ شَكَرَهُ ، وَمَنْ لَمْ يَفْهَمْ تَلَطَّفْ فِي إِعَادَتِهِ ، وَالْمَعْنَى أَنَّهُ رُبَّمَا اسْتَحْيَى مِنْ قَوْلِهِ لَمْ أَفْهَمْ ، وَسَبَبُ هَذَا : إِمَّا رَفْعَ كَلْفَةِ الْإِعَادَةِ عَلَى الشَّيْخِ ، أَوْ لَضِيقِ الْوَقْتِ ، أَوْ حَيَاءٍ مِنَ الْحَاضِرِينَ ، أَوْ كِبَالًا تَتَأَخَّرُ قِرَاءَةُ بَعْضِهِمْ بِسَبَبِهِ ، وَلِذَلِكَ قِيلَ : لَا يَنْبَغِي لِلشَّيْخِ أَنْ يَقُولَ لِلطَّالِبِ هَلْ فَهِمْتَ إِلَّا إِذَا أَمِنَ مِنْ قَوْلِهِ نَعَمْ قَبْلَ أَنْ يَفْهَمْ ، وَيَنْبَغِي لِلشَّيْخِ أَنْ يَأْمُرَ الطَّلَبَةَ بِالْمُرَافَقَةِ فِي الدُّرُوسِ ، وَإِعَادَةِ مَا وَقَعَ مِنَ التَّقْرِيرِ بَعْدَ فَرَاغِهِ لِيُثَبَّتَ فِي أَذْهَانِهِمْ ، وَإِذَا فَهَمَ الشَّيْخُ فَائِدَةً مِنْ أَلْبَعْضِ فِي الْبَحْثِ وَإِنْ كَانَتْ مِنْ صَغِيرٍ فَيَنْصَفُهَا ، وَيَشْكُرُهَا عَلَيْهَا ، فَإِنَّ ذَلِكَ مِنْ بَرَكَةِ الْعِلْمِ ، وَلَا يَظْهَرُ الشَّيْخُ لِلطَّلَبَةِ تَفْضِيلَ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ لَا سِيَّما إِذَا تَسَاوَوْا فِي الْأَصْفَاتِ : مِنْ سَنٍ أَوْ فَضِيلَةٍ ، أَوْ تَحْصِيلٍ أَوْ دِيَانَةٍ . فَتَرْجِيحُ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ مِمَّا يُوْغِرُ الصُّدُورَ ، فَإِذَا ظَهَرَتْ فَضِيلَتُهُ يَنْبَغِي عَلَيْهِ فِي حَدِّ ذَاتِهِ مِنْ غَيْرِ تَصْرِيحٍ بِأَنَّ فُلَانًا أَفْضَلُ مِنْ فُلَانٍ فَاعْلَمْ ذَلِكَ .

ومن ذلك أن يقدم في التعليم الأسبق فالأسبق إذا أزدحموا ، ولا يقدمه بأكثر من درس إلا برضى الباقي ، ويختار إذا كانت الدروس في كتاب واحد بأفقا من منهم وهو المسمى بالتقسيم أن يبدأ في كل يوم بدرس واحد منهم فإن الدرس الأول ربما حصل فيه من النشاط والتقرير ما لا يحصل في الباقي إلا إذا علم من نفسه عدم الملالة ، وبقاء النشاط ، فترتب الدروس ترتيب الكتاب وإن رأى مع ذلك تقديم الأسبق ليحضر المتأخر على التقديم كان حسنا ، ولا يقدم أحدا في نوبة غيره ، ولا يؤخره عن نوبته إلا إذا رأى في ذلك مصلحة ، فإن سمح بعضهم لغيره في نوبته فلا بأس ، وإن جاءوا معا وتنازعا أقرع كما سيأتي إن شاء الله في القسم الثالث من النوع الثالث .

ومن ذلك إذا سلك الطالب فوق ما يقتضيه حاله ، وخاف ضجره أو صاه بالرفق بنفسه ، وكذلك إذا ظهر له منه نوع سامة أو ضجر أمره بالراحة ولا يشير على الطالب بتعلم ما لا يحتمله فهمه أو سئنه ، ولا بكتاب يقصر عنه ذهنه ، فإن استشاره لا يعرف حاله في قراءة فنٍ مشكل أو كتاب مشكل لم يشير عليه بشيء حتى يترتب ذهنه ، ويعلم حاله ، فإن لم يحتمل الوقت التأخير أشار عليه بكتاب سهل من الفن المطلوب ، فإن رأى فهمه جيدا نقله إلى كتاب يليق بذهنه ، لأن نقل الطالب الذي يزداد به فهمه وأجهاده وأنساطه ، ونقل الطالب غير الذي يكفل فهمه ونشاطه ، ولا يمكن الطالب من الاشتغال في فنين أو أكثر إذا لم يضبطها ، بل يقدم الأهم فالأهم ، وإذا غلب على ظنه أنه لا يفتح عليه في ذلك الفن أشار عليه بتركه والانتقال إلى غيره مما يرجى فلاحه فيه ، وإذا كان الشيخ متكفلا ببعض العلوم ، فلا يقبح للطالب باقي العلوم التي لا يحسنوا ، إذ من عادة معلم اللغة تقبيح الفقه ومعلم الفقه تقبيح علم الحديث والتفسير ، بل يوسع على الطالب طريق التعلم مطلقا .

ومن ذلك أن لا يتأذى ممن يقرأ عليه إذا قرأ على غيره . قال النووي : وهذه مصيبة يتبلى بها جهلة المعلمين لغبوتهم ، وفساد نيتهم وإرادتهم بالتعليم

غير وجه الله ، وهذا إذا كان المعلم الآخر أهلاً ، فإن كان فاسقاً أو مبتدعاً أو كثير الزلل فليحذره من الاغترار به والله يعلم المفسد من المصلح والله تعالى أعلم .

القسم الثالث

آدابه في درسه

فمنها إذا عزم على التدريس ، أن يتطهر من الحدث والخبث ، فلا يلقي الدرس إلا على الطهارة ، وأن ينظف ويطيب بدنه وثوبه ، ويختار له لبس الأبيض ، ولا يمتني بفاخر الثياب ، ولا يقتصر على خلقي ينتسب صاحبه إلى قلة مروة ، وأن يتطيب ويُسرح لحيته ، ويزيل كل ما يشينه . كان الإمام مالك رضي الله عنه إذا جاءه الناس لطلب الحديث اغتسل وتطيب ولبس ثياباً جوداً ووضع رداءه على رأسه ، ثم يجلس على منصة ، ولا يزال ينخر بالعود حتى يفرغ وقال : أحب أن أعظم حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم .

ومنها قال ابن جماعة : يصلي ركعتي الاستخارة وينوي نشر العلم وتعليمه وبث الفوائد الشرعية ، والاجتماع على ذكر الله ، وإذا خرج من بيته للدرس فيدعو بما ورد في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم فيقول : اللهم إني أعوذ بك أن أضل أو أضل ، أو أزل أو أزل ، أو أظلم أو أظلم ، أو أجعل أو يجعل علي ، عز جارك ، وجل نناؤك ، ولا إله غيرك ، ثم يقول : بسم الله وبالله حسبي الله توكلت على الله لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ، اللهم ثبت جنائي ، وأدر على الحق لساني . ويديم ذكر الله تعالى إلى أن يصل إلى المجلس ، فإذا وصل يسلم على من حضر ، ويصلي ركعتين ، فإن كان مسجداً تأكدت الصلاة وإن كان وقت كراهة ، ثم يجلس بوقار وسكينة وتواضع وخشوع ، والأولى أن يكون مستقبل القبلة كيف اتفق لا مقبلاً الإقباء المكروه

في الصلوة ولا مستوفراً ، ولا رافعاً إحدى رجليه على الأخرى ، ولا ماداً رجليه أو إحداهما من غير عذر ، وأن يصون بدنه عن الزحف والتنقل عن مكانه ، ويدبه عن العبث والتشبيك بهما ، وعينه عن تفریق النظر بلا حاجة وبقي المزاح وكثرة الضحك فإنه يقلل الهيبة ويسقط الحشمة .

ومنها أن يحسن خلقه مع جلسائه ويوقر فاضلهم بعلمه أو سن أو صلاح أو شرف أو نحو ذلك ، ويرفهمهم في المجلس على حسب تقديمهم في الإمامة ويكرمهم بحسن السلام ، وطلاقة الوجه ، والبشاشة والأبتسام وبالقيام لهم على سبيل الاحترام . ولشيخ الإسلام محيي الدين في الترخيص فيه كتاب مستقل شفي فيه الغليل ، وأتى فيه بواضح الدليل ، وأجاب عما يوم كرامته نفع الله بركاته .
ومنها أن يقدم تلاوة القرآن العظيم في البحث والتدريس ، ثم إن كان في مدرسة أتبع شرطها ، ويدعو عقيب القراءة لنفسه وللحاضرين وسائر المسلمين بعد أن يدعو العلماء الأماضين ، ومشايخه ووالديه وألحاضرين ولواقف المكان ، وكان بعضهم يؤخر ذكر نفسه في الدعاء عن الحاضرين تأدباً وأكمل حسن ، وقد عمل قوم بالأول ، وقوم بالثاني أنتهى .

ويستحب لهم إذا اجتمعوا للعلم قراءة سورة . وكان الخافظ الشهاب ابن حجر يستفتح مجلس إملائه بسورة الأعلى ، ومثله عن الحكمة في قراءتها فقال : تبع في ذلك شيخنا العراقي ومناسبتها : (سَتَقَرُّكَ فَلَا تَنْسَى) . وقوله : (فَذَكِّرْ) وقوله : (إِنَّ هَذَا لَفِي الصُّحُفِ الْأُولَى) . ويستحب إذا اجتمع صاحبان أن يقرأ قبل التفريق سورة العصر ، ولمن رأى ما يحب أن يقول : الحمد لله الذي تم بنعمته الصالحات ، أو يكره : الحمد لله على كل حال ، أو أعجبه شيء : ما شاء الله لا قوة إلا بالله ، ولمن أتاه خبر صالح : اللهم لك الحمد شكراً ، ولك المن فضلاً ، ولمن غضب : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ، ولمن قام من مجلسه سبحان الله وبحمده . وفي رواية : سبحانك اللهم وبحمدك أشهد

أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ ، وفي رواية : اللَّهُمَّ تُبَّ عَلَيَّ
وَأَغْفِرْ لِي ثَلَاثًا . وفي رواية : سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ وَسَلَامٌ عَلَى
الْمُرْسَلِينَ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ .

ومنها إذا تعددت الدروس أن يُقدِّم أشرف العلوم وأهمها ، فيقدم
التفسير ثم الحديث ثم الفقه ، ثم الأصول أصول الدين ثم أصول الفقه ثم المذهب
ثم الخلاف أو النحو أو الجدل ، وبعضهم آخر الجدل عن الخلاف . وكان بعضهم
يختم درسه برفائق تُفيد تطهير الباطن ، فإن كان في مدرسة لواقفها في الدروس
شرط أتبعه ولا يخل بما هو أهم ما بنيت له تلك البنية ووقفت لأجله .

ومنها أن لا يطيل مجلسه تطويلاً يملهم أو يمنهم فهم الدرس وضبطه ، لأن
المقصود إفادتهم وضبطهم ، فإذا صاروا إلى هذه الحالة فات المقصود ، ولا يقصره
تقصيراً يخل ، فبراغي المصلحة في التّطويل والتّقصير .

ومنها أن لا يدرس وبه ما يزججه ويذهب استحضاره كمرض أوجع أو عطش
أو مدافعة حدث ، أو شدة فرح أو غم أو غضب أو نكاس أو قلق ولا في حال
برده المولم ، وحرّة الزّرع ، فربما أجاب أو أفى بغير الصواب ، ولأنه لا يتمكن
مع ذلك من استيفاء النظر ، ولا يكون في مجلسه ما يؤذي الحاضرين بل يكون
واسعاً مصوناً من الحرّ والبرد والريح والغبار والدخان ونحو ذلك .

ومنها ينبغي مراعاة مصلحة الجماعة في تقديم وقت الحضور وتأخيرها في النهار ،
وأفنى بعض أكابر العلماء أن المدرّس إذا درس قبل طلوع الشمس أو آخره
إلى بعد الظهر لم يستحقّ معلوم التدريس إلا أن يقتضيه شرط الواقف لمخالفته
العرف المعتاد ، ولا يرفع صوته زيادة على الحاجة ، ولا يخفضه خفصاً يمنهم من
كمال الفهم . روي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الصَّوْتِ
الْخَفِيفَ وَيُبْغِضُ الصَّوْتِ الرَّفِيعَ . قال أبو عثمان محمد بن الإمام الشافعي رضي
الله عنهم : ما سمعت أبي يناظر أحداً قط رفع صوته ، أي لم يرفع فوق العادة
فإن حضر فيهم ثقيل السمع ، فلا بأس بعلو صوته بقدر ما يُسمعه .

ومنها أن يَصُون مجلسه من اللفظ، وعن رفع الأصوات، وسوء الأدب في المباحثة
وأختلاف جهات البحث . قال الربيع : كان الشافعي إذا ناظره أحد في مسألة
فندا إلى غيرها يقول : نفرغ من هذه المسألة ثم نعود إلى ما تريد . والقصد من البحث
ظهور الحق ، وحصول الفائدة ، واستفادة البعض من البعض لا القيام مع النفوس
والمجادل والمماراة ، فإن ذلك مذموم شرعاً ، فلا يليق بأهل العلم تعاطي المناقشة
بالمناقشة والشحناء ، لأن ذلك يورث العداوة والبغضاء ، بل يجب الاجتماع
على الحق عملاً بقول الله تعالى : (لِيُحِقَّ الْحَقَّ وَيُبْطِلَ الْبَاطِلَ وَلَوْ كَرِهَ الْمُجْرِمُونَ) .
وليزجر من تعدى في بحثه ، وظهر منه سوء أدب ، أو لكد ، أو ترك إنصاف
بعد ظهور الحق ، أو أكثر الصياح بنير فائدة ، أو أساء أدبه على غيره من
الخاصين أو الغائبين ، أو ترفع في المجلس على من هو أولى منه ، أو نام ، أو
تحدث مع غيره ، أو ضحك ، أو استهزأ بأحد . وينبغي أن يكون له تقبُّ قطن
كيس درب يرتب الحاضرين ومن يدخل عليه على قدر منازلهم ، ويوقظ
النائم ، وينبه النافل ، ويأمر بسماع الدروس والإنصات لها .

ومنها أن يلزم الإنصاف في بحثه وخطابه ، ويسمع السؤال من مؤرده
على وجهه ، وإذا عجز السائل عن تقرير ما أورده لحياه ونحوه عبر الشيخ عن
مراده ، وبين وجه إيراده ، ثم يجيبه عن ذلك السؤال ، ويُنهِمه إياه على أحسن
منوال . وينبغي أن يتودد لغيره حضر عنده لينشرح صدره ، فإن للقدام
دهشة .

ومنها إذا أقبل بعض الفضلاء وقد شرع في مسألة أمسك عنها حتى يجلس
وإن جاء في أثناء بحثها أعادها له .

ومنها إذا سئل عن شيء لا يعرفه ، أو عرض في الدرس ما لا يعرفه فليقل
لا أعرفه أو لا أتحققه أو لا أدري ، ولا يستنكف عن ذلك فمن علم العالم
أن يقول فيما لا يعلم : لا أعلم والله أعلم . قال ابن مسعود رضي الله عنه : يا أيها
الناس من علم شيئاً فليقل به ، ومن لا يعلم فليقل : الله أعلم . فإن من العلم

أَنْ تَقُولَ لِمَا لَا تَعْلَمُ : اللَّهُ أَعْلَمُ . قَالَ اللَّهُ تَعَالَى لِنَبِيِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُتَكَلِّفِينَ) . وَقَالَ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : نَهَيْنَا عَنْ التَّكَلُّفِ . وَقَالَ عَلِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : إِذَا سُئِلْتَ عَمَّا لَا تَعْلَمُونَ فَأَهْرُبُوا . قَالُوا : كَيْفَ أَهْرَبُ ؟ قَالَ : تَقُولُونَ اللَّهُ أَعْلَمُ . وَقَالَ أَبُو عَبَّاسٍ : إِذَا تَرَكَ الْعَالَمَ لَا أَدْرِي أَصِيبَتْ مَقَاتِلُهُ ، وَقَدْ نَظَّمَهُ الْإِمَامُ أَبُو بَكْرٍ بْنُ دُرَيْدٍ فَقَالَ :

وَمَنْ كَانَ يَهْرِي أَنْ يَرَى مُتَصَدِّرًا ، وَبَكَرَهُ لَا أَدْرِي أَصِيبَتْ مَقَاتِلُهُ

وَقَالَ أَبُو عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَقَدْ سُئِلَ عَنْ شَيْءٍ : لَا أَدْرِي ثُمَّ اتَّبَعَهَا فَقَالَ : أَنْتَ تَرِيدُونَ أَنْ تَجْعَلُوا ظَهْرَنَا لَكُمْ جِسْرًا فِي جَهَنَّمَ أَنْ تَقُولُوا : أَفْنَانًا هَذَا أَبُو عَمْرٍو . وَقَالَ أَبُو عَمْرٍو أَيْضًا الْعِلْمُ ثَلَاثَةٌ : كِتَابٌ نَاطِقٌ ، وَسُنَّةٌ مَاضِيَةٌ ، وَلَا أَدْرِي . وَقَالَ بَعْضُهُمْ : تَعْلَمُ لَا أَدْرِي فَإِنَّكَ إِنْ قُلْتَ لَا أَدْرِي عِلْمُكَ حَتَّى تَدْرِي ، وَإِنْ قُلْتَ أَدْرِي سَأَلُوكَ حَتَّى لَا تَدْرِي . قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ أَبُو الْوَيْثَنِ كَعْبَرَةُ : وَأَعْلَمُ أَنْ مَعْتَقِدَ الْمُحَقِّقِينَ أَنَّ قَوْلَ الْعَالَمِ لَا أَدْرِي لَا يَضَعُ مَنْزِلَتَهُ بَلْ هُوَ دَلِيلٌ عَلَى عَظَمِ مَحَلِّهِ وَتَقْوَاهُ وَكَمَالِ مَعْرِفَتِهِ لِأَنَّهُ أَلَمْ يُمْكِنَ لَا يَضُرُّهُ عَدَمُ مَعْرِفَتِهِ مَسَائِلَ مَعْدُودَةٍ بَلْ يُسْتَدَلُّ بِقَوْلِهِ لَا أَدْرِي عَلَى تَقْوَاهُ ، وَأَنَّهُ لَا يَجَازِفُ فِي قِتْوَاهُ ، وَإِنَّمَا يَمْتَنِعُ مِنْ لَا أَدْرِي مَنْ قَلَّ عِلْمُهُ وَقَصُرَتْ مَعْرِفَتُهُ وَضَعُفَتْ تَقْوَاهُ ، لِأَنَّهُ يَخَافُ لِقَا صُورِهِ أَنْ يَسْقُطَ مِنْ أَعْيُنِ الْخَاضِرِينَ . وَهَذِهِ جِهَالَةٌ مِنْهُ فَإِنَّهُ بِإِقْدَامِهِ عَلَى الْجَوَابِ فِيمَا لَا يَعْلَمُهُ يَبْهِي بِالْإِثْمِ الْعَظِيمِ ، وَهُوَ مَجَازِفٌ لَجْهَلِهِ وَقِلَّةِ دِينِهِ . وَفِي الصَّحِيحِ : أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : الْمُتَشَبِّعُ بِمَا لَمْ يُعْطَ كَلَالِيسُ تَوْبَتِي زُورٌ . وَقَدْ أَدَّبَ اللَّهُ تَعَالَى الْعُلَمَاءَ بِقِصَّةِ مُمُوسَى وَالْخَضِرِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ حِينَ لَمْ يَرُدِّ مُمُوسَى الْعَالِمَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى لِمَا سُئِلَ هَلْ أَحَدٌ فِي الْأَرْضِ أَعْلَمُ مِنْكَ .

وَمِنْهَا مَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ أَنْ يَقُولَ الْمُدْرِسُ عِنْدَ خَتْمِ كُلِّ دَرَسٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ . قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ : الْأَوَّلَى أَنْ يُقَالَ قَبْلَ ذَلِكَ كَلَامٌ يُشِيرُ بِخَتْمِ الدَّرَسِ كَقَوْلِهِ : وَهَذَا آخِرُهُ ، أَوْ مَا بَعْدَهُ يَأْتِي ، وَنَحْوُ ذَلِكَ لِيَكُونَ قَوْلُهُ : وَاللَّهُ أَعْلَمُ خَالِصًا لَذِكْرِ اللَّهِ

ولقصد معناه . قال : ولهذا ينبغي أن يستفتح كل درس بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ليكون ذا كراً لله في بدئه وخاتمته .
ومنها ينبغي للمدرس أن يمكث قليلاً بعد قيام الجماعة لئلا يزدحموا عند خروجهم ، ولأنه إن كان في نفس أحد بقايا سؤالٍ تأخر وسأله .

النوع الثالث

آداب يختص بها المتعلم وهي تنقسم إلى ثلاثة أقسام : آدابه في نفسه ، وآدابه مع شيخه ، وآدابه في مجالس درسه .

التقسيم الأول

آدابه في نفسه

منها أن يطهر قلبه من الأدناس ليصالح لقبول العلم وحفظه ، ويقصد بتعلمه وجه الله والعمل وإحياء الشريعة . قال صلى الله عليه وسلم : **إِنَّ فِي الْجَسَدِ مُضَغَةً إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ** . قالوا : تطيب القلب للعلم كتطيب الأرض للمزراعة ، فبذلك ينمو ونظير بركته ، وإلا فلا ينمو ولا يزكو ، كألزرع في أرض بور غير مهيبة .
وقال سهل بن عبد الله : **حرامٌ على قلب أن يدخله النور وفيه شيء مما يكره الله عز وجل** .

ومنها أن يهتم التحصيل وقت الأراغ والنشاط وحال الشباب وقوة البدن ونباهة الخطر ، وقلة الشواغل قبل عوارض البطالة وارتفاع المنزلة .
روينا عن عمر رضي الله عنه : **تفقهوا قبل أن تسودوا أي تصيروا سادة فتستحيوا من التعلم** . قال الشافعي رضي الله عنه : **تفقه قبل أن ترأس فإذا رأست فلا سبيل إلى التفقه** . وجاء في الخبر : **مثل الذي يتعلم العلم في صغره كالنقش**

عَلَى الْحَجَرِ وَمَثَلُ الَّذِي يَتَعَلَّمُ الْعِلْمَ فِي كِبَرِهِ كَأَنَّ لَدَيْهِ يَكْتُبُ عَلَى الْمَاءِ .
وقال ابن عباس رضي الله عنه : ما أوتيَ علمٌ إلا وهو شابٌ ، وهذا باعتبار
الغالب ، وإلا فمن كبر لا ينبغي له أن يُحجَمَ عن الطلب ، فإن الفضل واسعٌ
والكرم وافرٌ . وقد قال الله تعالى : (وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيَعْلَمِكُمُ اللَّهُ) . وقال
تعالى : (وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَاسْتَوَى ابْنَاهُ حُكْمًا وَعِلْمًا) . وقال تعالى :
(فَفَرَرْتُ مِنْكُمْ لَمَّا خِفْتُكُمْ فَوَهَبَ لِي رَبِّي حُكْمًا) إلى غير ذلك .
وقصة القَتالِ واشتغاله في كِبَرِهِ بالعلم مشهورة معلومة مسطورة . فهاذا أحذر
التسويفَ في شبابه والأكسل ، وسدَّ على كِبَرِهِ باب الرجاء والأمل ، وأغتم
ما بقي من عمره ، وما أحسن قول من قال :

بقيةُ العمرِ عدي ما لها ثمنٌ وإن مضى غير محمود من الزَّمنِ
يستدرِكُ لمره فيها ما أفات ويحسبي ما أمات ويحسب السوءُ بالحسنِ

ومنها أن يقطع ما يقدرُ عليه من العلائق الشاغلة ، والعوائق المانعة عن تمام
الطلب . وكالِ الاجتهاد ، ويرضى بما تيسر من القوت ، وبما ستر مثله من اللباس
وإن كان خَلَقًا ، فبالصبر على ضيق العيش ينال سعة العلم ، وتتفجر ينابيع الحكمة
قال الشافعي رضي الله عنه : لا يطلب أحدٌ هذا العلمَ بالملك وعز النفس فيفلس .
وقال أيضًا : لا يدرك العلمُ إلا بالصبر على الدُّلِّ . وقال أيضًا : لا يصلح طلبُ
العلمِ إلا لفلس . ونقل الخطيب البغدادي عن بعضهم قال : لا ينال هذا
العلمُ إلا من عطل دُكانه ، وخرَّب بُستانه ، وهجر إخوانه ، ومات أقربُ أهله
فلم يشهد جنازته . وهذا كله وإن كان فيه مبالغةٌ فالْمَقْصودُ به أنه لا بدَّ
فيه من جمع القلب ، واجتماع الفكر . وقيل أمر بعضُ المشايخ طالبًا بنحو ما رواه
الخطيب فكان آخر ما أمره به أن قال : اضبط ثوبك كيلا يشغلك فكر غسلة .
ومما يقال عن الشافعي رضي الله عنه أنه قال : لو كُفِّتِ ثراءُ بَصلةٍ ، لما فُهِمَتْ
مسألة . وقال إمام الحرمين رحمه الله :

أخي لن تنال العلمَ إلا بستقرٍ سأنبيك عن تفصيلها ببيان

ذَكَاءٌ وَحِرْصٌ وَاجْتِهَادٌ وَبُلْغَةٌ ^(١) وَتَلَقُّنَ أُسْتَاذَ وَطُولَ زَمَانٍ

فَالْعِلْمُ لَا يُعْطِيكَ بَعْضُهُ حَتَّى تُعْطِيَهُ كَمَلُكَ . وَقَدْ قِيلَ عَلَى رَوَايَةٍ وَعُزْبَةٍ : يَشْتَغِلُ بِمَحْقُوقِ الزَّوْجَةِ عَنْ إِكْمَالِ طَلَبِ الْعِلْمِ ، وَاجْتِهَادٌ بِمَحْدِثٍ : خَيْرُكُمْ بَعْدَ الْمَائَتَيْنِ كُلُّ خَفِيفِ الْحَازِ ، قِيلَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ وَمَنْ خَفِيفُ الْحَازِ ؟ قَالَ : مَنْ لَا أَهْلَ لَهُ وَلَا مَالٌ . قَالَ سَفِيَانُ الثَّوْرِيُّ : مَنْ تَزَوَّجَ فَقَدْ رَكِبَ الْبَحْرَ فَإِنْ وُلِدَ لَهُ فَقَدْ كُسِرَ بِهِ . وَعَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَدَمَ : مَنْ تَعَوَّدَ أَفْخَاذَ النِّسَاءِ لَمْ يُفْلَحْ . وَعَنْ بَشْرِ الْحَافِي : مَنْ لَمْ يَحْتَجْ إِلَى النِّسَاءِ فَلَيْتَقَى اللَّهَ وَلَا يَأْلَفُ أَفْخَاذَهُنَّ . قَالَ الثَّوْرِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ : وَهَذَا كُلُّهُ مُوَافِقٌ لِمَذْهَبِنَا إِنْ لَمْ يَحْتَجْ إِلَى النِّكَاحِ اسْتَحَبَّ لَهُ تَرْكُهُ وَكَذَا إِنْ أَحْتَاجَ وَعَجَزَ عَنْ مُؤَنَّتِهِ . وَفِي الصَّحِيحَيْنِ عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مَا تَرَكَتُ بَعْدِي فِتْنَةٌ هِيَ أَضَرُّ عَلَى الرِّجَالِ مِنَ النِّسَاءِ ، وَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : الدُّنْيَا خَضِرَةٌ حُلُوءَةٌ وَإِنْ اللَّهُ مُسْتَخْلِفُكُمْ فِيهَا فَيَنْظُرُ كَيْفَ تَعْمَلُونَ فَأَتَقُوا اللَّهَ وَاتَّقُوا النِّسَاءَ فَإِنَّ أَوَّلَ فِتْنَةٍ بَيْنِي وَإِسْرَائِيلَ كَانَتْ مِنَ النِّسَاءِ .

وَمِنْهَا أَنْ يَتَوَزَّعَ فِي جَمِيعِ شَأْنِهِ ، وَيَتَجَرَّى الْجَلَالَ فِي طَعَامِهِ وَشَرَابِهِ وَلبَاسِهِ وَمَسْكَنِهِ ، لِيَسْتَذِيرَ قَلْبُهُ وَيُصْلِحَ لِقَبُولِ الْعِلْمِ ، وَلَا يَقْنَعُ نَفْسُهُ بِظَاهِرِ الْجِلِّ شَرَعًا مِمَّا أَمَكَنَهُ التَّوَزُّعُ ، وَلَمْ تُلْجِئْهُ حَاجَةُ بَلٍ يَطْلُبُ الرَّتَبَةَ الْعَلِيَّةَ ، وَيَقْتَدِي بِأَلْسَافِ الصَّالِحِ فِي التَّوَزُّعِ عَنْ كَثِيرٍ مِمَّا كَانُوا يُفْتَنُونَ بِجَوَازِهِ . وَأَحَقُّ مِنْ اقْتِدَائِي بِهِ فِي ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَيْثُ لَمْ يَأْكُلِ التَّمْرَةَ الَّتِي وَجَدَهَا فِي الطَّرِيقِ خَشِيَةَ أَنْ تَكُونَ مِنَ الصَّدَقَةِ .

(١) قِيلَ عَنْ أَلْفٍ هَكَذَا : وَعُزْبَةٌ مِنَ التَّغَرُّبِ عَنِ الْأَهْلِ ، لِأَنَّ الْأُنْكَرَةَ إِذَا تَوَزَّعَتْ قَصُرَتْ عَنْ إِدْرَاكِ الْحَقَائِقِ ، وَقِيلَ : وَعُزْبَةٌ مِنَ الْعَزُوبَةِ وَهُوَ صَحِيحٌ أَيْضًا لَثَلَا يَشْتَغِلُ بِمَحْقُوقِ الزَّوْجَةِ عَنْ إِكْمَالِ طَلَبِ الْعِلْمِ ، وَقِيلَ : وَبُلْغَةٌ مِنَ السَّعَةِ فِي الْمَالِ ، وَهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ كَمَا تَقَدَّمَ : لَوْ كَلَفْتُ شُرَاءَ بَصَلَةٍ ، مَا تَعَلَّمْتُ مَسْأَلَةَ . فَإِذَا كَانَ مَعَهُ بُلْغَةٌ فَكَأَنَّهُ مَا تَكَلَّفَ .

وينبغي له أن يستعمل الرُّخَصَ في مواضعها عند الحاجة إليها ووجود سببها ليقْتَدَى به ، فإن الله تعالى يحب أن تؤتَى رُخَصُهُ كما تؤتَى عزائمهُ .

ومنها أن يترك العشرة ، فإن تركها من أهم ما ينبغي لطالب العلم ، ولا سيما أمير الجنس ، وخصوصاً لمن كثر لعبه وقلت فكرته ، فإن الطبع سرعان ، وآفة العشرة ضياع العمر بغير فائدة ، وذهاب العرض والدين والمال ، ولا يخالط طالب العلم إلا من يفيدهُ أو يستفيدُ منه ، فإن عاشر من يُضَيِّعُ عمره معه بلا فائدة فليطلف في قطع عشرته قبل تمكُّنها ، فإن الأُمُور إذا تمكنت عسرت إزالتها . ومن الجاري على السنة الفقهاء بل هو من القواعد : الدِّفع أسهل من الرِّفع ، فإن احتاج إلى المصاحبة فليكن المصاحب صالحاً ديناً تقيّاً ورعاً ذكياً ، كثير الخير قليل الشر ، حسن المداواة ، قليل المماراة ، إن نسي ذكره ، وإن ذكر أعانه ، وإن احتاج واساه ، وإن ضجر صبره . ومما ينسب إلى الإمام علي بن أبي طالب :

لا تصحب أخاك الجبل وإياك وإياه
فكم من جاهل أُردي حليماً حين وإياه
يُقاس المرء بالمرء إذا ما هو ما شاء
ولشيء على الشيء مقاييس وأشباه

ولبعضهم :

إن أخاك الصدوق من كان معك ومن يضرب نفسه لينفعك
ومن إذا ريبُ زمان صدعك شئت شملت نفسه ليجمعك
ومنها الخلم والأناة والخبر جهده مطلقاً في كل أحواله ، وأن يكون حريصاً على تعلم مواظباً عليه في جميع أوقاته : ليلاً ونهاراً ، حضراً وأسفاراً ، ولا يذهب شيئاً من أوقاته في غير العلم إلا بقدر الضرورة لأسكل ونوم قدر لا بد منه ، وأستراحة بسيرة لازمة ألمل وأداء حتى الزوجة ، ومواساة الزائر وتحويل القوت وغيره مما يحتاج إليه ، وليس بعاقل من أمكنه درجة ورثة الأنبياء ثم فوتها ، ففي صحيح مسلم عن يحيى بن أبي كثير : لا يستطاع العلم براحة

الجسم . وفي الحديث : حَفَّتِ الْجَنَّةُ بِالْمَكَارِهِ . وكما قيل :
ولا بدَّ دُونَ الشَّهْدِ مِنْ إِبْرِ النَّجْلِ

وكما قيل :

لا تحسب المجد تمراً أنت تأكله لن تبلغ المجد حتى تلعق الصبراً
ومنها أن تكون همته عالية فلا يرضى باليسير مع إمكان الكثير ، ولا
يسرف في اشتغاله ، ولا يؤخر تحصيل فائدة وإن قلت . وعن الربيع قال : لم
أر الشافعي آكلًا بِنهار ولا نائمًا بليل لأهتمامه بالتصنيف .

ومنها أن يحذر في ابتداء أمره من الاشتغال في الاختلاف بين العلماء مُطلقاً
في العقليات والسمعيات ، فإنه يُخَيِّرُ الذَّهْنَ وَيُدْهَشُ الْعُقْلَ ، بل يُتَقَنَّ أَوَّلًا
كتابًا واحدًا في فنٍّ واحدٍ أو كتبًا في فنونٍ كما مرَّ إن احتمل عقله ذلك ،
ولا ينتقل من كتابٍ حتى يُتْقِنَهُ ، ويحذر من الانتقال من كتابٍ إلى كتابٍ قبل
إتقانه من غير موجب فإنه علامة الضجر وعدم الفلاح . أما من تحققت أهليته
وتأكدت معرفته فالأولى له أن لا يدع فنًّا من العلوم المحموده ولا نوعًا من أنواعها
إلاَّ وينظر فيه يطلع به على مقاصده وغاياته ، ثمَّ إن ساعده العمر طلب التبحُّر
فيه ، وإلاَّ اشتمل بالأهم فالأهم ، فإنَّ العلومَ متقاربةٌ وبعضها مرتبطٌ ببعض ،
والشخصُ يماضي ما يبغله ولبعضهم :

تَفَنَّنَ وَجُدَّ مِنْ كُلِّ عِلْمٍ فَإِنَّمَا يَفُوقُ أَمْرًا فِي كُلِّ فَنٍّ لَهُ عِلْمٌ
فَأَنْتَ عَدُوٌّ لِلَّذِي أَنْتَ جَاهِلٌ بِهِ وَلَعَلَّمَهُ أَنْتَ تَفَقَّهُهُ سَلِمَ

ولللخليل بن أحمد في أخيه لما تعقب عليه فنَّ الشعر :

لو كنت تعلم ما أقولُ عذرتني أو كنتُ أَجْهَلُ ما تقولُ عذرتكما

لكن جهلتُ مقالتي فعذرتني وعلمتُ أَنَّكَ جَاهِلٌ فعذرتكما

الناسُ أَعْدَاءُ لما جهلوا . قال تعالى : (وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ فَمَسْكُونُونَ هَذَا إِفْكٌ
قَدِيمٌ) . قال الغزالي : العمر لا يتسع لجميع العلوم ، فالحزم أن يأخذَ من
كلِّ علمٍ أَحْسَنَهُ ، ويصرف همته وجُلَّ عمره في العلوم النافعة في الآخرة ،

وأشرف العلوم وغايتها علم معرفة الله ، وهو بحر لا يدرك غوره ، وأقصى درجات البشر فيه رتبة الأنبياء ، ثم الأولياء ، ثم الذين يلونهم .
ومنها أن لا يحمل نفسه في الاشتغال ما لا طاقة له به مخافة الملل والسآمة ، بل يكون أمره قصداً ، وهذا يختلف باختلاف الناس ، وكل إنسان أبصر بنفسه .

القسم الثاني

آدابه مع شيعته وقدوته ، وما يجب عليه من تعظيم حرمته .

فمنها ينبغي للطالب أن يقدم أنظر ويستخير الله فيمن يأخذ العلم عنه ، ويكتسب حسن الأخلاق والآداب منه . ولكن ممن كملت أهليته ، وظهرت ديانته ، وتحققت معرفته ، وعُرفت عفته ، وأشتهرت صيافته وسيادته ، وظهرت مودته وحسن تعليمه ، ولا يرغب الطالب فيمن زاد علمه ونقص ورعه أو دينه ، فمن السلف : هذا العلم دينٌ فانظروا عمن تأخذون دينكم . قالوا ولا يأخذ العلم ممن كان أخذه له من بطون الكتب من غير قراءة على شيوخ أو على شيخ حاذق له معرفة تامة ولو بعلم واحد ومشاركة في بعض العلوم خوفاً من التصحيف والغلط . وقال الشافعي : من تفقه من بطون الكتب ضيع الأحكام . وقيل : من تفقه من بطون الكتب بدل الأحكام ، ومن طب من بطون الكتب قتل الأنام . وليحذر من أن يتقيد الطالب بالمشايخ المشهورين ، وترك الأخذ عن الخاملين ، فقد عدّ الغزالي ذلك من الكبر على العلم ، وجعله عين الحاقة لأن الحكمة ضالة المؤمن يَلْتَقِطُهَا حيث وجدها ، ويغْنِيهَا حيث ظفر بها ، ويتقلد المنّة ممن ساقها إليه ، وربما يكون الخامل له بركة ونفع فيحصل به تمام النفع .

ومنها أن ينظر معلمه بعين الاحترام ، والإجلال والإكرام ، ويعتقد فيه كمال الأهلية فإن ذلك ينفعه . وكان بعض السلف إذا توجه إلى شيعته

تصدق بشيء وقال : اللهم أستر عيب معلمي عني ، ولا تذهب بركة علمه مني .
 وقال الشافعي رضي الله عنه : كنت أصفح الورقة بين يدي مالك رحمه الله
 صفحا رفيقا هيبة له لئلا يسمع وقعها . وقال الربيع : والله ما أجتربت أن أشرب
 الماء والشافعي ينظر هيبة له . قال حمدان بن الأصهباني : كنت عند شريك
 فأتاه بعض أولاد الخليفة المهدي فاستند إلى الحائط وسأله عن حديث فلم يلتفت
 إليه وأقبل علينا ، ثم عاد فعاد شريك بمثل ذلك ، فقال ابن الخليفة : أتستخف
 بأولاد الخلفاء ؟ قال : لا ولكن العلم أجل عند الله من أن أضيعه فجثي على
 ركبتيه فقال شريك : هكذا يطلب العلم . روي أن يحيى بن سعيد القطان
 كان يصلي العصر ثم يستند إلى أصل منارة مسجده ، فيقف بين يديه علي بن
 المديني والشاذكوفي ، وعمرو بن علي ، وأحمد بن حنبل ، ويحيى بن معين وغيرهم
 يسألونه عن الحديث وهم قيام على أرجلهم إلى أن تمين صلاة المغرب لا يقول
 لواحد منهم اجلس ولا يجلسون هيبة له وإعظاما . قلت : وهذا القيام بين يديه
 لله لا له ، وإنما لما خصه الله من العلم وهيبة ومنحته ، فلا يدخل في قوله صلى
 الله عليه وسلم : مَنْ أَرَادَ أَنْ يَتَمَثَّلَ النَّاسُ لَهُ قِيَامًا قَلِيلًا مَقْعَدُهُ مِنَ
 النَّارِ ، لأنه لا يحب ذلك لنفسه وإنما للسرا المودع فيه من العلم ،
 ولتهذيب أخلاق الطلبة وصونهم عن التكبر وتفلقهم بالتواضع والله أعلم .
 ومنها أن يعرف للمعلم حقه ، ولا ينسي له فضله ويتواضع له ويدل ، ويعلم
 أن ذله لشيخه عز ، وخضوعه له فخر ، وتعظيم حرمة مثوبة ، وأنشعير في خدمته
 شرف . قال صلى الله عليه وسلم : تَعَلَّمُوا الْعِلْمَ وَتَعَلَّمُوا الْعِلْمَ السَّكِينَةَ وَالْوَقَارَ
 وَتَوَاضَعُوا لِمَنْ تَعَلَّمُونَ مِنْهُ . وأخذ ابن عباس رضي الله عنهما مع جلالته
 ومزجه بركاب زيد بن ثابت رضي الله عنه وقال : هكذا أمرنا أن نفعل
 بعلمائنا . ويقال : إن الشافعي رحمه الله عتب على تواضعه للعلماء فقال :
 أَهَيْئَ لَمْ نَفْسِي فَمَ يَكْرُمُونَهَا وَلَنْ تَكْرَمَ النَّفْسُ الَّتِي لَا تُهَيِّئُهَا
 ومنها أن لا ينكر عليه ، ولا يتأمر عليه ، ولا يشير عليه بخلاف رأيه

فيري أنه أعلم بالصواب منه .

وإن عسَاء أن تعلم جاهلاً فيزعم جهلاً أنه منك أنهم
بل ينقاد إليه في أموره كلها ، ويلقي إليه زمام أمره ، ويدعن لنصحه ، ويتحرى
رضاه ، ولا يختار إلا اختياره ، ويأتمر بأمره ، ولا يخرج عن رأيه ، وليدع
رأيه فخطأ مرشده أنفع له من صوابه في نفسه ، وفي قصة موسى والخضر تنبيه
على ذلك ، وبالجملة فيكون معه كالمريض مع الطبيب الماهر الناصح ، بل هذا
أولى لتفوت ثمرتها والله أعلم .

ومنها أن يُجتهل في خطابه وجوابه في غيبته وحضوره ، ولا يُخطبه بناء الخطاب
وكافه ، ولا يُناديه من بُعد ، بل يقول : يا سيدي يا أستاذ أيا أيها العالم
أو الخافظ ويُخطبه بصيغة الجمع نحو ما تقولون في كذا ، وما رأيكم في كذا ،
وقلت رضي الله عنكم ، وأجزتم رضي الله عنكم ، ولا يُسميه في غيبته بأسمه
إلا مقروناً بما يُشعر بالتعظيم كقوله : قال الشيخ أو شيخنا أو سيدنا أو شيخ
الإسلام أو حجة الإسلام ونحو ذلك . فراعاة حرمة وهدية في غيبته أو بعد
موته فلا يففل عن الدعاء له مدة حياته ، ويرد غيبته ويغضب لها ، فإن عجز
عن ذلك قام وفارق المجلس الذي يُقناب فيه شيخه ، ويراعي ذريته وأقاربه
بعد موته ، ويتعاهد زيارة قبره والاستغفار له والتبرع عليه والصدقة عنه ،
ويسلك مسلكه ، ويراعي في الدين عاداته ، ويقتدي بحركاته وسكناته في عباداته
وعاداته ، ويتأدب بآدابه ، ويشكر الشيخ إذا نصحه في أمر نقيصة صدرت منه ،
وعلى فضيلة نبه عليها وشوهدت منه ، وبعد ذلك من نعم الله عليه من الشيخ باعتناء
الشيخ به ونظره إليه .

ومنها أن يصبر على هفوة تصدر من شيخه أو جفوة أو سوء خلق ، ولا يصدّه
ذلك عن ملازمته وحسن عقيدته واعتقاده كماله ، ويتأول أفعاله التي ظاهرها
مذموم على أحسن تأويل ، فما يعجز عن ذلك إلا قليل التوفيق ، ويبدأ هو عند
جفوة الشيخ بالاعتذار والتوبة والاستغفار ، وينسب المارحِب إليه ، ويوقع العتب

عليه ، فإن ذلك أبقي لمودّة شيخه ، وأحفظ لقلبه ، وأنفع في الدّنيا والآخرة .
فمن صبر على ذلك التّعليم آل أمره إلى عزّ الدّنيا والآخرة ، ومن لم يصبر بقي
عمره في غاية الجبالة . وعن ابن عباس رضي الله عنهما : ذلك طالباً فغزرت مظلوماً .
وبعضهم :

فأصبر لدائك إن أهدت طبيبه وأصبر لجهلك إن جفوت معلماً
إنّ المعلم والطبيب كلاهما لا ينصحان إذاهما لم يكرما
قال الشافعي رضي الله عنه : قيل لسفيان بن عيينة : إن قوماً يأثرونك من
أقطار الأرض تغضب عليهم يوشك أن يذهبوا ويتركوك فقال للقائل : هم حمقاء
إذاً إن تركوا ما ينفعهم لسوء خلقي .

ومنها أن لا يدخل على الشيخ في غير المجلس العام بغير إذنه سواء كان
الشيخ وحده أو معه غيره ، فإن استأذن ولم يأذن له أنصرف ، ولا يكرر
الاستئذان ، فإن لم يعلم الشيخ يكرر ثلاثاً أو ثلاث طرقات للباب ، وليكن
طرق الباب خفيفاً بقدر ما يسمع ، وإن أذن وكانوا جماعة تقدّم أفضلهم وأسنهم
للدخول ثم يسلم الأفضل فالأفضل .

ومنها أن يجتهد على أن يسبق في الحضور إلى المجلس قبل حضور الشيخ
ويحمل نفسه على ذلك وإن انتظره على باب داره ليخرج ويمشي معه إلى المجلس
فهو أولى ، ولا يتأخر بحيث يجعل الشيخ في انتظاره ، فإن فعل ذلك من غير
ضرورة عرض نفسه للذم . وإذا دخل على الشيخ فليدخل كامل الهيئة فارغ
القلب من الشواغل ، منشرح الصدر ، صافي الذّهن لا في حال نعاس أو غضب أو
جوع أو عطش ، متطهراً نظيفاً متسوكاً مزياً روائحه الكريهة ، ولا يقرأ
على الشيخ عند شغل قلبه واملأه ونعاسه وجوعه وعطشه واستيفازه وأمله وقائلته
ونحو ذلك مما يمنعه من استيفاء الشرح ، ومتى دخل على الشيخ في غير المجلس
العام وعنده من يتحدث معه فسكتوا عن الحديث ، أو دخل الشيخ ليصلي
أو يقرأ أو يطالع أو يكتب ولم يبدأه بكلام فليسلم ويخرج سريعاً إلا أن

بأمره الشيخ بأمكث ، فإذا مكث فلا يُطيل أمكث خشية أن يدخل في عموم من شغل مشغولاً بالله أدركه المقت في الوقت . وإذا حضر مكان الشيخ فلم يجده أنتظره ولا يفوت على نفسه درسه ، وإن كان نائماً صبر حتى يستيقظ . وروي أن ابن عباس رضي الله عنها كان يجلس في طاب العلم على باب زيد . ابن ثابت وهو نائم فيقال له : ألا توقظه لك ؟ فيقول : لا ، وكذلك كان السلف يفعلون .

ومنها أن لا يطلب من الشيخ وقتاً يقرأ فيه وهو عليه مشق ، أو لم تجر عاداته بالإقراء فيه . وإن كان رئيساً ، لما فيه من الترفع والحق على الشيخ والطلبة ، وربما استجى الشيخ منه وأقرأه وعطل غيره بسببه فلا يفلح ، فإن أشار الشيخ عليه بوقت خاص فلا بأس ، وأن يجلس بين يديه متأدباً بسكون وإطراق رأس وخضوع وتواضع وخشوع وجلس الاقتراش أو التورك ، ويحسن هنا الإلقاء المستحب على وجهه في الجلوس بين السجدين في الصلاة ، وهو أن يفرش قدميه ويجلس على بطونها ، ويتعاهد تغطية أقدامه وإرخاء ثيابه . ولا يستند بحضرة الشيخ إلى حائط أو مِخْدَة ، ولا يعطي الشيخ جنبه ولا ظهره ، ولا يجعل يديه ماسكة وراء ظهره ، ولا يضع رجله أو يده أو شيئاً من بدنه أو ثيابه على ثياب الشيخ أو وسادته أو سجادته . قال بعضهم : ومن تعظيم الشيخ أن لا يجلس إلى جانبه ولا على مِخْلَاهُ ، وإن أمره شيخه بذلك فلا يفعله إلا إذا جزم عليه جزماً تشق عليه مخالفته ، فيمثل أمره ثم يعود إلى ما يقتضيه الأدب . هذا وقد تكلم الناس في أي الأمرين أولى : امثال الأمر ، أو سلوك الأدب . وكان مذهب أبي بكر وعلي رضي الله عنها الثاني ، ومذهب عبد الرحمن بن عوف ومعاذ بن جبل رضي الله عنهما الأول ، وقصصهم مشهورة . قال شيخ الإسلام البدر بن جماعة : والذي يترجح التفصيل ، فكل على قدر مقامه ، فأبو بكر وعلي مقامهما المراجعة في الأمر ، وعبد الرحمن ومعاذ بن جبل مقامهما امثال الأمر لا المراجعة . وأيضاً صاحب الأدب جبره حاصل ، وصاحب

امثال الأمر قد يقصد جبره وإظهار احترامه والاعتناء به .

ومنها أن يلقى الأسمع وهو شهيد لما يلقى الشيخ ، بحيث لا يجوز له إعادة الكلام ، ولا يلفت عنه عيناً ولا شيئاً وفوقاً وتحتاً وأماماً ووراء من غير ضرورة ، ولا يضطرب لصيحة يسمعه ، ولا يتكلم بيده إلى وجه الشيخ وصدره ولا يعثر بها ، ولا يضع يده على لحية أو فمه ، أو يعثر بها في أنفه ، ولا يشبك أصابعه ، ولا يكثر التنحنح من غير حاجة ، ولا يبصق ولا يمتخط ولا يتنخم ما أمكنه ، وإذا كان كذلك فليأخذها بمندبل ونحوه من فمه ، ولا يتجشأ ولا يتمطى ، ولا يكثر التثاؤب ، وإذا تشاءب سترفاه بعد رده جهده ، وإذا عطس خفض صوته جهده وستر وجهه بمندبل ونحوه ، ويكون ساكناً مطمئناً وقوراً وقرأً وذلك لا يغنى على من له أدنى أدب طبيعي .

ومن ثبات ما نحن فيه أنه لا يسارر في مجلس شيخه ولو في مسألة ، ولا يغمز أحداً ، ولا يكثر كلامه بغير ضرورة ، ولا يحكي ما يضحك منه أو ما يتضمن سوء أدب ، ولا يتكلم بما لم يسأله شيخه عنه ، ولا يسأل شيخه ما لم يستأذنه أولاً ، ولا يضحك من غير عجب دون الشيخ ، فإن غلبه الضحك تبسم بغير صوت ، ولا يقتاب أحداً في مجلسه ، أو ينم له عن أحد ، أو يوقع بينه وبين أحد بنقل ما يسمعه كاستنقاص به وتكلم فيه ، أو يقول له فلان يود أن لو أقرأ عليه كالحادث له في أمره ، وتركت ذلك لأجلك ، ففاعل ذلك مع كونه أرتكب مكروهاً أو حراماً أو كبيرة مستحق للزجر والإهانة ، وألترد أولاً بأنه . وقد جاء عن علي رضي الله عنه أن من حق العالم أن لا تكثر عليه السؤال ، ولا تغنيته في الأجواب ، ولا تلج عليه إذا أعرض ، ولا تأخذ بشو به إذا كسل ، ولا تشير إليه يديك ، ولا تغريزه بعينك ولا تغمز بعينك غيره ، ولا تسار في مجلسه ، ولا تطلب زلته ، وإن زل فأقبل معذرتة ، وإن لا تقول : قال فلان خلاف قولك ، وأن تحفظه شاهداً وغائباً ، وأن تعم القوم بالسلام ، وأن تخصه بالتحية ، وأن تجلس بين يديه ، وعليك أن توقره الله تعالى ، وإن كانت له حاجة سبقت

القوم إلى خدمته ، وأن لا تمل من طول صحبتته ، إنما هو كالبخلة تنتظر منى يسقط عليك منها منفعة .

ومنها أن يحسن خطابه مع الشيخ ما أمكنه ، ولا يقول له : لم ؟ ولا تسلم ؟ ولا من نقل هذا ؟ ولا أين موضعه ؟ ولا يقل المحفوظ أو المنقول غير هذا وشبه ذلك ، فإن أراد استفادة أصله أو من نقله ، فيراجعه باطف في مجاس آخر بحسن الأدب ولطف العبارة ، وإذا أصرَّ الشيخ على قول أو دليل ولم يظهر له ، أو أصرَّ الشيخ على خلاف الصواب سهواً ، فلا يغير وجهه أو عينيه أو يشير إلى غيره كما لمكر لما قاله ، بل يأخذه ببشر ظاهر وإن لم يكن الشيخ مُصِيباً لَعَفْلَةٍ أو سهواً أو قصور نظير في تلك الأحوال ، فإن العصمة في البشر للأنبيا عليهم السلام .

ليحذر من مفاجأة الشيخ بصورة رد عليه مثل أن يقول له : أنت قلت فيقول : ما قلت ، فواصله إذا فاجأه أو أراد أن يردَّ عليه فليكن بالطف عبارة ولو في غير ذلك الأباس كأن يقول : هل تلمحتم جواباً عن ذلك الإشكال أو على ذلك التعقُّب ؟ . وإذا سبق لسان الشيخ إلى تحريف كلمة أن لا يضحك ولا يستهزئ ولا يعيدها كأنه يتنادر بها عليه ، ولا يمز غيره ولا يشير إليه بل ولا يتأمل ما صدر منه ولا يدخله قلبه ، ولا يصني إليه بسمعه ، ولا يحكيه لأحد ، فإن اللسان سباق والإنسان غير معصوم ، وفاعل شيء مما ذكر مع شيخه معرض نفسه للحرمان ، والبلاء والخسران ، مستحق للزجر والتأديب ، والمجر والتأنيب والله أعلم .

ومنها أن لا يسبق الشيخ إلى شرح مسألة أو جواب سؤال منه أو من غيره ، لا سيما إذا كان من غيره وتوقف الشيخ ، ولا يساوقه فيه ، ولا يظهر معرفة به أو إدراكه له قبل الشيخ ، إلا أن يعلم من الشيخ إشارته ذلك منه ، أو عرض الشيخ عليه ذلك ابتداءً وأتمسه منه فلا بأس به حينئذ ، ولا يقطع على الشيخ كلامه ولا يسايقه ، وإذا سمع الشيخ بذكر حكاية أو مسألة أو فائدة مستغربة أو يحكي حكاية أو يُشيد شعراً وهو يحفظ ذلك أن يصغي إليه اصغافاً مستفيد متعاشٍ إليه فرح به كأنه لم يسمعه قط . قال عطاء : إني لأسمع الخلد يث

من الرجل وأنا أعلم به منه فأريه من نفسي أني لا أحسن منه شيئاً . وعنه قال : إن الشاب ليتحدث بحديث فأستمع له كأنني لم أجمعه ، ولقد سمعته قبل أن يولد . فإن سأله الشيخ عند الشروع في ذلك عن حفظه للحديث أو المسألة فلا يجيب بل لا فيه من الكذب ، ولا يجيب بنعم لما فيه من الاستفناء عن الشيخ ، بل يقول : أحب أن أستفيد ، أو عهدي به بعيد ، فإن علم من حال الشيخ أنه يسره ألا يراد امتحاناً لضبطه وحفظه وتحصيله فلا بأس بذلك . ولا ينبغي أن يكرر ما يعلمه ، ولا أستفهام ما يفهمه ، فإنه يضيع الزمان ، وربما أضجر الشيخ . قال الزهري : إعادة الحديث أشد من نقل الصخر . ولا ينبغي أن يقتصر في الإصغاء والفهم ، أو يشغل ذهنه بغيره أو حديث ثم يستعيد الشيخ ما قاله لأن ذلك إساءة أدب ، بل يكون مصغياً للكلام حاضر الذهن لما يسمعه من أول مرة . وكان بعض المشايخ لا يعيد لمثل هذا إذا استعاده ، وينبره عقوبة له ، أما إذا لم يسمع كلام الشيخ لبُعده أو لم يفهمه مع الإصغاء إليه والأقبال عليه فله أن يسأل الشيخ إعادته أو تفهيمه بعد بيان عذره بسؤال لطيف .

ومنها أن لا يسأل عن شيء في غير موضعه ففاعل ذلك لا يستحق جواباً ، إلا أن يعلم من حال الشيخ أنه لا يكره ذلك ، ويفتقر سؤاله عند طيب نفسه وفراغه ، ويتلطف في سؤاله ليحسن في جوابه . قال صلى الله عليه وسلم : الاقتصاد في التفقه نصف المعيشة والتودد إلى الناس نصف العقل وحسن السؤال نصف العلم .

ومنها أن لا يستحي من السؤال عما أشكل عليه ، بل يستوضحه أكمل استيضاح ، فن رق وجهه رق علمه ، ومن رق وجهه عند السؤال ، ظهر نقصه عند اجتماع الرجال . وقال ابن شهاب : العلم خزانة ومفتاحه المسألة ، وإذا قال له الشيخ : أفهمت ؟ فلا يقل نعم قبل أن يتضح له المقصود من المسألة وإيضاحاً جليلاً لئلا يكذب ولا يستحي من قوله لم أفهم ، لأن استثنائه يحصل

له مصالح عاجلة وآجلة ، فعن العاجلة : حفظ المسألة وسلامته من الكذب وإظهار فهم ما لم يكن فهمه ، واعتقاد الشيخ اعتناؤه بالعلم ورغبته وكال عقله وورعه ونصحه لنفسه ، ومن الآجلة ثبوت الصواب في قلبه دائماً . وعن التحليل ابن أحمد : منزلة الجبل بين الحياء والأمانة .

ومنها أن يكون ذهنه حاضراً مع الشيخ ، فإن أمره بشيء بادر إليه ولم يعاوده فيه ، وإذا ناوله شيئاً تناوله التلميذ باليمين ، وإذا تناول هو شيئاً تناوله باليمين ، وإذا ناول هو شيخه شيئاً ناوله باليمين ، وإن كان ورقة كتبها أو قصة مثلاً نشرها ثم دفعها إليه ، ولا يدفعها مطوية إلا إذا علم أو ظن إيثارة الشيخ لذلك ، وإذا أخذ من الشيخ ورقة بادر إلى أخذها منشورة قبل أن يطويها ويتربها ثم يطويها ، وإذا ناول الشيخ كتاباً ناوله بإياه مهجاً لفتحه من غير احتياج إلى إدارته ، وكذا إن كانت مطالعته في موضع معين يهينه له ولو بالتقريب ، ولا يحذف إليه الشيء ، ولا يمد يده إلى حاجة إذا كان بعيداً عنها كأن يتكى لجنبه ليأخذ ذلك الشيء ، بل يقوم إليه ولا يزحف زحفاً ، وإذا وضع بين يديه دواة فليضعها مفتوحة ، وإذا ناوله سكيناً فلا يصوب إليه رأس نصلها ولا نصابها ، بل يناوله إياها عرضاً لأنه إن ناوله نصلها فقلة أدب من حيث أنه أشار إليه بنصل السكين ، وإن ناوله نصابها يغطي على يد المناول من أنفتال الحدة إلى أصبعه ، فالأولى العرض ، وليكن الحدة في العرض إلى جهته قابضاً على طرف النصاب مما يلي النصل ليأخذ هو بأول النصاب . وإن ناوله سجادة ليصلي عليها نشرها أولاً ، وأدب أن يفرشها عند قصد ذلك . قال ابن جماعة : وإذا فرشها ثنى مؤخري طرفها الأيسر كمادة الصوفية ، فإن كانت مثنية جعل طرفها إلى يسار المصلي ، وإن كان فيها صورة محراب تعزى به القبلة إن أمكن ، ولا يجلس بحضرة الشيخ على سجادة ولا يصلي عليها إذا كان المكان طاهراً ، وإذا قام بادر القوم إلى أخذ السجادة وإلى الأخذ بيده أو عضده إن احتاج ، وإلى تقديم نعله إن لم يشق ذلك على

الشيخ ويقصد بذلك كله أنقربَ إلى الله تعالى وإلى قلب الشيخ . وقيل : أربعة لا يأتف الشريف منهم وإن كان أميراً : قيامه من مجلسه لأبيه ، وخدمته للعالم الذي يتعلم منه ، والسؤال عما لا يعلم ، وخدمته للضيف . ومنها أن يقوم بقيام الشيخ ولا يجاس وهو قائم ، ولا يضطجع وهو قائم أو قاعد ، بل ولا يضطجع بحضرته مطلقاً إلا أن يكون وقت نومه ويأذن له ، ويقوم له كلما ورد عليه ولو تكرر لزيادة التوقير والأعظام والاحترام ، وقد تقدم أن شيخ الإسلام النووي ألف كتاباً في مسألة القيام .

ومنها إذا مشى مع شيخه ليلاً فليكن أمامه ^(١) ، أو نهاراً فليكن وراءه إلا أن يقتضي الحال خلاف ذلك لرحمة أو غيرها ، وليتبع في ذلك عادة أهل البلد فحتى خالف نسب لقلّة الأدب . ومما ينسب لشيخ الإسلام البرهان بن جماعة ما لفظه : فائدة من عادة الفقهاء المشي خلف الشيخ ، ومن عادة الفقهاء المشي بين يدي الشيخ ، وقد ورد في الحديث أن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كانوا يمشون بين يديه ولا يدع أحداً يمشي خلفه ويقول : دَعُوا ظَهْرِي لِلْعَمَلَانِ . قلت : ولهذا ترى الدولة يكون رئيسهم وكبيرهم وراء القوم وهذا أصله ، ومن فعل عكس ذلك من الأكاابر فمراده أن لا يتشبه بمن هو أكابر منه ولكن قوته ألسنة ، ولا يخفى الفرق بين صدر الصحابة ورئيسهم ، ولا بين من تأخر عنهم خصوصاً في زماننا ، لأن الصحابة ورئيسهم صلى الله عليه وسلم كان كأحدهم لا يتميز من بينهم بزيادة ثوب فاخر ولا فرس مسومة ، ولا تقدم القوم عليه بمسألة ليثني وحده مما يفعل في زماننا من ذلك من تقدم الفرسان ثم المشاة ثم السعاة ، ثم الأفراد ، وهذا عين الجبروت ، فأصله سنة ولكن أقلب ذلك إلى طريق الأبدعة ، اللهم إلا أن يقصد بذلك رهبة العصاة والطغاة وأناديين فلا بأس وهو أعلم بالنيات ، والمطلع على الطويات .

ويتعين تقدم التلميذ على الشيخ ليلاً نهاراً في المواضع المجهولة الحال

(١) أي ليقيده بنفسه من غادر يدهم أو حفرة ونحو ذلك .

كأولحل والوجل والحوض والمواضع الخطيرة ، ولا يمشي إلى جانبه إلا الحاجة أو إشارة منه ، ويعرفه بمن يقصده وهو ماشٍ من الأعيان إن لم يعلم به ، ويؤثره بجهة الظل في مشيه في الصيف ، وفي الشتاء بجهة الشمس ، ولا يمشي بين الشيخ وبين من يحدثه الشيخ ، ويتأخر عنها أو يتقدم ولا يتسمع ، فإن أدخله في حديثهما فليدخل من الجانب الآخر عن يمينه أو يساره ليكون الشيخ وسطاً ، وإذا مشى مع الشيخ أثنان فليكن الأسن عن يمينه ، وإذا صادف الشيخ في الطريق بدأه بالسلام ، ويقصده إن كان بعيداً ولا يناديه ، وإذا رافقه لا يُشير ابتداءً بالأخذ في طريق حتى يستشيرهُ والله أعلم .

القسم الثالث

في آداب درسه وقراءته وما يعتمد مع شيخه ورفقته حينئذ

فمنها أن يبتدئ أولاً من وفقه الله تعالى بحفظ كتاب الله العزيز حفظاً متيناً فهو أصل العلوم وأهمها ، وكان السلف لا يعلمون الحديث والفقه إلا لمن حفظ القرآن ، وإذا حفظه فليحذر من الاشتغال عنه بغيره من العلوم كالحديث والفقه اشتغالا يودّي إلى نسيان شيء منه أو تعريضه للنسيان ، بل يعتمد دراسته وملازمة ورده منه كل يوم أو أيام أوجعة دائماً أبداً كما تقدم . قال ابن جماعة : ويعتمد بعد حفظه على إتقان تفسيره وسائر علومه انتهى .

ثم يحفظ في كل فن مختصراً يجمع فيه بين طرفيه ، ويقدم الأهم فالأهم ، ومن أهمها الفقه والنحو والتصريف ، ثم الحديث وعلومه والأصول ثم الباقي على ما تنسر ، ثم يشتغل باستشراح محفوظاته على المشايخ ، وليحذر من الأعتاد على الكتب ابتداءً ، بل يعتمد من الشيخ في كل فن أكثرهم تحقيقاً فيه وتخصيلاً منه وأحسنهم تعليماً ، فإن أمكن شرح دروسه في كل يوم فعل وإلا

أقتصِرَ علىَ المُمكن من درسين وثلاثة ، وإذا أعتد شيخًا وكان لا يتأذى براءة ذلك الفنَّ على غيره فليقرأ على ثَانٍ وأكثر ما لم يتأذوا ، فإن تأذى أعتد عليه أقتصِر الطالب عليه وراعى قلبه فهو أقرب إلى أنفاسه ، ولا يقرأ في كتب لا يحتملها عقله ولا تصوّره ، والمطالعة في التصانيف المتفرقة يضيع الزمان ويُفترق الذهن ، بل يُعطي الكتاب الذي يقرأ والفن الذي يأخذه كليلته حتى يثبته .

ومنها أن يعتني بتصحيح درسه الذي يتحفظه قبل حفظه تصحيحًا مُتقنًا على شيخه أو على غيره ممن يكون أهلاً لذلك ، ثم يكرر عليه بعد حفظه تكرارًا جيدًا ، ثم يعين له أوقات للمواضي ليرسخ رسوخًا تامًا ، ولا يحفظ ابتداءً من الكتب ، لأنه ربما يقع في التّحريف والتّصحيف ، ويختصر معه الدّواة والسّكين للتّصحيح ، ويضبط ذلك لغة وإعرابًا ، وإذا رد عليه الشّيوخ لفظة وظن أو علم أن رده خلاف الصواب راجعه برفق لأحتمال سهوه ، أو في مجلس آخر لأحتمال أن يكون الصواب مع الشّيوخ ، وهذا لا يفوت على التلميذ بخلاف ما يفوت كأن يكتب الشّيوخ على رقعة فتوى على خلاف الصواب ، وكون السائل غريبًا أو بعيد الدّار أو مشتبّعًا تعين تنبيه الشّيوخ في الحال بإشارة أو تصريح ، فإن تركه ذلك خيانة للشّيوخ ، فيجب نصحه بلطف . وإذا وقف على مكان في الكتاب المحفوظ منه كتب قبالة بلغ العرض أو التصحيح ، ويبدأ بالدرس الأهم بالأهم من العلوم .

ومنها أن يذكر بحفوظاته ويديم الفكر فيها ويعتني بما يحصل فيها من الفوائد . ويقسم أوقات ليله ونهاره ويعتقن ما بقي من عمره ، وأجود الأوقات للحفظ الأسحار ، والبحث الإبهكار ، والكتابة وسط النهار ، والمطالعة والمذاكرة الليل . وقال الخطيب : أجود أوقات الحفظ الأسحار ، ثم وسط النهار ، ثم الغداة . وحفظ الليل أنفع من حفظ النهار ، ووقت الجوع أنفع من وقت الشبع ، وأجود أماكن الحفظ الغرف وكل موضع بعيد عن الملهيات . قال : وليس محمود

الحفظ بمحضرة الثبات والخضرة والأنهار وقوارع الطرق وضجيج الأصوات ، لأنها تمتع من خلوة القلب غالباً .

ومنها أن يبكر بدرسه لخبر بُورِكَ لِأُمَّتِي فِي بُكُورِهَا ، ولخبر اغدوا فِي طَلَبِ الْعِلْمِ فَإِنِّي سَأَتُ رَبِّي أَنْ يَبَارِكَ لِأُمَّتِي فِي بُكُورِهَا . ويجعل ذلك يوم الخميس رواه الطبراني بسند ضعيف . وفي رواية : بُورِكَ لِأُمَّتِي فِي بُكُورِهَا يَوْمَ سَبْتِهَا وَخَمِيسِهَا . وجاء في الخبر أنه صلى الله عليه وسلم قال : أَطْلُبُوا الْعِلْمَ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ فَإِنَّهُ يَسْرُ لِطَالِبِهِ . وروى بعضهم في يوم الأربعاء خبر ما من شيء بُدئَ يَوْمَ الْأَرْبَعَاءِ إِلَّا وَقَدْ تَمَّ . ويُقَالُ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يُوَقِّفُ بَدَايَةَ الْأَشْتغال عَلَى يَوْمِ الْأَرْبَعَاءِ . ورأيت كثيراً من مشايخنا يتحرّون الأبداء يوم الأحد . فينبغي مزيد الاعتناء بهذه الأيام وهذه الأوقات إِلَّا أَنْ تَجْرِيَ عَادَةُ الشَّيْخِ بِغَيْرِ مَا ذَكَرَ ، فَلَا يَمْتَرِضُ عَلَيْهِ . ومنها أن يبكر بِسَمَاعِ الْحَدِيثِ وَلَا يُهْمَلُ الْأَشْتغال بِهِ وبعلمه ، والنظر فِي إِسْنَادِهِ وَرِجَالِهِ وَمَعَانِيهِ وَأَحْكَامِهِ وَفَوَائِدِهِ وَلَفْظِهِ وَتَوَارِيخِهِ ، ويعتني أولاً بصححي البخاري ومسلم ، ثم ببقية الكتب الأعلام الأصول المتمددة في هذا الشأن كموطأ مالك وسنن أبي داود والنسائي وابن ماجه وجامع الترمذي ومسند الشافعي ، ويعتني بالدرابة عن الرواية . قال الشافعي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : مَنْ نَظَرَ الْحَدِيثَ قَوِيَتْ حُجَّتُهُ ، وَلَئِنْ الدَّرَابَةَ هِيَ الْمَقْصودُ بِنَقْلِ الْحَدِيثِ وَتَبْلِيغِهِ . ومنها أن يعتني برواية كتبه التي قرأها أو طالعها لاسيما محفوظاته ، فإن الأسانيد أنساب الكتب ، وأن يحترس عَلَى كَلِمَةٍ يَحْفَظُهَا مِنْ شَيْخِهِ أَوْ شِعْرِ يُشَدُّهُ أَوْ يُشَبِّهِهُ أَوْ مَوْلًى يُوَلِّفُهُ لِيَبْرُوِي ذَلِكَ عَنْهُ ، وَيَجْتَهِدُ عَلَى رَوَايَاتِ الْأُمُورِ الْأَهْمَةِ كَالْفَقْهِ وَالْفَوَائِدِ الْفَنِيَّةِ وَالْمَسَائِلِ الرَّقِيقَةِ وَالْفُرُوعِ الْغَرِيبَةِ وَحُلِّ الْمَشْكَلاتِ وَالْفُرُوقِ فِي الْأَحْكَامِ الْمُتَشَابِهَاتِ مِنْ جَمِيعِ الْأَنْوَاعِ وَيَعْلُقُ ذَلِكَ بِالْكِتَابَةِ . قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : قَيِّدُوا الْعِلْمَ ، قُلْتُ : وَمَا تَقْيِيدُهُ ؟ قَالَ : كِتَابَتُهُ . وكان رجل من الأنصار يجلس إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فيسمع

منه الحديث فيُعجبه ولا يحفظه ، فشكى ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال
 صلى الله عليه وسلم : اسْتَعِينْ بِيَمِينِكَ وَأَوْمَأْ بِيَدِهِ أَيْ خُطُّ . وعن عمر رضي
 الله عنه قال : قِيدُوا الْعِلْمَ بِالْكِتَابِ . وعن معاوية بن قره قال : كان يقال
 من لم يكتب علمه لم يعدّ علمه علماً . وروي عن الحسن بن علي رضي الله عنهما
 أنه دعا بنيهِ وبني أخيه فقال : إِنَّكُمْ صِفَارُ قَوْمٍ وَيُوشِكُ أَنْ تَكُونُوا كِبَارُ قَوْمٍ
 آخَرِينَ فَتَعْلَمُوا الْعِلْمَ ، فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ أَنْ يَحْفَظْهُ فَلْيَكْتُبْهُ وَلْيَضَعْهُ فِي بَيْتِهِ .
 وينبغي بل يتعين أن تكون همته في طلب العلم عالية ، فلا يكتفي بقليل
 العلم مع إمكان كثيره ، ولا يفتن من إرث الأنبياء يسيره ، ولا يؤخر تحصيل
 فائده فيمكن منها ، ولا يشغله الآمل والتسويف عنها ، فإن للتأخير آفات ،
 ولأنه إذا حصلها في الزمان الحاضر نفعته في الزمان الآت ، ويقتن وقت
 الفراغ والنشاط ، ويجهتد في الاستنتاج والاستنباط ، قبل عوارض البطالة ،
 وموانع الرئاسة والملالة ، وليحذر كل الحذر من نظر نفسه بعين الكمال ،
 والاستغناء عن المشايخ فإن ذلك من فعل الجهال ، ويلزم حلقة شيخه
 في التدريس والإقرا ، فإنه لا يزيده التحصيل إلا خيرا ، كما قال علي رضي
 الله عنه وقد سلف : ولا تشيع من طول صحبته فإنما هو كالنخلة تنظر متى
 يسقط عليك منها منفعة ، ولا يقتصر على مباح درسه فقط فإن ذلك من
 قصور الهمة ، بل يعني بسائر الدروس شرحاً وتعليقاً ونقلًا إن احتمل ذهنه
 حتى كأن كل درس منها له .

وأما دروس التقسيم فثانها كدرس واحد فمن لم يطيق ضبطها لا يصلح
 لدخوله فيها . وإذا حضر مجلس الشيخ فيسلم على الحاضرين بصوت يُسمِعهم
 ويخص الشيخ بمزيد تحية ، وكذا يُسلم إذا أنصرف . قال ابن جماعة : وعد
 بعضهم خلق العلم في حال أخذهم العلم منه من المواضع التي لا يُسلم فيها ، وهذا
 عليه العمل لكن مجله في شخص واحد مشتغل بحفظ درسه . وإذا سلم
 فلا يتخطى رقاب الحاضرين إلى قرب الشيخ إن لم تكن منزلته بل يجلس

حيث أنه انتهى به المجلس كما ورد في الحديث . فإن قدمه الشيخ والحاضرون فليستقدم لأنفع الحاضرين بهذا كرتة مع الشيخ أو كبر سنه أو إصلاح .

ومنها أن يحصر على قربة من الشيخ ليفهم منه بلا مشقة بشرط أن لا يرتفع على أفضل منه ، ولا يؤثر بقربه من الشيخ إلا من هو أولى منه ، ولا يقرب من ينتسب فيه إلى قلة أدب ، وإذا سبق التلميذ إلى مكان في مجلس الدرس وألفه كان أحق به ، فليس لغيره أن يقيمه منه ، ولا يبطل حقه بأنقطاعه يوماً أو يومين مثلاً للضرورة إذا حضر ، والكلام فيه كالكلام في محترف إذا ألف مكاناً من شارع ، والسألة مشروحة في محالها من كتب الفقه . وأعلم أنه إذا كان الشيخ في صدر المكان فأفضل الجماعة أحق بما على يمينه ثم شماله ، وقد جرت العادة في مجالس التدريس يجلس المتميزين قبالة وجه الدرس والبلجّلين من معيد وزائر عن يمينه ويساره . وينبغي أن يتأدب مع رفقة وحاضري مجلس شيخه ، فإن تأدبه معهم تأدب مع الشيخ وأحترام له ، ولا يقيم أحداً من مجلسه ولا يزاحمه ولا يقبل من يؤثره بمجلسه : عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقام الرجل من مجلسه ويجلس فيه آخر ، ولكن تفسحوا وتوسعوا . وكان ابن عمر رضي الله عنهما إذا قام له الرجل من مجلسه لم يقعد فيه ، ولا يجلس وسط الحلقة ولا قدام أحد بلا ضرورة . وينبغي أن يكون حراماً شديداً لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لعن من جلس وسط الحلقة .

ومنها أن لا يجلس بين أخوين أو أب وابن أو قريبين أو متصاحبين إلا بأمرهما معاً . قال ابن عمر رضي الله عنهما : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يجلس الرجل بين الرجلين إلا بإذنهما ، وإذا جاء قادم أن يرحبوا له ويوسعوا له ويتفحسوا لأجله ويكرموا بما يكرمه به مثله ، ولا يخرج عن بنية الحلقة بتقدم أو تأخر ، ولا يتكلم أثناء درس غيره أو درسه بما لا يتعلق به أو يقطع عليه بحثه ، ولا يشارك أحد من الجماعة أحداً في حديثه . قال بعض الحكماء :

من الأدب أن لا يشارك الرجل في حديثه وإن كان أعلم به منه ، وأنشد الخطيب في هذا المثل :

ولا تشارك في الحديث أهله وإن عرفت فرعه وأصله

ومنها إذا أساء بعض الطلبة أدباً على غيره لم ينتهره غير الشيخ إلا بإشارته ، وإن أساء أحد أدباً على الشيخ تعين على الجماعة أنتهاره وورده وألا انتصار للشيخ بقدر الإمكان وفاء لحقه ، وإذا أراد القراءة على الشيخ يراعي نوبته تقدماً وتأخيراً . روي أن أنصارياً جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم يسأله وجاء رجل من ثقيف فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يا أنحأ ثقيف إن الأنصارى قد سبقك بالمسألة فأجلس كيماً نبداً بحاجة الأنصارى قبل حاجتك . ولا يؤثر بنوبته غيره ، فإن الإيثار بالقرب مكروه . قال الخطيب : يستحب للسابق أن يقدم على نفسه من كان غريباً لتأكد حرمة ، وكذلك إذا كان للمتقدم حاجة ضرورية وعلمها المتقدم يستحب له تقديمه عليه ، وتحصل الثوبة بتقديم الحضور ، ولا يسقط حقه بذهابه إلى ما يضطر إليه من قضاء حاجة وتجهيد وضوء إذا عاد بعده ، وإذا تساوى وتنازعا أقرع بينهما ، ومعيد المدرسة إذا شرط عليه إقراء أهلها فيها في وقت ، فلا يقدم عليهم الغرباء بغير إذنه ، ويكون جلوسه بأدب مع شيخه ، ويجعل كتابه بنفسه ولا يضعه حال القراءة مفتوحاً ، بل يحمله بنفسه يديه ، ويقرأ منه بعد الاستعاذة والبسملة والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وآله وصحبه ، ثم يدعو للشيخ ولوالديه ومشايخه وللعلماء ولنفسه ولسائر المسلمين ، وكذلك يفعل كلما شرع في قراءة درس أو مطالعة أو مقابلة في حضور الشيخ أو في غيبته ، ويتروحم على صاحب الكتاب عند قراءته ، وإذا فرغ من الدرس دعا للشيخ أيضاً ، فإن ترك الطالب الاستفتاح بما ذكرناه جهلاً أو نسياناً ذكره الشيخ أو علمه إياه ، فإنه من أهم الآداب . وقد ورد الحديث الحسن في ابتداء الأمور المهمة بأمر الله وبمحمد .

ومنها أن يذكر من يرافقه من مواظبي مجالس الشيخ بما وقع فيه من الآداب والفوائد والضوابط والقواعد وغير ذلك ، ويعيدوا كلام الشيخ فيما بينهم ، ويذنبوا الأخطاء بها بعد القيام من المجلس قبل تفرق الأذهان وتشتت الخواطر . قال بعض الحكماء : من أكثر المذاكرة بالعلم لم ينس ما علمه ، وقال الشاعر :

إذا لم يذكر ذو العلوم بعلمه ولم يستفد علماً نسي ما تعلمه

فكم جامع للكتب في كل مذهب يزيد مع الأيام في جمعه عظمى

وأجود الأوقات للمذاكرة الليل كما قال بعضهم . وكان جماعة يتدثرون من المساء فرجاً لم يقوموا حتى يسمعون أذان الصبح ، فإن لم يجد الطالب من يذكره ذكر نفسه بنفسه ليعلق ذلك بخاطره إذا كرهه ، فإن تكرر المعنى على القلب كتكرار اللفظ على اللسان ، فإذا امثل ذلك وتكاملت أهليته ، واشتهرت فضيلته اشتغل بالتصنيف ، والجمع والتصنيف ، لاكتسابه من النهاية حلة الشرف .

فضل

في التصنيف

ينبغي لمن كملت أهليته ، وتمت فضيلته أن يعتني بالتصنيف ، ويحيد في الجمع والتأليف ، تحقيقاً لمسائله ، مثبتاً نقوله واستنباطه ، متحريراً إيضاح العبارة وإيجازها ، ولا يوضح إيضاحاً ينتهي إلى الركة ، ولا يوجز إيجازاً يفتي إلى الحق والاستغلاق ، ولا يطول تطويلاً يؤدي إلى الملالة ، ويجنب الأدلة الضعيفة ، والتعليقات الزاهية ، وبين المشكلات ، ويجيب عن التعقبات ويفك المعضلات ، ويستوعب معظم أحكام ذلك الفن ، ويستعمل القواعد والنوادر ، فيذلك يظهر له حقائق العلم ودقائقه . ويثبت عنده العلم ويرسخ إن أكثر التفتيش والمطالعة ، والتنقيب والمراجعة ، والاختلاف من كلام الأئمة ومُتَفِقِهِ وواضحه ومشكله وصحيحه وضعفه وراجحه ، إلى غير ذلك ، من سلوك هذه المسالك ، فبذلك يتصف المحقق بصفة المجتهدين ، ويرتفع عن

درجة الجمود والتقليد وينخرط في سلك الأئمة المحققين . قال الخطيب
 البغدادي : التصنيف بُنيت الحفظ ، وبذكي القلب ، وبجيد البيان ، وبكسب
 جميل الذكر ، وجزيل الأجر . ولا يشترع في تصنيف ما لم يتأهل له فإن
 ذلك يضره في دينه وعلمه وعرضه . ويحذر من إخراج تصنيفه من يده
 إلا بعد تهذيبه وترداد نظره فيه . وينبغي أن يكون أعتناؤه من التصنيف بما
 لم يسبق إليه أكثر . والمراد أن لا يكون هناك مصنف يغني عن مصنفه في جميع
 أساليبه ، فإن أغنى عن بعضها فليصنف من جنسه ما يزيد زيادات يختلف
 بها مع ضم ما فاتته من الأساليب ، وليكن تصنيفه فيما يتم الانتفاع به ويكثر
 الاحتياج إليه ، وليعتن بعلم المذهب فإنه من أعظم الأنواع نفعاً ، وبه يتسأط
 المتمكن على معظم من باقي العلوم . قال صاحب الأحوذى : ولا ينبغي لمصنف
 يتصدى إلى تصنيف أن يعدل إلى غير صنفين : إما أن يخترع معنى ، أو يتدع
 وضعاً ومبنى ، وما سوى هذين الوجهين فهو تسويد للورق ، والتعلي بجملة السرق .
 وهذا لا ينافي ما ذكره بعضهم من أن رُتب التأليف سبعة : استخراج ما لم
 يسبق إلى استخراجها ، ونقص في الوضع يتم نقصه ، وخطأ يصحح الحكم فيه ،
 ومستغلق بإجحاف الاختصار يشرح أو يتمم بما يوضح استغلقه ، وطويل
 يُبدد الذهن طوله يختصر من غير إغلاق ولا حذف لما يخل حذفه بفرض
 المصنف الأول ، ومتفرق يجمع أشتات تبدده على أسلوب صحيح قريب ،
 ومتفرغ غير مرتب يرتب ترتيباً يشهد صحيح النظر أنه أولى في تقريب العلم للمتعلمين
 من الذي تقدم في حسن وضعه وترتيبه وتبويبه ، فهذا كما لُشرح لما ذكره
 صاحب الأحوذى والله أعلم . قال العلامة الشيخ بدر الدين بن جماعة : ومن
 الناس من ينكر التصنيف والتأليف في هذا الزمان على من ظهرت أهليته ولا
 وجه لإنكاره إلا التناقص ، وإلا فمن تصرف في ورقه ومداده بكتابة ما شاء من
 أشعار وحكايات مباحة أو غير ذلك لا ينكر عليه ، فلم إذا تصرف بتسويد ما ينتفع
 به من علوم الشريعة ينكر ويستنجن ؟ أما من لا يتأهل لذلك فلا ينكار عليه متجه .

ومما نقل عن فعل الأئمة من آداب التصنيف أنه كان أُنزِلَ في إذا فرغ من مسألة من المختصر صلى ركعتين . وكان أبو إسحاق الشيرازي شيخ أبي الفداء بن عقيل لا يخرج إلى فقير إلا إذا أحضر النية ، ولا يتكلم في مسألة إلا إذا قدم الاستعانة بالله تعالى ، ولا صنف مسألة إلا بعد أن صلى ركعات . وما روي عن الشيخ أبي إسحاق أيضاً أنه قال لبعض من يخدمه : جعلت على نفسي أنني كلما صنفت مسألة في المذهب أو المذهب قرأت مائة مرة . (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) ثم سألت الله أن يُعيد بركتها على تلك المسألة ورغبت إليه في الانتفاع بها . وكان الشيخ أبو إسحاق يصلي ركعتين عند فراغ كل فصل من المذهب . وكان ابن الأَرغوانى من كبار أئمتنا ما يعلق شيئاً من المذهب إلا على طهارة . وكان الإمام محمد ابن أبي عمير البخاري لا يضع حديثاً في كتاب الصحيح إلا أختل وصلّى ركعتين . وقد جرت عادة أئمتنا بعقد مجلس أو عمل ولية عند ختم كتاب معتبر يوم لقونه أو يحفظونه ، وأصل ذلك أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه تعلم البقرة في بضع عشرة سنة . وفي رواية : أنثني عشرة سنة ، فلما ختمها نحر جزوراً شكرياً لله تعالى . وقد اتفق ذلك للشيخ الإسلام ضياء الدين عبد الملك إمام الحرمين عند ختم كتابه الحفيل الجليل المسمى بنهاية المطلب ، فإنه عقد مجلساً لتتمه حضره الأئمة والكبار ، وختم الكتاب على رأس الأُملاء والأَسْتَملاء وتجمع الحاضرون ، لذلك وضع ولية لحاضري مجلسه ، حكاة جماعة منهم ابن السبكي في طبقاته . ولما فرغ شيخ الإسلام ابن حجر شرحه على البخاري المسمى بفتح الباري عمل ولية حافلة بالمكان الذي بناه المؤيد خارج القاهرة بين كوم الزيش ومنية الشيرج ، ويسمى بالناج والسبع وجوه في يوم السبت ٨ شعبان سنة ٨٤٢ ، وكان المصروف في الولية على ذلك نحو خمسمائة دينار . سئل الإمام أبو عبد الله التلمساني عن كثرة تصانيف هذه الأئمة واشتغالها بالتصنيف فقال : هذا من فوائد تحريم الخمر عليها وهو قول بديع ومما يلحق بذلك ختم إقراء الكتب أيضاً وهي سنة كثير من العلماء . اعتبر بن الأوردعين وفي ذلك مصالح وحكم لطيفة تنوف عن الحصر والضبط والله يعلم المفسد من المصلح .

الباب الثاني

في أدب المفتي ، والفنرى ، والمستفتي ، وفي أربعة أنواع

ولنقدم على آلمة صود مقدمة فنقول : اعلم أنَّ الإفتاء عظيم الخطر ، كبير الموقع ، كثير الفضل ، لأنَّ المفتي وارث الأنبياء ، وقائم بفرض الكفاية ، لكنه معرض للخطأ والخطر ، ولهذا قالوا : المفتي موقع عن الله ، وقد ورد في آدابه والتوقف فيه والتحذير منه من الآيات والأخبار والآثار أشياء كثيرة نورد هنا جملة من عيونها .

قال الله تعالى : (يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ) الآية . وقال تعالى : (يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ أَفْتِنَا فِي سَبْعِ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ) الآية . وقال في التحذير : (وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ) الآية . إلى غير ذلك من الآيات . وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبِضُ الْعِلْمَ أَنْتَزَاعًا يَنْزِعُهُ مِنَ النَّاسِ وَلَكِنْ يَقْبِضُهُ يَقْبِضُهُ الْعُلَمَاءُ حَتَّى إِذَا لَمْ يَبْقَ عَالِمٌ اتَّخَذَ النَّاسُ رُؤَسَاءَ جَهَالًا فَسُئِلُوا فَأَفْتَوْا بِغَيْرِ عِلْمٍ فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا . وقال صلى الله عليه وسلم : مَنْ أَفْتِيَ يَفْتِيَا مِنْ غَيْرِ ثَبَتَ وَفِي لَفْظٍ يَغْيِرُ عِلْمَهُ فَإِنَّمَا إِنَّمَا عَلَى مَنْ أَفْتَاهُ . وقال صلى الله عليه وسلم : أَجْرُكُمْ عَلَى الْفَتْيَا أَجْرُكُمْ عَلَى النَّارِ . وقال صلى الله عليه وسلم : أَشَدُّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ رَجُلٌ قَتَلَ نَبِيًّا أَوْ قَتَلَهُ نَبِيٌّ وَرَجُلٌ يُضِلُّ النَّاسَ يَغْيِرُ عَلَيْهِ أَوْ مُصَوِّرٌ يَصَوِّرُ التَّمَائِيلَ . وعن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال : أدركت عشرين ومائة من الأنصار من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يُسْأَلُ أَحَدُهُمْ عَنْ

المسألة فيردها هذا إلى هذا وهذا إلى هذا حتى ترجع إلى الأول . وقال الأبرار : لقد رأيت ثلاثمائة من أهل بدر ما فيهم من أحد إلا وهو يجب أن يكفيه صاحبه الفتيا . وعن ابن عباس رضي الله عنها : من أفتى الناس في كل ما يسألونه فهو مجنون . وعن أبي حصين التابعي رضي الله عنه قال : إن أحدكم ليفتي في المسألة ولو وردت على عمر بن الخطاب لجمع لها أهل بدر^(١) . وعن محمد بن المنكدر أن العالم بين الله وبين خلقه ، فلينظر كيف يدخل بينهم . وعن ربيعة قال : قال أبو خلدة : يا ربيعة أراك تفتي الناس ، فإذا جاءك الرجل يسألك فلا يكن همك أن تغرجه مما وقع فيه ، ولكن همتك أن تتخلص مما يسألك عنه . وعن عطاء بن السائب التابعي : أدركت أقواما ليسأل أحدهم عن الشيء فيتكلم وإنه ليرعد . وعن عكرمة قال : قال ابن عباس رضي الله عنها : أنطلق فأفت الناس وأنا لك عون ، فمن جاءك يسألك عما يعنيه فأفته ، ومن سأل عما لا يعنيه فلا فتته فإنك تطرح عن نفسك ثلثي مؤنة الناس . وعن ابن عمر رضي الله عنهما أن رجلا سأل عن شيء فقال له : لا تسأل عما لم يكن فإني سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه يلن من سأل عما لم يكن . وعن معاوية قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الأغلوطين . وعن ثوبان مرفوعا : مَسْكُونُ أَقْوَامٍ مِنْ أُمَّتِي يَتَعَاطَوْنَ فُقَهَاءَهُمْ عَضَلَ الْمَسَائِلِ أَوَّلِيكَ شِرَارُ أُمَّتِي . وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكره المسائل ويعيبها . وعن ابن مسعود عسى رجل أن يقول : إن الله أمر بكذا ونهى عن كذا فيقول الله له : كذبت . وعن يحيى بن سعيد قال : كان ابن المسيب لا يفتي فتيا إلا قال : اللهم سلمني

(١) أقول : قوله لجمع لها أهل بدر معناه والله أعلم زيادة عن الجمعية أن أهل بدر قال في حقهم صلى الله عليه وسلم : وما يدريك أن الله اطاع على أهل بدر فقال : اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم ، إن أهل بدر وإن أخطأوا في الفتوى فهم مغفور لهم بخلاف من يتأخر عن زمان أهل بدر وفتواه غير عارف بها جمع بل يستقل بها وحده مع البضاعة المزباجة .

وسليم مني . وقال الشافعي : ما رأيت أحداً جمع الله فيه من آله الفتيا ما جمع في ابن عيينة ، وما رأيت أسكت منه على الفتيا . وعن مالك أنه ربما كان يُسأل عن خمسين مسألة فلا يجيب في واحدة منها ، وكان يقول : من أجاب في مسألة فينبغي قبل الجواب أن يعرض نفسه على الجنة والنار وكيف خلاصه ثم يجيب . وسئل عن مسألة فقال : لا أدري فقل : مسألة خفيفة سهلة فغضب وقال : ليس من العلم خفيف ، أما سمعت قول الله تعالى : (إِنَّا سَنُلْقِي عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا) . فأعلم كله ثقيل . وسئل الإمام مالك عن ثمان وأربعين مسألة فقال في اثنين وثلاثين منها : لا أدري . وسئل الإمام أبو حنيفة رضي الله عنه عن تسع مسائل فقال فيها : لا أدري ! وهي : ما الدهر فيما إذا حلف لا يكلم فلا تأ الدهر ، ومحل أطفال المشركين ، ووقت الختان ، وإذا بال الخنثى من الفرجين ، والملائكة أفضل أم الأنبياء ؟ ومتى يصير الكلب معلماً ؟ وسوء الحمار ؟ ومتى يطيب لحم الجلالة ؟ وهل يجوز نقش جدار المسجد من غلة الأرفف ؟ وعنه رضي الله عنه : لولا الفرق من الله تعالى أن يضيع العلم ما أفنت ، يكون لهم المهنتا وعليّ الوزر . وعن القاسم بن محمد بن أبي بكر رضي الله عنهم أنه سئل عن شيء فقال : لا أحسنه فقال السائل : إني جئت إليك لا أعرف غيرك فقال القاسم : لا تنظر إلى طول لحيتي وكثرة الناس حولي ، والله ما أحسنه . فقال شيخ من قريش جالس إلى جنبه : يا أبن أخي الزمها ، فوالله ما رأيتك في مجلس أنبل منك اليوم ، فقال القاسم : والله لأن يقطع لساني أحب إلي أن أتكلم بما لا علم لي به . وعن الحسن بن محمد بن شرف شاه الأسترباذي صاحب المقدمة في النحو وشروحها الثلاثة التي أشهرها المتوسط أنه كان مدرساً بمدرسة بماردين تسمى مدرسة الشهيد ، فدخلت عليه يوماً امرأة فسأله عن أشياء مشككة في الحيز فعجز عن الأجواب فقالت له : أنت عذبتك واصله إلى وسطك ، وتعجز عن جواب امرأة ؟ فقال لها : يا خالة لو علمت كل مسألة يسأل عنها لوصلت عذبتني إلى قرن الثور ، وأقوالهم في هذا كثيرة ، وقد أسلفنا منها نبذة في آداب المعلم . قال

الصَّيْمَرِي وَالْخَطِيبُ: كُلُّ مَنْ حَرَصَ عَلَى الْفُتْيَا وَسَابَقَ إِلَيْهَا وَثَابَرَ عَلَيْهَا قُلَّ تَوْفِيقُهُ وَأَضْطَرَّ فِي أُمُورِهِ ، وَإِذَا كَانَتْ كَارِهًا لِذَلِكَ وَأَحَالَ الْأَمْرَ فِيهِ عَلَى غَيْرِهِ كَانَتْ الْمَعُونَةُ لَهُ مِنْ اللَّهِ تَعَالَى أَكْثَرُ ، وَالصَّلَاحُ فِي جَوَابِهِ أَغْلَبَ وَاسْتَدَلَّ بِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ : لَا تَسْأَلُ الْإِمَارَةَ فَإِنَّكَ إِنْ أُعْطِيتَهَا عَنْ مَسْأَلَةٍ وَكِلْتَا إِلَيْهَا وَإِنْ أُعْطِيتَهَا عَنْ غَيْرِ مَسْأَلَةٍ أَعْنَتْ عَلَيْهَا .

النوع الأول

في الأمور المعتبرة في كل مُفْتٍ ، وفي تقسيم المفتين ، وما أنفرد به كل واحد من الأحكام . وفيه فصلان .

الفصل الأول

في الأمور المعتبرة في كل مُفْتٍ

اعلم أن شرط المفتي كونه مسلماً مكلفاً عدلاً ثقةً مأموماً متزهاً عن أسباب الفسق وخوارم العروءة ، فقيه النفس ، سليم الذهن ، رصين الفكر ، صحيح التصرف ، ولا استنباط ، قوي الضبط متيقظاً ، سواء فيه الحرُّ والعبد ، والدرأة والأعمى ، والآخرس إذا كتب أو فهمت إشارته . قال أبو عمرو : وينبغي أن يكون كالراوي في أنه لا يُؤَثَّرُ فيه قرابة وعداوة ، وجرٌ نفع ودفع ضرر ، لأن المفتي في حكم مخبر عن الشرع بما لا اختصاص له بشخص فكان كالراوي كالتشاهد ، وفتواه لا يرتبط بها إزام بخلاف القاضي .

وذكر صاحب الحاوي أن المفتي إذا نابذ في فتواه شخصاً معيناً صار خصماً معانداً ، فتدفع فتواه على من عاداه كما ترد شهادته . واتفقوا على أن الفاسق لا تصح

فتواه . ونقل الخطيب فيه الإجماع . نعم يجب عليه أن يعمل لنفسه بأجتهاده ،
وأما المستور الظاهر العدالة ولم تختبر عدالته باطناً ، ففيه وجهان كالوجهين
في صحة التكاح بحضور المستورين والأصح الجواز . قال الصيمري والخطيب :
وتصح فتاوى أهل الأهواء والخوارج ومن لا تكفره بدعته ولا نفسه ، واستثنى
الخطيب الشراة والرافضة الذين يسبون السلف . والقاضي كفايه في جواز الفتيا
بلا كراهة على الصحيح . وقيل : تكره في مسائل الأحكام . ونقل عن شريح
أنه قال : أنا أقضي ولا أفني . قالوا : وينبغي أن يكون المفتي ظاهراً الورع
مشهوراً بالديانة الظاهرة ، والصيانة الباهرة .

فرع قال الخطيب : ينبغي للإمام أن يتصفح أحوال المفتين ، فمن صلح
أقره ، وإلا منعه وأمره أن لا يعود ، وتوعده بالعقوبة على العود ، وطريق الإمام
إلى معرفة من يصلح للفتوى أن يسأل علماء وقته ، ويعتمد أخبار الموثوق بهم ،
ثم روى بإسناده عن مالك رحمه الله قال : ما أفنت حتى شهد لي سبعون أفي
أهل لذلك ؟ وفي رواية : ما أفنت حتى سألت من هو أعلم مني هل يراني
موضعاً لذلك ؟ وقال أيضاً : لا ينبغي لرجل أن يرى نفسه أهلاً لشيء حتى يسأل
من هو أعلم منه ، وما أفنت حتى سألت ربيعة ويحيى بن سعيد فأمراني بذلك .
ولو نهياي أنتهيت .

الفصل الثاني

في تقسيم المفتين

قال أبو عمرو: المفتون قسمان: مستقل وغيره ، فألستقل شرطه مع ما ذكرناه ان يكون قيمياً بمعرفة أدلة الأحكام الشرعية من الكتاب والسنة والإجماع والقياس وما التحق بها على التفصيل ، وقد فصلت في كتب الفقه فتيسرت والله الحمد ، وأن يكون عالماً بما يشترط في الأدلة ووجوه دلالتها وبكيفية اقتباس الأحكام منها ، وهذا يستناد من أصول الفقه ، عارفاً من علوم القرآن وألحديث والناسخ والمنسوخ والنحو والتصريف واللغة ، وأختلاف العلماء واتفاقهم بالقدر الذي يتمكن معه من الوفاء بشروط الأدلة والاقتباس منها ، ذا ذريرة وأدرياض في استعمال ذلك ، عالماً بالفقه ضابطاً لأهات مسائله وتفاصيله حافظاً لها . فمن جمع هذه الأوصاف فهو المفتي المطلق المستقل الذي يتأدى به فرض الكفاية لأنه يستقل بالأدلة بغير تقليد وتقييد بهذا أحد . قال ابن الصلاح : وما شرطنا من حفظه لمسائل الفقه لم يشترط في شيء من الكتب المشهورة لكونه ليس شرطاً لمنصب الاجتهاد ، لأن الفقه ثمرته وهي تتأخر عنه ، وشرط الشيء لا يتأخر عنه . ثم لا يشترط أن يكون جميع الأحكام على ذهنه ، بل يكفي كونه حافظاً للمعظم متمكناً من إدراك الباقي على قرب لما مر عن مالك وغيره .

تنبيه : هل يشترط في المفتي أن يعرف من الحساب ما يصحح به المسائل الحسابية الفقهية ؟ فيه خلاف والأصح اشتراطه .

تنبيه آخر : إنما يشترط اجتماع العلوم المذكورة فيما مر في مفت مطلق في جميع أبواب الشرع ، فأما مفت في باب خاص كالمناسك والفرائض فيكفيه

معرفة ذلك آداب ، كذا قطع به أنزالي وصاحبه ابن برهان وغيرهما ، ومنهم من منعه مطلقاً ، وأجازاه ابن الصباغ في الفرائض خاصة ، والأصح جوازه مطلقاً .
القسم الثاني — المفتي الذي ليس بمستقل ومن دهرٍ طويلٍ عديم المفتي المستقل ، وصارت الفتوى إلى المنتسبين إلى أئمة المذاهب المتبوعة ، والآن قد اقتصرُوا على الأربعة المذاهب في هذه البلاد ، وللمفتي المنتسب أربعة أحوال :

الحالة الأولى — أن لا يكون مقلداً لإمامه لا في المذهب ولا في دليله لأتصافه بصفة المستقل ، وإنما ينسب إليه لسلوكه طريقه في الاجتهاد ، وادعى الأستاذ أبو إسحاق هذه الصفة لأصحابنا ، فحكى أن أصحاب مالك وأحمد وداود وأكثر الحنفية أنهم صاروا إلى مذاهب أئمتهم تقليداً ، قال : والأصحیح الذي ذهب إليه المحققون أن أصحابنا إنما صاروا إلى مذهب الشافعي لما وجدوا طريقه في الاجتهاد والقياس أسد الطرق ولم يكن لهم بدٌّ من الاجتهاد سلكوا طريقه فطلبوا معرفة الأحكام بطريق الشافعي لا أنهم قلده . وذكر أبو علي السنجي نحو هذا فقال : اتبعنا الشافعي دون غيره لأننا وجدنا قوله أرجح الأقوال وأعد لها لا أننا قلده . قال شيخ الإسلام النووي : وهذا الذي ذكره موافق لما أمرم به الشافعي ثم المزني في أوّل مختصره وغيره بقوله مع إعلامهم به عن تقليده وتقليد غيره . قال ابن الصلاح : ودعوى انتفاء التقليد عنهم مطلقاً لا يستقيم ولا يلائم المعلوم من حالهم وأحوال أكثرهم . وحكى بعض أصحاب الأصول منا أنه لم يوجد بعد عصر الشافعي مجتهد مستقل ، ثم فتوى المفتي في هذه الحالة كفتوى المستقل في العمل بها والاعتداد بها في الإجماع والخلاف .

تنبيه : إذا كان رجل مجتهد في مذهب إمام كما ذكر ولم يكن مستقلاً بالفتيا عن نفسه ، فهل له أن يفتي بقول ذلك الإمام وجهان : أحدهما نعم ويكون متبعه مقلداً للميت لا له . والثاني لا لأنه مقلد له لا للميت ، والسائل إنما أراد الاستفتاء على قول الميت . والأوّل أصح وعليه ما نقل عن القفال في فتاويه

أنه قال في مسألة بيع صاع من صبرة مجهولة الصيغ نص الشافعي على الجواز وعندي لا يجوز فقيل: كيف كان يفتي في هذه المسألة؟ فقال: على مذهب الشافعي فإن من يسألني إنما يسأل عن مذهب الشافعي لا عن مذهبي .

الحالة الثانية — أن يكون مجتهداً متقيداً في مذهب إمامه ، مستقلاً بتقرير أصوله بالدليل غير أنه لا يتجاوز في أدلته أصول إمامه وقواعده وشروطه ، عالماً بالفقه وأصوله وأدلة الأحكام تفصيلاً ، بصيراً بمسالك الأئمة والمعاني ، تام الأرياض في التخريج والاستنباط ، قيمياً بالخلق ما ليس منصوصاً عليه لإمامه بأصوله ، ولا يعرى عن شوب تقليد له لإخلاله ببعض أدوات المستقل بأن يخل بالحديث أو العربية ، وكثيراً ما أخل بهما المقيّد ، ثم يتخذ أصول إمامه أصولاً يستنبط منها كفعل المستقل بنصوص الشرع ، وربما اكتفى في الحكم بدليل إمامه ، ولا يبحث عن معارض كفعل المستقل في النصوص ، وهذه صفة أصحابنا أصحاب الوجوه ، وعليها كان الأئمة من أصحابنا أو أكثرهم ، والمعامل بفتوى هذا مقلد لإمامه لا له ، لأن معوله على صحة إضافة ما يقول إلى إمامه لعدم استقلاله بتصحيح نسبه إلى الشارع بلا واسطة إمامه . قال بعضهم : والظاهر اشتراط معرفته بما يتعلق بذلك من حديث ونحوه ولغة انتهى . ثم ظاهر كلام الأصحاب أن من هذا حاله لا يتأذى به بفرض الإنكفافية . قال ابن الصلاح : ويظهر تأذي الفرض به في الفتوى ، وإن لم يتأذى في إحياء اليوم التي منها استمداد الفتوى لأنه قام فيها مقام إمامه المستقل فهو يؤذي إليه ما كان يتأذى به الفرض حين كان حياً قائماً بالفرض منها ، وهذا مفرج على الصحيح وهو جواز تقليد الميت ، ثم قد يستقل المقيّد في مسألة أو باب خاص كما تقدم ، وله أن يفتي بما لا نص فيه لإمامه بما يخرج به على أصوله ، هذا هو الصحيح الذي عليه العمل ، وإليه منزع المفتين من مدّ بطويلة ، ثم إذا أفتى بتخرجه فاستفتي مقلد لإمامه لا له ، هكذا قطع به إمام الحرمين في كتابه النبائي . قال ابن الصلاح : وينبغي أن يخرج هذا على خلاف حكم الشيخ

أبو إسحاق وغيره أن ما يخرجهم أصحابنا هل يجوز نسبته إلى الشافعي؟ والأصح أنه لا ينسب إليه . ثم تارة يخرج من نص معين لإمامه ، وتارة لا يبيده فيخرج على أصوله بأن يجد دليلًا على شرط ما يحتاج به إمامه فيفتي بوجهه ، فإن نص إمامه في مسألة على شيء ونص في مسألة تشبهها على خلافه فخرج من أحدها إلى الآخر سمي قولاً مخرجاً ، وشرط هذا التخريج أن لا يجد بين نصيه فرقاً ، فإن وجده وجب تقريرها على ظاهرها ، ويختلفون كثيراً في القول بالتخريج في مثل ذلك لأختلافهم في إمكان الفرق . قال شيخ الإسلام النووي : وأكثر ذلك يمكن فيه الفرق وقد ذكره . انتهى . وقد بسطت الكلام على القول المخرج في غير هذا الكتاب .

الحالة الثالثة — أن لا يبلغ رتبة أصحاب الوجوه لكنه فقيه النفس ، حافظ مذهب إمامه ، عارف بأدلة ، قائم بتقريرها ، يصور ويحرر ويقرر ويمهد ويزيف ويرجح ، لكنه قصر عن أولئك لقصوره عنهم في حفظ المذهب والارتياض في الاستنباط أو معرفة الأصول ونحوها من أدواتهم ، وهذه صفة كثير من المتأخرين إلى أواخر المائة الرابعة المصنفين الذين رتبوا المذهب وحرروه وصنفوا فيه تصانيف فيها معظم اشتغال الناس اليوم ولم يلحقوا الذين قبلهم في التخريج . وأما فتاويهم فكانوا يتبسطون فيها تبسطاً أولئك أو قريباً منه ، وقيسون غير المنقول عليه غير مقتصرين على القياس الجلي ، وربما تطرق بعضهم إلى تخريج قول واستنباط وجه أو احتمال ، وفتاويهم مقبولة ، ومنهم من جمعت فتاويه ، ولا تبلغ في التحاقها بالمذهب مبلغ فتاوي أصحاب الوجوه .

الحالة الرابعة — أن يقوم بحفظ المذهب ونقله وفهمه في أَلُوضحات والمشكلات ولكن عنده ضعف في تقرير أدلته ، وتحرير أقبيسه ، فهذا يعتمد نقله وفتواه فيما يمكنه من مسطورات مذهبه من نصوص إمامه ، وتوزيع المجتهدين في مذهبه وتخريجهم ، وله فيما لا يبيده منقولاً إذا وجد في المنقول ما هو في معناه بحيث يذرك بغير كبير فكر وتأمل أنه لا فرق بينها أن يلحقه به ويفتي به ،

وكذا ما يعلم أندراجه تحت ضابط مذهب ، وما ليس كذلك يجب إمساكه عن الفتوى فيه ، ومثل هذا يقع نادراً في حق المذكور ، إذ يبعد كما قال إمام الحرمين أن تقع مسألة لم ينص عليها في المذهب ولا هي في معنى المنصوص ولا مندرجة تحت شيء من ضوابط المذهب ، وشرطه كونه فقيه النفس إذا حفظ وافق الفقه . قال ابن الصلاح : وينبغي أن يكتفي في حفظ المذهب في هذه الحالة والتي قبلها بكون المعظم على ذهنه ، فيتمكن لدربته من الوقوف على الباقي على قرب انتهى .

فصل

هذه أصناف الفتن وهي خمسة ، وكل صنف منها يشترط فيه حفظ المذهب ، وفقه النفس . فمن تصدى للفتيا وليس بهذه الصفة فقد بآء بأمر عظيم ، ولقد قطع إمام الحرمين وغيره بأن الأصولي الماهر التصرف في الفقه لا يحل له الفتوى لمجرد ذلك ، ولو وقعت له واقعة لزمه أن يسأل عنها ، ويلتحق به التصرف النظار البحوث من أئمة الخلاف وفحول المناظرين ، لأنه ليس أهلاً لإدراك حكم الواقعة استقلالاً لقصور آله ، ولا من مذهب إمام لعدم حفظه له على الوجه المعتبر ، فإن قيل من حفظ كتاباً أو أكثر في المذهب وهو قاصر لم يتصف بصفة أحد معن سبق ولم يجد العامي في بلده غيره هل له الرُّجوع إلى قوله ؟ فأجواب : إن كان في غير بلده مُفتٍ يجد السبل إليه وجب التوصل إليه بحسب إمكانه ، فإن تعذر ذكر مسألة للقاضي ، فإن وجدها بعينها في كتاب موثوق بصحته وهو ممن يقبل خبره نقل له حكمها بنصه ، وكان العامي فيها مقلداً صاحب المذهب : قال ابن الصلاح : هذا وجدته في ضمن كلام بعضهم والدليل يعضده ، وإن لم يجدها مسطورة بعينها لم يقسها على مسطورة عنده وإن اعتقد أن لا فارق بينهما ، لأنه قد يتوهم ذلك في غير موضعه . فإن

قيل : هل لمقلد أن يفتي بما هو مقلد فيه ؟ قلنا : قطع أبو عبد الله الحليسي وأبو محمد الجويني وأبو المحاسن الرؤياني وغيرهم بتحريمه . وقال القفال المروزي : يجوز . قال أبو عمرو بن الصلاح : وقول من منعه معناه لا يذكره على صورة من يقوله عند نفسه ، بل يضيفه إلى إمامه الذي قلده ، فعلى هذا : من عددناه من المقلدين المقلدين ليسوا مفتين حقيقة ، لكن لما قاموا مقامهم وأدوا عنهم عدوا معهم ومنذلهم أن يقولوا مثلاً : مذهب الشافعي كذا ونحو ذلك ، ومن ترك منهم إلاضافة فهو اكتفاء بالمعلوم من الحال عن التصريح به ، ولا بأس بذلك إذن ، وذكر الماوردي فيما إذا عرف حكم حادثة بنى على دليلها ثلاثة أوجه : أحدها يجوز أن يفتي ويجوز تقليده ، لأنه وصل إلى علمه كوصول العالم . والثاني يجوز إن كان دليلها كتاباً أو سنة ، ولا يجوز إن كان غيرها . والثالث لا يجوز مطلقاً ، وهو الأصح ، والله أعلم .

فصول

لا يجوز لمجتهد أن يقلد مجتهداً ليعمل أو يفتي أو يقضي به لتمكنه من الاجتهاد الذي هو أصل التقليد ، ولا يجوز العدول عن الأصل إلى بدله كما في الوضوء والتيمم . وقيل : يجوز له التقليد فيه لعدم علمه به الآن . وقيل : يجوز للقاضي لحاجته إلى فضل الخصومة المطلوب نجاحه بخلاف غيره . وقيل : يجوز تقليد من هو أعلم منه . وقيل : يجوز عند ضيق الوقت وخوف الفتور لما يسأل عنه . وقيل : يجوز فيما يخصه دون ما يفتي به غيره ، والأصح جواز الاجتهاد للنبي صلى الله عليه وسلم ووقوعه لقوله تعالى : (مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أُمْرٌ حَتَّى يُخَيَّرَ فِي الْأَرْضِ) . (عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذِنْتَ لِزُبَيْرٍ) . عوتب على استبقاء أمرى بدر بالفداء ، وعلى الأذن لمن ظهر نفاقهم في التخلف عن غزوة تبوك ، والعتاب لا يكون فيما صدر عن وحي ، فيكون عن اجتهاد ، والأصح أن اجتهاده لا يخطئ ، وليس العتاب المأثراً في الآيتين لكونه صدر عن خطأ ، بل للتنبيه

على ترك الأولى إذ ذاك ، والأصح أن الاجتهاد جائز في عصره صلى الله عليه وسلم وأنه وقع ، لأنه صلى الله عليه وسلم حكم سعد بن معاذ في بني قريظة فقال : تقتل مقاتلهم وتسي ذراريهم . فقال صلى الله عليه وسلم : لقد حكمت بحكمهم . والأصح أن الله تعالى في مسائل الاجتهاد حكماً معيناً قبل الاجتهاد ، وأن عليه امانة ، وأن المجتهد مكلف بإصابته ، وإن المخطئ لا يأثم بل يؤجر لبدله وسعة في طلبه . قال صلى الله عليه وسلم : من اجتهد وأصاب فله أجران ومن اجتهد وأخطأ فله أجر واحد فإن قصر أتم . وأعلم أن للمصيب في العقليات أجراً واحداً قطعاً ، وهو من صادف الحق فيها لتعنيته في الواقع ، والمخطئ فيها آثم إجتماعاً بل كافر إن نفى الإسلام كله أو بعضه ، وللمصيب في عقليات فيها قاطع من نص أو إجماع واحد قطعاً ، وقيل على الخلاف فيها لا قاطع فيه ، والراجح فيه أنه واحد للخبر المأثور .

النوع الثاني

في أحكام المفتي وآدابه ، وفيه مسائل

إحداها — الإفتاء في أصله فرض كفاية ، فإذا سئل وليس في الناحية غيره تعين عليه الجواب ، وإلا فإن كان فيها غيره وحضر الجواب في حقها فرض كفاية ، وإن لم يحضر إلا واحد فوجبان : أصحها لا يتعين لما سبق ، والثاني يتعين ، وهما كالوجهين في مثله في الشهادة ، ولو سأل عامي عما لم يقع لم يجب جوابه الثانية — إذا تغير اجتهداه ، وعلم المقلد من مستفتي وغيره برجوعه عمل بقوله الثاني ، فإن لم يكن عمل بالأول لم يجر العمل به ، وإن كان عمل قبل رجوعه وجب نقضه إن خالف دليلاً قطعاً ، فإن كان في محل اجتهاد لم يلزمه نقضه لأن الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد ، نعم لو نكح المجتهد امرأة خالها ثلاثاً رأه الخلع فصحاً مثلاً ، أو أمسك امرأة رأى أنها لم تطلق منه ثم تغير اجتهاده

لزمه مفارقتها احتياطاً للإيضاح ، وكذا لو فعل المقلد ذلك ثم تغير اجتهاد مقلده على الصحيح ، ولو قال مجتهد آخر : أخطأ بك من قلدته فلا أثر لقوله وإن كان أعلم إن كانت مسألة اجتهادية ، وإذا كان يفتي على مذهب إمام معين فرجع لكونه بان له مخالفة نص مذهب إمامه وجب نقضه ولو كان في محل الاجتهاد أيضاً ، لأن نص إمامه في حقه كنص الشارع في حق المجتهد المستقل ، أما إذا لم يعلم المستفتي برجوع المفتي فكأنه لم يرجع في حقه ، ويلزم أئمتي إعلامه برجوعه قبل العمل ، وكذا بعده حيث يجب النقض . وإن عمل بفتواه في إثماني ثم بان أنه أخطأ وخالف القاطع فعن الأستاذ أبي إسحاق كما حكاه ابن الصلاح أنه يضمن إن كان أهلاً للفتوى ، وإلا فلا لأن المستفتي قصر . قال شيخ الإسلام النووي : وهو مشكل وينبغي أن يخرج الضمان على قولي الغرور المعروفين في بابي النصب والأكاح وغيرها أو يقطع بعدم الضمان ، إذ ليس في الفتوى إثم ولا إجمال انتهى .

الثالثة — إذا أفنى في حادثة ثم حدثت مثلها ، فإن ذكر الفتوى الأولى ودليها بالنسبة إلى أصل الشرع إن كان مستقلاً أو إلى مذهبه إن كان منتسباً . أفنى بذلك بلا نظر ، وإن ذكرها ولم يذكر دليلها ولا طراً ما يوجب رجوعه فقيل : له أن يفتي بذلك ، والأصح وجوب تجديد النظر ، ومثله القاضي إذا حكم بالاجتهاد ثم وقعت المسألة ، وكذا تجديد الطلب في التيمم والاجتهاد في القبلة وفيهما الوجهان . قال القاضي أبو الطيب في تعليقه في باب استقبال القبلة : وكذا العملي إذا وقعت له مسألة فسأل عنها ، ثم وقعت له فيلزمه السؤال ثانياً ، يعني على الأصح قال : إلا أن تكون مسألة يكثر وقوعها ، ويشق عليه إعادة السؤال عنها فلا يلزمه ذلك ، ويكفيه السؤال الأول للمشفقة .

الرابعة — يحرم أن يتساهل في الفتوى كأن يسرع ولا يتثبت قبل استيفاء الفكر والنظر فيها ، أو تصمله أغراض فاسدة على تتبع الحيل المحرمة أو المكروهة وإهمك بالشبه طلباً للترخيص لمن يروم نفعه ، أو التغليظ على من يروم ضربه

فإن تقدمت معرفته بالمسؤول عنه فلا بأس بالإسراع ، وعلى هذا يُحمل ما نُقل عن أئمة الماضين من المبادرة أحياناً ، أو صح قصده فأحتسب في طلب حيلة لا شبهة فيها ليخلص بها المستفتي من ورطة بين ونحوها ، فذلك حسن وعليه يحمل ما جاء عن بعض السلف من نحو هذا وكناه دليلاً لقوله تعالى لا يرب : (وَخُذْ بِيَدِكَ ضِفْئاً فَأَضْرِبْ بِهِ وَلَا تَحْنُثْ) لما حلف ليضربن أمراًته مائة جلدة . وقد قال سفيان الثوري : إنما العلم عندنا بالرخصة من ثقة ، فأما التشديد فيحسنه كل أحد ، ومن الحيل التي فيها شبهة ويذم فاعلمها ، الحيلة السريعية في مسألة الطلاق ، وعن بعض العلماء : لا يعمل بها إلا فاسق ، ومن عُرف بالتساهل لم يجوز أن يُستفتى .

الخامسة — ينبغي أن لا يُفتي في حال يُغير خلقه ، ويشغل قلبه ، ويمنعه من التأمل كغضب وجوع وعطش ، وحزن وفرح غالب ، ونعاس وملالة ، ومرض مُقلق وحرّ مزعج ، وبرد مؤلم ، ومدافعة الأخبثين ونحو ذلك ، فإن أفتى في بعض هذه الأحوال معتقداً أنه لم يمنعه من درك الصواب صحت فتواه مع الكراهة لما فيه من المخاطرة ، فإنه يعتقد أنه حقق المسألة والأمر بخلافه .

السادسة — الأولى للمتصدي للفتوى أن يتبرع بذلك ، ويجوز أن يأخذ عليه رزقاً من بيت المال ، إلا أن يتعين عليه وله كفاية فيحرم على الصحيح ، ثم إن كان له رزق لم يجوز أخذ أجره أصلاً ، وإلا فليس له الأخذ من أعيان المستفتين على الأصح كالحاكم . قال الشيخ أبو القاسم القزويني من أصحابنا : له أن يقول يلزمي أن أفتيك قولاً لا بكتابة ، فإن أستاجره عليها جاز وكره ، ثم على هذا فينبغي أن لا يأخذ إلا قدر أجره كتابة ذلك القدر ولو لم يكن فتوى . قال الصيمري والخطيب : لو اتفق أهل البلد على أن يجعلوا له رزقاً من أموالهم ليتفرغ لهم جاز .

وأما الهدية فيجوز قبولها له بخلاف الحاكم . قال ابن الصلاح : ينبغي أن تحرم إن كانت رشوة على أن يفتيه بما يريد ، وعلى الإمام أن يفرض من بيت

العمال لمن نصب لتدريس الفقه والفتوى في الأحكام ما يفنيه عن التكسب والاجتراف . روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه أعطى كل رجل ممن هذه صفته مائة دينار في السنة .

السابعة — لا يجوز أن يفتي فيما يتعلق بالألفاظ كالأيمان والأقرار والأوصايا ونحوها إلا لمن كان من أهل بلد الألفاظ أو خبيراً بمرادهم في العادة فتنبه له فإنه مهم .

الثامنة — لا يجوز لمن كانت فتواه نقلاً لمذهب إمام إذا اعتمد الكتب أن يعتمد إلا على كتاب موثوق بصحته ، وبأنه مذهب ذلك الإمام ، وقد تحصل له الثقة من نسخة سقيمة في بعض المسائل إذا كان الكلام منتظماً وهو فطن لا يخفى عليه موضع الإسقاط والتغيير . قال شيخ الإسلام : لا يجوز له أن يعتمد على مذهب الشافعي إذا اعتمد النقل أن يكتب بمصنف ومصنفين ونحوهما من كتب المتقدمين وأكثر المتأخرين ، لكثرة الاختلاف بينهم في الجزم والترجيح ، وهذا مما لا يتشكك فيه من له أدنى أنس بالمذهب ، بل قد يجزم بنحو عشرة من المصنفين بشيء وهو شاذ بالنسبة إلى الراجع في المذهب ، ومخالف لما عليه الجمهور .

التاسعة — سبأ في قول الشافعي : إذا صح الحديث فهو مذهبي ، وهذا من قواعد التي أنفرد بها ، وإذا قلت قولاً فأنا راجع عن قولي قائل بذلك الحديث وفي لفظ : فاضربوا بقولي ألقاط ، وهو صريح في أن مذهبه ما دل عليه الحديث لا قول المخالف له ، فيجوز للفتيا بالحديث على أنه مذهبه ، ولكن ليس لكل فقيه أن يعمل بما يراه حجة من الحديث حتى ينظر هل له معارض أو ناسخ ونحو ذلك أم لا إن كان أهلاً للاجتهاد ، ويسأل من يعرف ذلك ممن هو أهل فإن لم يجد أحداً يسأله ، ووجد في قلبه حزاة من مخالفة الحديث فالمختار أنه إن لم يكن أهلاً للاجتهاد في المذهب لم يجز له العمل به لاجتماع أن يكون قد خفي عليه هذا . وقد قيل لابن خزيمة : هل تعرف سنة رسول الله صلى الله

عليه وسلم في الحلال والحرام لم يودعها الشافعي كتابه ؟ قال : لا ، والله أعلم .
 العاشرة — يجوز للمفتي المنتسب إلى مذهب أن يفتي بمذهب آخر في مسألة
 إن كان مجتهداً فأداه اجتهاده إلى المذهب الآخر فيها ، أما غير المجتهد
 فلا يجوز أن يفتي بغير مذهب مقلده إن كان ذلك المذهب أوسع واسهل ،
 وإن كان أحوط فالظاهر الجواز ، ثم عليه بيان ذلك في فتواه .

الحادية عشرة — ليس للمفتي والعامل على مذهب الشافعي في مسألة ذات
 قولين أو وجهين أن يفتي أو يعمل بما شاء منها من غير نظر ، بل عليه في
 القولين أن يعمل بالمتأخر منها إن علمه ، وإلا فبالذي رجحه الشافعي ، وإلا
 لزمه البحث عن أرجحها ، فإن كان أهلاً للترجيح استقل به متعتقاً ذلك من
 نصوص الشافعي وما أخذ وقواعده ، وإلا فليقلعه عن الأصحاب الموصوفين بهذه
 الصفة والاعتوقف . أما الوجهان فيعرف أرجحهما بما سبق إلا أنه لا اعتبار بالمتأخر
 إلا إذا وقع عن شخص واحد ، وإن كان أحدهما منصوباً للشافعي والآخر مخرباً
 فالمنصوص راجح غالباً ، ولو وجد من ليس أهلاً للترجيح خلافاً في الأرجح
 اعتمد ما صححه الأكثر والأعلم والأورع ، فإن تعارض أعلم وأورع قدم
 الأعلم ، فإن لم يبلغه عن أحد ترجيح اعتبر صفات الناقلين للقولين ، والناقلين
 للوجهين ، فمرواه البويطي والمزني والزيغ المرادي مقدم عند أصحابنا على
 ما رواه الزيغ الجيزي وحرمة ، ويترجح أيضاً ما وافق أكثر أئمة المذهب ،
 وكذا ما وافق من القولين مذهب أبي حنيفة على الصحيح إن لم يجد مرجحاً
 بما سبق ، ولو تعارض جزم مصنفين فتعارض الوجهين ، ولو جزم ثالث
 مساوٍ لأحدهما بخلافها رجحناها عليه ، ونقل العراقيين لنصوص الشافعي وقواعد
 مذهبه ووجوه المتقدمين أثبت من نقل الخراسانيين غالباً . ومما ينبغي
 أن يرجح به أحد القولين كون الشافعي ذكره في بابه ومطنته والآخر مستطرداً
 في باب آخر ، ووجوه الترجيح كثيرة لا يسع هذا المختصر استيعابها .

الثانية عشرة — يكره للمفتي أن يقتصر في جوابه على ذكر الخلاف كقوله :
في المسألة قولان ، أو وجهان ، أو روايتان ، أو خلاف ، أو يقول يرجع إلى رأي
القاضي ونحو ذلك ، فإنه ليس بجواب ، ومقصود المستفتي بيان ما يعمل به
فينبغي أن يجزم بما هو الراجح ، فإن لم يظهر له أن تظهر ظهوره ، أو امتنع من الإفتاء
في ذلك كما كان جماعات من كبار أصحابنا يمتنعون من الإفتاء في حنث الناسي .
وقيل : يأخذ بالأحوط .

الثالثة عشرة — يجوز له أن يفتي وهناك أفضل منه إذا كملت أهليته ،
فقد كانت جماعة من الصحابة يفتون على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، منهم
الخلفاء الأربعة رضي الله عنهم ، وجماعة من التابعين يفتون على عهد الصحابة
منهم سعيد بن المسيب . وقد أخبر شيخنا شيخ الإسلام تقي الدين بن قاضي
عجلون عن أخيه شيخ الإسلام نجم الدين أنه جمع أئمة الذين أفتوا في عهد
سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في قوله :

لقد كان يفتي في زمان نبينا	مع أئمة الخلفاء الراشدين أئمة
معاذ وعمار وزيد بن ثابت	أبي ابن مسعود وعوف حذيفة
ومنهم أبو موسى وسلمان حبرهم	كذلك أبو الدرداء وهو تامة
وأفتى براه أبو بكر الرضى	وصدقه فيها وتلك مزينة

النوع الثالث

في آداب الفتوى ، وفيه مسائل

إحداها — يلزم المفتي أن يبين الجواب بياناً يزيل الإشكال ، ثم له الاختصار على الجواب شفاهاً ، فإن لم يعرف لسانه كفاه ترجمة ثقة واحد ، وله الجواب كتابة وإن كانت على خطر . وكان القاضي أبو حامد كثير الهرب من الفتوى في الرقاع .

الثانية — أن تكون عبارته واضحة يفهما العامة ، ولا يزدريها الخاصة وليحتذر عن القلاقة والاستهجان ، وإعراب غريب أو ضعيف ، وذكر غريب لغة ، ونحو ذلك .

الثالثة — إذا كان في المسألة تفصيل ، لا يطلق الجواب فإنه خطأ ، ثم له أن يستفصل السؤال إن حضر ، ويبعد السؤال في رُقعة أخرى إن كان السؤال في رُقعة ثم يجيب ، وهذا أولى وأسلم ، وله أن يقتصر على أحد الأقسام إذا علم أنه الواقع للسائل ، ثم يقول هذا إذا كان الأمر كذا ، وله أن يذكر الأقسام في جوابه ، ويذكر حكم كل قسم ، لكن هذا كرهه أبو الحسن القاسبي من أئمة المالكية وغيره وقالوا : هذا تعليم للناس الفجور ، وإذا لم يجد المفتي من يسأله فصل له الأقسام ، وأجتهد في بيانها .

الرابعة — إذا كان في الرُقعة مسائل فألأحسن ترتيب الجواب على ترتيب السؤال ، ويجوز ترك الترتيب ويشبه معنى قوله تعالى : (يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ) الآية ، وليس أدباً يكون السؤال بخط المفتي ، ويجوز أن يكون باملأته ، وكان الشيخ أبو إسحاق أحياناً يكتب السؤال على ورق له ، ثم يكتب الجواب ، وليس له أن يكتب الجواب على ما علمه من صورة الواقعة ، فإن أراد خلافه قال : إن كان الأمر كذا فجوابه كذا ، وليصبر المفتي على تفهم الجواب للمستفتي ، فنبأه

عَلَى ذَلِكَ جَزِيلٌ ، وَلِيَكُن تَأْمَلُهُ لِلرُّقْعَةِ شَافِيًا ، وَيَعْنِي فِي آخِرِ الْكَلَامِ أَشَدَّ
فَإِنَّ السُّؤَالَ فِي آخِرِهَا ، وَقَدْ يَتَقَيَّدُ جَمِيعُ الْكَلَامِ بِكَلِمَةٍ فِي آخِرِهَا وَيَقُولُ عَنْهَا .
قَالَ الصِّمْرِيُّ : وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ تَوَقُّفُهُ فِي الْمَسْأَلَةِ السَّهْلَةِ كَالصَّعْبَةِ لِيَعْتَادَهُ ،
وَكَانَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ يَفْعَلُهُ ، وَإِذَا وَجَدَ فِيهَا كَلِمَةً مُشْتَبِهَةً سَأَلَ الْمُسْتَفْتِي عَنْهَا
وَنَقَطَهَا وَضَبَّهَا ، وَإِنْ وَجَدَ لَهَا فَاحِشًا أَوْ خَطَأً يَحِيلُ الْمَعْنَى أَصْلَحَهُ ، وَإِنْ رَأَى
بَيَاضًا فِي أَثْنَاءِ سَطْرٍ أَوْ آخَرِهِ خَطَّ عَلَيْهِ أَوْ شَغَلَهُ ، لِأَنَّهُ رُبَّمَا قَصَدَ الْمَغْفِي بِالْإِبْدَاءِ
فِي كِتَابِ الْبَيَاضِ بَعْدَ فَتْوَاهُ مَا يَفْسِدُهَا كَمَا يُقَالُ : إِنَّهُ كَتَبَ إِلَى الْقَاضِي أَبِي حَامِدٍ :
مَا تَقُولُ فِيمَنْ مَاتَ وَخَلَّفَ بَنَاتًا وَابْنًا عَمًّا ؟ فَأَجَابَ لِلْبَنَاتِ النِّصْفَ وَالْإِبْنِ
لَا بَنَ الْعَمِّ ، فَأُلْحِقَ بِمَوْضِعِ الْبَيَاضِ وَأَبَا وَغُلَّطَ فِي الْجَوَابِ . وَيَسْتَحِبُّ أَنْ يقرأَهَا عَلَى
حَاضِرِيهِ الْمُتَأَهِّلِينَ لِذَلِكَ وَيُشَاوِرُهُمْ وَيُبَاحِثُهُمْ بِرُفْقٍ وَإِنْ كَانُوا تَلَامِذَهُ ،
لِلْإِقْتِدَاءِ بِالسَّلَفِ ، وَرَجَاءُ ظُهُورِ مَا يَخْفَى عَلَيْهِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِيهَا مَا يَقْبَحُ
إِبْدَاءَهُ ، أَوْ يَرِيدُ السُّأَالَ كِتْمَانَهُ ، وَلِيَكْتَسِبَ الْجَوَابَ بِمُخْطَاطٍ وَاضِحٍ وَسَطٍ
لَا دَقِيقَ خَافٍ ، وَلَا غَلِيظَ جَافٍ ، بِقَلَمٍ صَحِيحٍ غَيْرِ حَافٍ ، وَأُسْتَحِبُّ بَعْضُهُمْ أَنْ
لَا يَتَخْتَلَفَ أَقْلَامُهُ خَوْفًا مِنَ التَّزْوِيرِ وَلَثَلَا يَشْتَبِهَ خَطُّهُ ، وَإِذَا كَتَبَهُ أَعَادَ نَظْرَهُ
فِيهِ خَوْفًا مِنْ اخْتِلَالٍ وَقَعَ فِيهِ وَإِخْلَالٍ بِبَعْضِ الْمُسْئُولِ عَنْهُ ، وَيَخْتَارُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ
قَبْلَ كِتَابَةِ اسْمِهِ وَخَتْمِ الْجَوَابِ .

الخامسة — إِذَا كَانَ هُوَ أَوَّلُ مَنْ يَجِيبُ عَلَى السُّؤَالِ فَجَرَتْ الْعَادَةُ قَدِيمًا
وَحَدِيثًا بِأَنْ يَكْتُبَ فِي حَاشِيَةِ الْأَنْحَاةِ الْيُسْرَى مِنَ الرُّقْعَةِ ، وَلَا يَكْتُبُ فَوْقَ
الْبَسْمَلَةِ بِحَالٍ ، وَيَسْتَحِبُّ عِنْدَ إِرَادَةِ الْإِفْتَاءِ أَنْ يَسْتَعِيذَ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ،
وَيُسَمِّيَ اللَّهَ تَعَالَى ، وَيُصَلِّيَ عَلَى مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَيَدْعُو وَيَقُولُ : (رَبِّ
اشْرَحْ لِي صَدْرِي وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي وَأَحْلِلْ عَقْدَةَ مِنْ لِسَانِي يَفْقَهُوا قَوْلِي) ، وَنَحْوُ
ذَلِكَ . وَجَاءَ عَنْ مَكْحُولٍ وَمَالِكٍ أَنَّهَا كَانَا لَا يَفْتَيَانِ حَتَّى يَقُولَا : لَا حَوْلَ
وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ . وَعَنْ بَعْضِهِمْ أَنَّهُ كَانَ بَعْدَ الْأَسْتِعَاذَةِ يَقُولُ : (سُبْحَانَكَ
لَا إِلَهَ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا) الْآيَةَ . (فَفَهْمُنَاهَا سَلِيمَان) الْآيَةَ . وَيُصَلِّيُ وَيُسَلِّمُ

على محمد وآله وصحبه وسائر النبيين والصالحين ، ويدعو ألهم وقني وسدذي وأجمع لي بين الصواب والثواب ، وأعذني من الخطأ والحرمان آمين ، فإن لم يأت بذلك عند كل فتوى فليأت به عند أول فتوى يُفتيها في يومه مضاقاً إليه سورة الفاتحة وآية الكرسي وما تيسر ، فمن تأخر على ذلك كان موثقاً في فتاويه انتهى . وقال بعضهم : ويستحب أن يكتب في أول فتواه الحمد لله ، أو الله الموفق ، أو حسبنا الله ، أو حسبي الله ، أو الجواب وبالله التوفيق ، ونحوه وحذفه آخرون ، قال الصيغري : لو عمل ذلك فيما طال من المسائل واشتمل على فصول وحذف في غيرها كان حسناً . قال شيخ الإسلام النووي : المختار قول ذلك مطلقاً ، وأحسنه الابتداء بالحمد لله لحديث كل أمر ذي بال ، ويقول بلسانه ويكتبه ويحتم جوابه كما قال الصيغري بقوله : والله أعلم ، أو بالله التوفيق ، وليكتب بعده : كتبه أو قاله فلان بن فلان الفلاني فينتسب إلى ما يعرف به من قبيلة أو بلد أو صفة أو غير ذلك ثم إلى مذهبه ، فإن كان مشهوراً بالأمم فلا بأس بالاختصار عليه ، وإذا تعلقت الفتوى بالسلطان يدعوله بالصلاح أو التوفيق أو التسديد ونحو ذلك ، ويكره الدعاء له بطول البقاء كما قاله شيخ الإسلام النووي نقلاً عن أبي جعفر النحاس قال بعضهم : هي تحية الزنادقة ، وفي صحيح مسلم في حديث أم حبيبة رضي الله عنها إشارة إلى أن الأولى ترك نحو هذا الدعاء بطول البقاء وأشباهه ، قال بعضهم : يكتب الملقى بالمداد دون الخبر خوفاً من الخلق قال : والمستحب الخبر لا غير ، قال شيخ الإسلام النووي : لا يختص واحد منها بالاستحباب بخلاف كتب العلم ، فلمستحب فيها الخبر لأنها تراد للبقاء والخبر انتهى .

السادة — ينبغي أن يختصر جوابه غالباً بحيث تفهمه العامة فمما جلباً قال صاحب الحاوي : يجوز أو لا يجوز ، أو حق أو باطل . وحكي عن القاضي أبي حامد أنه كان يختصر غاية ما يمكن ، واستغنى في مسألة آخرها يجوز أم لا ؟ فكتب لا ، وبالله التوفيق .

السابعة — قال الصِّمْرِي والْخَطِيب : إِذَا سئِلَ عَمَّنْ قَالَ : أَنَا أَصْدَقُ مِنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، أَوْ الصَّلَاةُ لَعَبٌ ، وَشَبَّهَ ذَلِكَ أَيْ مِمَّا يَقْتَضِي إِرَاقَةَ دَمِهِ فَلَا يَبَادُرُ بِقَوْلِهِ : هَذَا حَلَالُ الدِّمِّ ، أَوْ عَلَيْهِ الْقَتْلُ ، بَلْ يَقُولُ : إِنْ ثَبَتَ هَذَا بِإِقْرَارِهِ أَوْ بَيِّنَةٍ اسْتَحْبَاهُ السُّلْطَانُ ، فَإِنْ تَابَ قَبْلَ تَوْبَتِهِ وَإِلَّا فَعَلَ بِهِ كَذَا وَكَذَا وَأَشْبَحَ الْقَوْلُ فِي ذَلِكَ ، وَإِنْ سئِلَ عَنْ شَيْءٍ يَحْتَمِلُ الْكُفْرَ وَعَدَمَهُ قَالَ : يَسْأَلُ هَذَا الْقَائِلُ فَإِنْ قَالَ : أَرَدْتُ كَذَا فَالْجَوَابُ كَذَا ، أَوْ كَذَا فَالْجَوَابُ كَذَا ، وَإِنْ سئِلَ عَنْ قَتْلِ أَوْ قُلْعِ عَيْنٍ أَوْ غَيْرِهَا احْتِاطَ وَذَكَرَ شُرُوطَ الْقَصَاصِ ، وَإِنْ سئِلَ عَنْ فِعْلٍ مَا يَقْتَضِي تَعْزِيرًا ذَكَرَ مَا يَعْزُرُ بِهِ فَيَقُولُ : ضَرَبَهُ السُّلْطَانُ مَا بَيْنَ كَذَا وَكَذَا وَلَا يَزَادُ عَلَى كَذَا أَنْتَهَى كَلَامُهَا . قَالَ أَبُو الْإِصْلَاحِ : وَلَوْ كَتَبَ عَلَيْهِ الْقَصَاصُ أَوْ التَّعْزِيرُ بِشَرْطِهِ فَلَيْسَ ذَلِكَ بِإِطْلَاقٍ ، بَلْ تَقْيِيدُهُ بِشَرْطِهِ يَحْمِلُ الْوَالِيَّ عَلَى السُّؤَالِ عَنْ شَرْطِهِ وَأَيَّانُ أَوَّلَى ، وَهَذَا يَجْعَلُ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْمَسْأَلِ الْمَحْتَاجَةِ إِلَى شَرْطٍ . قَالَ الصِّمْرِي وَأَبُو الْإِصْلَاحِ : وَإِذَا سئِلَ عَنْ مِيرَاثٍ فَلَيْسَتْ الْعَادَةُ أَنْ يَقُولَ : بِشَرْطٍ فِي الْإِرْثِ عَدَمُ الرِّقِّ وَالْكَفْرِ وَغَيْرِهَا مِنْ مَوَانِعِ الْمِيرَاثِ ، بَلِ الْمَطْلُوقُ مَحْمُولٌ عَلَى ذَلِكَ بِخِلَافِ مَا إِذَا أُطْلِقَ الْإِخْوَةُ وَالْأَخَوَاتُ وَالْأَعْمَامُ وَبَنِيهِمْ فَلَا يَدَّ أَنْ يَقُولَ فِي الْجَوَابِ مِنْ أَبَوَيْنِ أَوْ أَبٍ أَوْ أُمٍّ . وَإِذَا سئِلَ عَنْ مَسْأَلَةٍ عَوَّلَ كَالْمَنْبَرِيَّةِ وَهِيَ زَوْجَةٌ وَأَبْوَانُ وَبَنَاتَانِ فَلَا يَقُولُ : لِلزَّوْجَةِ الثُّلُثُ وَلَا الثُّلُثُ لِأَنَّهُ لَمْ يَطْلُقْ أَحَدٌ مِنَ السُّلْفِ ، بَلْ يَقُولُ : لَهَا الثُّلُثُ عَائِلًا وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَصْهُمٍ مِنْ سَبْعَةٍ وَعَشْرِينَ ، أَوْ لَهَا ثَلَاثَةُ أَصْهُمٍ مِنْ سَبْعَةٍ وَعَشْرِينَ ، أَوْ يَقُولُ مَا قَالَهُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : صَارَتْ لَهَا ثَلَاثَةُ أَصْهُمٍ ، وَإِذَا كَانَ فِي الْمَذْكُورِينَ فِي رُقْعَةٍ الْإِسْتِفْتَاءِ مَنْ لَا يَرِثُ أَفْصَحَ بِسُقُوطِهِ قَالَ : وَسَقَطَ فَلَانٌ ، وَإِنْ كَانَ يَسْقُطُ فِي حَالٍ دُونَ حَالٍ قَالَ : وَسَقَطَ فَلَانٌ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ لثَلَاثَتِهِمْ أَنَّهُ لَا يَرِثُ بِحَالٍ . وَإِذَا سئِلَ عَنْ إِخْوَةٍ وَأَخَوَاتٍ وَبَنِينَ وَبَنَاتٍ فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ : (لِلَّذَكَرِ مِثْلُ حِظِّ الْأُنثَيَيْنِ) فَإِنَّ ذَلِكَ قَدَرٌ يَشْكُلُ عَلَى الْعَامِيِّ بَلْ يَقُولُ : يَتَقَسَّمُونَ التَّرَكَّةَ عَلَى كَذَا وَكَذَا سَهْمًا لِكُلِّ ذَكَرٍ سَهْمَانِ

ولكل أنثى سهم مثلاً هكذا قال الصَّيْمَرِي . قال الشيخ أبو إسحاق : ونحن نجد في تعمد العدول عنه حِزَازَةً في النفس لكونه لفظ القرآن المزيو وأنه قل ما ينفى معناه على أحد . وينبغي أن يكون في جواب مسائل المناسبات شديد التحرز والحفظ وليل فيها : لفلان كذا وكذا بميراثه من أبيه ثم من أمه ثم من أخيه قال الصَّيْمَرِي : وكان بعضهم يختار أن يقول : لفلان كذا وكذا سهماً : بميراثه عن أبيه كذا وعن أمه كذا وعن أخيه كذا قال : وكل هذا قريب ، قال الصَّيْمَرِي وغيره : وحسن أن يقول : تقسم التركة بعد إخراج ما يجب تقديمه من دين أو وصية إن كانا .

الثامنة — ينبغي أن يلصق الجواب بآخر الاستفتاء ولا بدع فرجة لئلا يزد السائل شيئاً يفسدها ، وإذا كان موضع الجواب ملصقاً كتب على موضع الإلصاق ، وإذا ضاق موضع الجواب فلا يكتبه في ورقة أخرى ، بل في ظهرها أو حاشيتها وهي أولى في أرجح الوجوه . وثالثها سؤاؤه والأمر قريب ، وإذا ظهر للمفتي أن الجواب خلاف غرض المستفتي فليقتصر على مشافهته بالجواب بلا كتابة ، وليحذر أن يميل في فتواه مع المستفتي أو خصمه ، ووجوه الميل كثيرة لا تحصى . فنبها أن يكتب في جوابه ما هو له ، ويترك ما هو عليه ، وليس له أن يبدأ في مسائل الدعوى والبيئات بوجوه المخالص منها ، ولا يعلم أحدها ما يدفع به حجة صاحبه كيلا يتوصل بذلك إلى إبطال حق ، وله أن يسأله عن حاه فيما ادعى عليه ، فإذا شرحه له عرفه بما فيه من دافع وغير دافع ، قال الصَّيْمَرِي : وينبغي للمفتي إذا رأى للسائل طريقاً يرشده إليه ويذهب عليه ، يعني ما لم يضر غيره ضرراً يبرح حق ، قال كمن حلف لا ينفق على زوجته شهراً يقول : أعطها من صدقاتها أو قرضاً أو بيتاً ثم تبرئها منه . وكما حكى أن رجلاً قال لأبي حنيفة : حلفت أن أطأ امرأة في نهار رمضان ولا أكفر ولا أعصي فقال : سافر بها ^(١) . قال الصَّيْمَرِي : إذا رأى المفتي المصلحة أن يفتي العامي بما فيه تغليظ

(١) قوله سافر بها مشكل لأنه إن سافر بها بنية الوطء المذكور فهو عاص -

وتشديد وهو مما لا يعتد ظاهره وله فيه تأويلٌ جاز ذلك زجراً وتهديداً في مواضع الحاجة حيث لا يترتب عليه مفسدة ، كما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه سأل رجل عن توبة القاتل فقال : لا توبة له ، وسأله رجل آخر فقال : له توبة ، ثم قال : أما الأول فأرى في عينية إرادة القتل فمنعته ، وأما الثاني فجاء مستكيناً قد قتل فلم أقنطه . وكذا إن سأل رجل فقال : إن قتلت عبدي هل علي قصاص ؟ فواسع أن يقول : إن قتلت عبدك قتلتك ، لأن القتل له معان . ولو سئل عن سب الصحابة هل يوجب القتل ؟ فواسع أن يقول : روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : من سب أصحابي فاقتلوه وبفعل ذلك زجراً للعامة ومن قل دينه ومروءته .

التاسعة — يجب على المفتي أن يقدم الأسبق من رقاع الفتوى ، كما يفعل القاضي في الخصوم ، فإن جاء ودفعه أو جهل السابق أقرع إن لم يحصل إبطاء ومهاياة ، والصحيح تقديم امرأة ومسافر شد رحله ويتضرر بتخلفه عن الرقعة ونحوها . وإذا رأى المفتي خطأ غيره في فتوى ممن هو من أهلها وإن كان دونه ووافق ما عنده كتب تحت خطه : الجواب صحيح أو جوابي كجوابه ونحو ذلك ، وله أن يذكر الحكم بعبارة أخصر وأرشق . وأما إذا رأى فيها خطأ من ليس أهلاً للفتوى . فقال الصيمري : لا يفتي معه ، لأن في ذلك تقريراً لمنكره بل له أن يضرب عليه وإن لم يأذن صاحب الرقعة ، وله أنتهار السائل وزجره وتعريفه قبح ما فعله ، ولا يحبس الرقعة عنده ، وإن رأى فيها اسم من لا يعرفه سأل عنه ، فإن لم يعرفه فله ألا تمتنع ، والأولى أن يشار على صاحبها بإبدالها ، فإن أبى أجابه شفافاً . قال ابن الصلاح : وإذا خاف فتنة من الضرب على فتيا العادم الأهلية ولم تكن خطأ عدل إلى ألا تمتنع من الفتيا معه ، فإن غلبت فتاويه على فتاويه لتغلبه بجاه أو تلبس بحيث صار امتناع المتأهل من الفتيا معه مضراً

— بسفره ، وكيف يترخص بالوطء والترخص لا تناط بالمعاصي ، أما إذا سافر بها لأمر آخر بدخل هذا في ضمنه فلا بأس .

بالمستفتين فليفت معه ، فإن ذلك أهون الضررين ، أما إذا وجد فتياً من هو أهل في مذهبه وهي خطأ فلا يجوز له الامتناع من الإفتاء ، وليقطع الرقعة بإذن صاحبها ، أو يكتب صواب جوابه عند ذلك . قال صاحب الحاوي : لا يسوغ المفتي إذا استفتي أن يتعرض لجواب غيره برده ولا تخطئة ، ويحجب بما عنده من موافقة أو مخالفة .

العاشرة — إذا لم يفهم المفتي السؤال أصلاً ، ولم يحضر صاحب الواقعة فقال الخطيب : ينبغي له أن يرشد المستفتي إلى مفت آخر إن كان ، وإلا فيسكت حتى يعلم الجواب ، وإذا كان في رقعة الاستفتاء مسائل فهم بعضهم دون بعض أجاب عما فهم وسكت عن الباقي ، وإذا فهم من السؤال صورة وهو يحتمل غيرها فليخص عليها في أول جوابه فيقول : إن كان قد قال كذا أو فعل كذا وما أشبه ذلك فالأمر كذا وكذا ، وإلا فكذا وكذا ، وليس ينكر أن يذكر المفتي في فتواه حجة مختصرة قريبة من آية أو حديث ، ومنعه بعضهم ^(١) فرقاً بين الفتيا والتصنيف ، وفصل الصيمري فقال : لا يذكر الحجة إن أفتى عامياً ويذكرها إن أفتى فقيهاً ، قال شيخ الإسلام النووي : وهذا التفصيل أولى فقد يحتاج المفتي إلى أن يشدد ويبالغ فيقول : هذا إجماع المسلمين ، أولاً أعلم في هذا خلافاً ، أو من خالف هذا فقد خالف الواجب وعدل عن الصواب أو الإجماع ، أو فقد أثم أو فسق وعلى ولي الأمر أن يأخذ بهذا ولا يهمل الأمر على حسب ما تقتضيه المصلحة ويوجه الحال . قال ابن الصلاح : وليس للمفتي إذا استفتي في شيء من المسائل الكلامية أن يفتي بالتفصيل ، بل يمنع مستفتيه وسائر العامة من الخوض في ذلك أو في شيء منه وإن قل ، وبأمرهم بأن يقتصروا على الإيمان جملة من غير تفصيل ويقولوا فيها وفي كل ما ورد من آيات الصفات وأخبارها المأثوبة : إن الثابت فيها في نفس الأمر هو اللائق فيها بجلال

(١) هو صاحب الحاوي .

الله ، ونِكُلْ علم تفصيله إلى الله ، فهذا ونحوه هو الصواب من أئمة الفتوى ، وهو سبيل السلف ، وهو أصون وأسلم للامة ، وإذا عزّر ولي الأمر من حاد عن هذه الطريقة فقد تأمى بعمر بن الخطّاب رضي الله عنه في تعزيز صبيح الذي كان يسأل عن المناشآت على ذلك ، والمتكلمون من أصحابنا معترفون بصحة هذه الطريقة ، وأنها أسلم لمن سلمت له ، وأستفتي الغزالي في كلام الله فكان من جوابه : وأما الخوض في أن كلام الله أحرف وصوت أو ليس كذلك فهو بدعة ، وكلّ من يدعو العوام إلى الخوض في ذلك فليس من ائمة الدين ، وإنما هو من المضلين ، وقال في رسالة له : الصواب للمخلق كلهم إلا الشاذ النادر سالوك مسلك السلف في الإيمان المرسل ، والتصدّق بالمجمل بكل ما أنزله الله ، وأخبر به رسوله صلى الله عليه وسلم من غير بحث وتفتيش ، والأشتغال بالتقوى ففيه شغل شاغل . وإذا سئل فقيه عن مسألة في تفسير القرآن فإن كانت تتعلق بالأحكام أجاب عنها ، وكتب خطه بذلك ، كمن يسأل عن الصلاة الوسطى والقرء ومن بيده عقدة النكاح ، وإن كانت ليست من مسائل الأحكام كالسؤال عن التّير والقطمير والنسرين رده إلى أهله ، وكذلك إلى من نصب نفسه له من أهل التفسير ، ولو أجابه شفاها لم يستقبح ، قال شيخ الإسلام النووي رحمه الله : ولو قيل إنه يحسن كتابته للفقهاء العارفين لكان حسناً . وأي فرق بينه وبين مسائل الأحكام ، والله تعالى أعلم .

النوع الرابع

آداب المستفتي وصفته وأحكامه ، وفيه مسائل

إحداها - في صفة المستفتي . كل من لم يبلغ درجة الأمتي فيما يسأل عنه من الأحكام الشرعية ، فهو مستفتٍ مقلد من يفتيه ، والمختار في التقليد أنه قبول قول من يجوز عليه الإصرار على الخطأ بغير حجة على عين ما قبل قوله ،

ويجب عليه الاستفتاء إذا نزلت به حادثة ، فإن لم يجد ببلده من يستفتيه
وجب عليه الرحيل إلى من يفتيه وإن بعدت داره ، وقد رحل خلائق من السلف
في المسألة الواحدة الليالي والأيام .

والثانية — يلزم المستفتي أن يستفتي من عرف علمه وعدالته ، فإن جهلت
فالأصح ألاكتفاءً بستانته ، ولو جهل علمه لزمه البحث عنه ، ولا يجوز
له استفتاء من انتسب للعلم وانتصب للتدريس والأقرء ، وإذا وجب البحث
فهل يفتقر إلى عدد التواتر أم يكفي عدل أو عدلان احتمالان صحيح الغزالي
الثاني ، والذي قاله الأصحاب أنه يجوز استفتاء من استفاضت أهليته ، وإذا
اجتمع أثنان فأكثر ممن يجوز استفتاءهم فله استفتاء من شاء منهم
على الصحيح ، قال أبو عمرو ابن الصلاح : متى أطلع على الأوثق فالأظهر
أنه يلزمه تقليده ، كما يجب تقديم أرجح الدليلين وأوثق الراويين ، فعلى
هذا يلزمه تقليد أوسع العالمين ، وأعلم الورعين ، فإن جهل حاله تغير . والأصح
جواز تقليد الميت مطابقاً ، لأن المذاهب لا تموت بموت أصحابها ، ولهذا يعتد بها
بعدم في الإجماع والخلاف ، ولأن موت الشاهد قبل الحكم لا يمنع الحكم
بشهادته بخلاف فسقه .

الثالثة — هل يجوز للعالم أن يتغير ويقبل أي مذهب شاء ليأخذ برخصه
وعزائمه ؟ قال الشيخ أبو إسحاق : ينظر إن كان منتسباً إلى مذهب معين بني
علي أن العالم له مذهب أم لا وجهان ، أحدهما عند الفقهاء نعم فلا يجوز
مخالفته ، والثاني لا لأن المذهب لعارف الأدلة ، فيجوز أن يستفتي من شاء
من شافعي وحنفي وغيرهما . قال شيخ الإسلام النووي وغيره : ليس له أن
يتبع أي مذهب شاء بمجرد التشهي والميل إلى ما وجد عليه آباءه ، أي ونحوهم
كأهل بلده ، وليس له التمهذب بمذهب أحد من أئمة الصحابة وغيرهم من
الأولين وإن كانوا أعلم وأعلى درجة ممن بعدهم ، لأنهم لم يفتروا لتدوين
العلم وضبط أصوله وفروعه لأشغالهم بمجاهد الكفار لإعلاء كلمة الإسلام ،

فليس لأحد منهم مذهب محرّز، وإنما قام بذلك من جاء بعدهم من الأئمة
 الناقلين المذهبين لمذاهب الصحابة والتابعين، القائمين بتمهيد أحكام الوقائع
 قبل وقوعها، الناهضين بإيضاح أصولها وفروعها كمالك وأبي حنيفة وغيرها،
 ولما كان الشافعي قد تأخر عن هؤلاء الأئمة في العصر، ونظر في مذاهبهم
 ومذاهب من قبلهم نحو نظرهم في مذاهب من قبلهم، فسبرها وخبرها وانتقدها
 واختار راجحها، ووجد من قبله قد كفاه مؤنة التصوير والتأصيل فتفرغ
 للاختيار والترجيح والتكميل والتنقيح، مع كمال معرفته وبراعته في العلوم وترجيحه
 في ذلك على من سبقه، ثم لم يوجد بعده من بلغ محله في ذلك، فكان مذهبه
 أولى المذاهب بالاتباع والتقليد، وهذا مع ما فيه رضي الله عنه من الإنصاف والسلامة
 من القدرح في أحد الأئمة، فذهبه جلي واضح، إذا تأمله العامي وغيره منصفاً قاده
 إلى اختيار مذهب الشافعي والتمذهب به. انتهى ما قالوه. وقولهم رحمهم الله: ثم لم
 يوجد بعده من بلغ محله في ذلك مما لا يمتري فيه ولا يماري فيه المنصف، هذا ومن
 قواعده: إذا صحّ الحديث فهو مذهبي، وفي رواية: فأضربوا بقولي الخاطئ، وفي
 رواية عنه: إذا رأيتم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أثبت فاضربوا على
 قولي وأرجعوا إلى الحديث وخذوا به فإنه قولي، وليست هذه القاعدة لأحد
 غيره، أما الحنفية والمالكية فلا يخرجون عن أقوال إمامهم وتقول أصحابهم
 قيد شبر، وأما الحنابلة فإنهم وإن أخذوا بمجتهدهم كما ذكروا بأصح الأدلة
 فهم مقيدون برواية عن إمامهم توافقه، وإلا فلا يعدون ذلك من المذهب، بل
 اختيار من ذلك المجتهد، وأما الشافعي رضي الله عنه فترك نصه الصريح لصحة
 الحديث، ويكون ما صح فيه الحديث مذهبه لقاعدته المقررة، وناهيك بها
 وحدها، ومن أشهر الأئمة بعده الإمام داود الظاهري والإمام أحمد رضي
 الله عنهما وهما من أتباعه وتلاميذه بلا شك، وهما لم يصحبا الشافعي في مصر
 حين اتسع علمه وألف الكتب الجديدة التي هي مذهبه الآن، وإنما
 أخذاه عن الكتب القديمة، والإمام أحمد هو أحد رواة كتابه القديم المسمى

بالحجة ، فها لم ينظرا إلا في الكتب القديمة مع حسن اعتقادها للشافعي .
ونحن نجد أكثر الأقوال القديمة موافقة قول الإمام أحمد ، هذا وقد قال
صلى الله عليه وسلم : قَدَرُوا قُرَيْشًا ، وفي رواية : وَلَا تَقْدُومُوهَا ، والشافعي
من أشرف قريش من بني المطلب ، وقال صلى الله عليه وسلم : أَمَّا بَنُو هَاشِمٍ
وَبَنُو الْمُطَّلِبِ فَشَيِّءٌ وَاحِدٌ وَشَبَكُ بَيْنِ أَصَابِعِهِ ، وسوى صلى الله عليه وسلم
بينها في التقديم في الفتيمة وفي سهم ذوي القربى دون غيرهم من بني عمهم مع
سواهم له ، وقال صلى الله عليه وسلم : الْأَيْمَةُ مِنْ قُرَيْشٍ . وقال صلى الله
عليه وسلم : النَّاسُ تَبِعُوا لِقُرَيْشٍ فِي الْخَيْرِ وَالشَّرِّ . وفضل قريش على غيرهم
مجمع عليه وصح حديث : عَالِمُ قُرَيْشٍ يَمْلَأُ الْأَرْضَ عِلْمًا ، وحديث : يَبْعَثُ اللَّهُ
لِهَذِهِ الْأُمَّةِ عَلَى رَأْسِ كُلِّ مِائَةِ سَنَةٍ مَنْ يُجَدِّدُ لَهَا أَمْرَ دِينِهَا ، وفي لفظ
آخَرَ : يَبْعَثُ اللَّهُ فِي رَأْسِ كُلِّ مِائَةِ سَنَةٍ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ بَيْتِي يَبَيِّنُ لَهُمْ
أَمْرَ دِينِهِمْ ، وممن ذكره الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه ، وقال عقبه :
نظرت في سنة مائة فإذا هو رجل من آل رسول الله صلى الله عليه وسلم عمر
أَبْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، ونظرت في رأس المائة الثانية فإذا هو رجل من آل رسول
الله صلى الله عليه وسلم محمد بن إدريس الشافعي ، وهذا ثابت عن الإمام أحمد
سقى الله عهده ، ومن كلامه : إِذَا سَأَلْتُ عَنْ مَسْأَلَةٍ لَا أَعْلَمُ فِيهَا خَبْرًا قُلْتُ
فِيهَا بِقَوْلِ الشَّافِعِيِّ لِأَنَّهُ عَالِمُ قُرَيْشٍ ، وذكر الحديث وتأوله عليه ، وهو رضي
الله عنه المتميز في الاستنباط من الكتاب والسنة ومعرفة الناسخ والمنسوخ وغير
ذلك من أحكام القرآن وغيره ، وأوَّل من صنف في أصول الفقه قطعًا ، واشتغل
في العربية عشرين سنة مع أَنَّهُ عَرَبِيٌّ اللِّسَانِ مِنْ أَفْصَحِ الْعَرَبِ وَأَبْلَغُهَا ، وَيُحْتَجُّ
بِقَوْلِهِ كَمَا يُحْتَجُّ بِقَوْلِ أَمْرِئِ الْقَيْسِ وَالْبَاهِغَةِ وَغَيْرِهَا ، واجتمع فيه شرف
النسب ، وشرف المولد ، وشرف المنشأ ، وشرف المحل ، رضي الله عنه وأرضاه
وحشرنا في زمرته آمين .

الرابعة — حيث دوت المذاهب وقلنا يلزم التقليد لمن يعتقده أفضل من غيره ، أو مساوياً له لا مفضولاً ، فهل للمقلد أن ينتقل من مذهب إلى مذهب ؟ إن قلنا بالتخير ينبغي أن يجوز كما لو قلد في القبلة هذا أياماً ، وهذا أياماً ، وكذلك لو لم نغيره بل أنمناه بالبحث وتغير ظنه ، ولو قلد مجتهداً في مسائل وآخر في مسائل أخرى ، وأستوى المجتهدان عنده أو خيرناه جاز ما لم يؤد إلى تنبع الرخص ، ومنع الأصوليون منه مطلقاً للمصلحة ، أما تنبع الرخص فهو أن يختار من كل مذهب ما هو أهون عليه فهو حرام ، وفي فسقه بذلك خلاف .

الخامسة — قال الخطيب البغدادي : إذا لم يكن في الموضع الذي فيه المستفتي إلا مفت واحد فأفتاه لزمه فتواه . وقال السمعاني : لم يلزمه العمل به إلا بالتزامه ، ويجوز أن يقال : يلزمه إذا أخذ في العمل به ، وقيل : إذا وقع في نفسه صحته ، قال السمعاني : وهذا أولى الأوجه . قال في الروضة : من سأل مفتياً ولم تسكن نفسه إلى فتياه هل يلزمه أن يسأل ثانياً وثالثاً لسكن نفسه أم له الاختصار على الأول وهو القياس وجهان أنهي ، وإذا استفتي فأجيب ثم حدثت تلك الواقعة مرة أخرى فهل يلزمه تجديد السؤال ؟ وجهان : أحدهما نعم لأحتمل تغير رأي المفتي ، والثاني لا ، قال النووي : وهو الأصح لأنه قد عرف الحكم الأول والأصل استمرار المفتي عليه ، وله أن يستفتي بنفسه ، وإن يبعث ثقة يعتمد خبره أو رُفعة ، وله الاعتماد على خط المفتي إذا أخبره من يثق بقوله إنه خطه ، أو كان يعرف خطه ، ويكفي ترجمان واحد إذا لم يعرف لغته ، والله أعلم .

السادسة — ينبغي للمستفتي أن يتأدب مع المفتي ويبجله في خطابه وجوابه ، وإذا خاطبه لا يؤمئ بيده إلى وجهه ، ولا يقل ما تحفظه في كذا ؟ أو ما مذهب امامك في كذا ؟ وإذا أجابه لا يقل هكذا أنا قلت ، ولا يقل إن كان جوابك موافقاً لمن كتب فأكتب وإلا فلا تكتب ، ولا يسأله وهو قائم أو مستوفز أو مشغول بما يمنعه من تمام الفكر ، ولا يطالبه بدليل ، فإن أحب أن تسكن

نفسه بسماع الحجة طلبها في مجلس آخر أو في ذلك المجلس بعد قبول الفتوى مجردة . قال ابن السمعاني : لا ينبغي من طلب الدليل ، وإنه يلزم المفتي أن يذكر له الدليل إن كان مقطوعاً به ، وإلا فلا لأفتقاره الى اجتهد يقصر فهم العاصي عنه ، قال شيخ الاسلام النووي : والصواب الأول ، وينبغي أن يبدأ من المفتين بالأحسن الأعلم الأولى فالأولى إن أراد جمع الأجوبة في رقعة ، فإن أراد أفراد الأجوبة بدأ بمن شاء ، وتكون رقعة الاستفتاء واسعة ليتسكن المفتي من استيفاء الجواب .

السابعة — ينبغي أن يكون كاتب الرقعة ممن يحسن السؤال مع إبانة الخط واللفظ وصيانتها عما يتعرض للتصحيح ، وبين موضع السؤال ، وينقط مواضع الاشتباه وبضبطها ، قال الصيمري : يحرص أن يكون كاتبها من أهل العلم . وكان بعض النقهاء ممن له رئاسة لا يفتي إلا في رقعة كتبها رجل بعينه من أهل العلم ببلده ، ولا يدع الدعاء في الرقعة لمن يستفتيه في أولها وآخرها كقوله : ما تقول رحمك الله ، أو سددك الله ، أو وفقك الله ، وإن جمع ضميره للتعظيم فلا بأس ، وإن كانوا جماعة يقول : رحمكم الله سددكم الله وفقكم الله رضي الله عنكم ، وفي آخرها أفتونا مأجورين أو مثابين ، أو ولكم جزيل الأجر والثواب ، ونحو ذلك . وإذا لم يجد صاحب الواقعة مفتياً ولا من ينقل له حكمها لا في بلده ولا في غيره ، فالصحيح أنه غير مكلف فلا يؤخذ بشيء يصنعه فيها والله أعلم ، ومنه نسال التوفيق والعصمة والهدى والرضوان والرحمة .



الباب الميسر

في شروط المناظرة وآدابها وآفاقها ، وفيه فصول

ملخصاً من كتاب فاتحة العلوم لحجة الاسلام الغزالي ، ولنقدم على ذكرها مقدمة في بيان سبب إقبال الخلق على المناظرة .

اعلم أن الأعصار قد اختلفت في إقبال الخلق على أنواع العلوم ، فالخلافة بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم تولوها الخلفاء الراشدون ، وهم أئمة مستقلوبون بالفتوى ، كانوا لا يستعينون بالفقهاء إلا في وقائع نادرة ، وكان الإسلام في زمانهم على طراوتهم ، ولم يكن لهم رغبة في العلم إلا الله تعالى ، لا جرم كان اشتغالهم بجهات الدين ، ومراقبة القلب وملزمة التقوى ، وطلب علم القرآن والحديث للعمل والهداية للرياء والرواية ، فأقبلوا على الله بكنههم ، فلما انقضى عصرهم تولى الخلافة أقوام لا استقلال لهم بعلم الفتوى ، واتسعت الولاية فأحتاجوا إلى القضاة والفقهاء المستقلين بالفتاوى والأقضية وكان قد بقي من علماء التابعين من هو على الطراز الأول في ملازمة صفو الدين من الشوائب ، وكانوا إذا طلبوا هربوا ، فأضطر الخلفاء إلى إكرامهم والإلحاح في طلبهم ، فرأى أهل تلك الأعصار عز العلماء بذلك فأكبوا على طلب علم الفتاوى توصلاً إلى نيل العز والجاه ، وكثرت الرغبة في علم المذهب واتسع واكب الناس عليه ، ثم عرضوا أنفسهم على الولاية وتعرفوا إليهم ، وطلبوا الولايات والصلات منهم ، فمنهم من حرم ، ومنهم من أكرم ، ولم يغفل المعكرم عن ذلك الطلب ، فأصبح المطلوب طالباً ، والهاب الرهاب راغباً ، إلا من وفقه الله تعالى

في كلِّ عصر من علماء دينة المعرضين عن السلاطين وولاياهم وأموالهم ، ومن فضل الله تعالى أنه لم يخلُ عصرٌ منهم ، وقد كان أكثر الإقبال في ذلك العصر على علم الفتاوى والأقضية ، وهو المسمى الآن بعلم المذهب ، ثم نبت طائفة المتكلمين من المعتزلة وغيرهم ، وظهر من الصدور والخلفاء من مال إلى البحث عن العقائد وإلى التعصب فيه ، وأقبلوا على من أشتغل بذلك العلم ، فأكبَّ الناس على علم الكلام وأكثروا فيه التصانيف ، ورتبوا فيه طرق المبادلات والمناقضات ، وزعموا أن غرضهم الذب عن الدين والنضال عن السنة كما زعم من قبلهم أن غرضهم الاستقلال بالتقوى لتمييز الحلال من الحرام ، ثم ظهر بعد ذلك من الصدور من لم يستصوب الخوض في أصول العقائد لما فيه من الفتنة فأعرض عن المتكلمين ، وأقبل على التعصب للمذاهب في الفروع ، وأقبل على من يناظر في الفقه وبيان الأولى من مذهب أبي حنيفة والشافعي رضي الله عنهما خاصة ، فترك الناس الكلام وأنشأوا على المسائل الخلافية بين أبي حنيفة والشافعي خاصة ، وزعموا أنهم إنما يفعلون ذلك لله تعالى ، وغرضهم استنباط دقائق الشرع وبيان مآخذ الأحكام ، وأكثروا فيه التصانيف ورتبوا طرق المبادلات ، وأعرضوا عن الخلاف مع مالك وأحمد بن حنبل وسفيان مع أنهم كانوا يخالفون في جملة من الأحاديث ، والبحث عن معاني الأحاديث وما لا يصحُّ منها وما يصحُّ أهم في مآخذ الأحكام ، ولكن كانت رغبتهم بحسب ميل الصدور للتوصل إلى الصلوات والولايات ، فلم يشتغلوا إلا بما يروج عندهم ، ثم لم يسكتوا عن قولهم إنه لا باعث لهم إلا الدين وإحياء الشرع ، ولو مالت نفوس أرباب الولايات إلى الخلاف مع أحمد بن حنبل ومع مالك وغيرها لأشتغلوا بالبحث عن مذاهبهم ومناقضاتهم . قال : فهكذا كان ترتيب الأعصار إلى الآن ، ولاندرى ما قدره الله تعالى فيما بعد من الأعصار ، فهذا هو الباعث على الإكباب على الخلافات والمناظرة لا غير انتهى . هذا ما كان في زمن

الغزالي ، وأما في عصرنا هذا فقد قصرت ألبصيرة ، وراج الجهل وذووه ، فلا إكباب لمن ينتسب للعلم على شيء مما تقدم ، ولكن ربما وقع بينهم مناظرات ومناقضات لائفة بجاهلهم ، ونحن إنما أتبعنا الإمام الغزالي في ذكر أمرها تنبيهاً على شروطها وآفاتهما لأحتمال وقوعها فليعلم . قال الغزالي بعد ذكره الباعث على الإكباب على الخلاف والمناظرة المذكورة : فقل ما ترى رجلاً يتعلم اختلاف خوقاً من أن يقال له يوم القيامة : لم لم تتعلم اختلاف ؟ وما من أحد إلا ويخاف أن يقال له يوم القيامة : لم لم تخلص في علمك وعملك ؟ ولم رآءيت الناس بطاعتك يا فاجر وبإغاوي يا فاسق يا مرآئي كما ورد في الخبر ان المرآي ينادي بهذه الألقاب ، ومع ذلك لا يتعلم علم الإخلاص ، وطريق الحذر من الرياء ، وما يجري هذا المجرى من صفات القلب ، فأنظر الآن من يتعلم لحرف الآخرة ما أهم ما يشتغل به أنتهى .

الفصل الأول

في بيان شروط المناظرة

اعلم أن المناظرة في أحكام الشرع من الدين أيضاً ، ولكن لها شروطٌ ومحلٌ ووقت ، فمن اشتغل بذلك في وقته ومحلّه وقام بشروطه فقد اقتدى بالصحابه رضي الله عنهم ، فإنهم تشاوروا في مسائل ، وبالسلف الصالحين كالشافعي ومحمد بن الحسن وغيرهما ، فإنهم تناظروا في مسائل ، وما تناظروا إلا لله ولطالب ما هو حق عند الله تعالى ، وقد مرّ قول المذكورين وغيرهما في ذلك ، وسيأتي ذكر نبذة يسيرة من عيون مناظرتهم آخر هذا الباب إن شاء الله تعالى . ولم يناظر الله وفي الله علامات :

الأولى — أن لا يشتغل به من لم يتفرغ عن فرض العین ، لأن غايته أنه فرض كفاية ، فيكون كمن ترك الصلاة المفروضة ، واشتغل بنسج الثياب ويقول : غرضي بذلك ستر عورة من يصلي فيقال له : كذبت لو أردت ذلك لصليت أولاً لنفسك ، ثم نظرت إلى صلاة غيرك .

الثانية — أن لا يرى فرض كفاية آخر أهم من المناظرة ويتركه ، فإن المناظر طلب ما أخذ الشرع لينال رتبة الاجتهاد ، وهذا من فروض الكفايات ، فإن رأى فرض كفاية معطلاً لا قائم به فلا يشتغل بما قام به جماعة ، وعلم الأحاديث في هذا العصر من فروض الكفايات ولا قائم به وقد اشرف على الأندراس وهو أصل الدين ، فمن يهمل ذلك ويزعم أنه يتعلم الخلاف لله فهو كمن ترك جماعة من الناس عطاشاً مشرفين على الهلاك وهو قادر على أن يسقيهم ما يحييهم به . فاشتغل بتعليم صناعة الحجامة ، وفي الحجابين كثرة وزعم أن غرضه القيام بفرض الكفاية إذ لو خلا البلد عن الحجابين لتعرضوا للهلاك ، ومن جملة فروض الكفايات التي لا قائم بها لاسيما الآن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وقد يكون المناظر في مجلس مناظرته مشاهداً للحرير ملبوساً ومفروشاً وهو لا ينكره ، وينظر في دباغ جلد الكلب والتوضي بنبيذ السم ونحو ذلك مما لا يتفق قط ، بل يجري منه ومن غيره في مجلس المناظرة من القيبة والإيماش والإيداء ما يصي به القائل وألستمع ولا يلتفت قلبه إلى شيء من ذلك ، ثم يزعم انه يناظر الله تعالى ، فأنظر هل كانت مشاورة الصحابة ومناظرة السلف من هذا الجنس ؟

الثالثة — أن يكون المناظر مجتهداً يفتي برأيه لا بمذهب أبي حنيفة وألشافعي رحمهما الله تعالى حتى إذا بان له ألحق على لسان خصمه انتقل إليه ، كذلك كانت مناظرة السلف ، فأما من لا يجتهد فليس له مخالفة صاحب مذهبه ، فأني فائدة له في المناظرة وهو لا يقدر على تركه إن ظهر ضعفه ، ولو كانت مباحثته عن محل القولين والوجهين لكان أخرى وأنفع ، فانه ربما يفتي به ، ولكن ميله

إلى إظهار اتساع علمه في إفحام خصمه وإظهار ضعف كلامه .
 الرابعة — أن يناظر في واقعة مهمة ، أو في مسألة قريبة من الوقوع ، فما
 خاض الصحابة في المشاورة إلا بعد وقوع الواقعة . لا قبله إلا في الفرائض لعلمهم
 بأن ذلك لا بد من وقوعه عن قرب ، وقد مرّ النهي عن المسائل قبل وقوعها ،
 ولا ترى المناظر يهتم بتمييز ما نعم به ألبوى كطلاق السكران وتحليل الخمر
 وكون الخلع فسحاً أو طلاقاً عما لا نعم به من التوضي بنيذ التمر ، ودباغ جلد
 الكلب ، وذكاة الحمار ، ونحو ذلك .

الخامسة — أن تكون المناظرة في الخلوة أحب إليه منها في المحفل والصدور ،
 فإن الخلوة أجمع للهم وأحرى بصفاء الفكر ، وفي حضور الخلق ما يحرك دواعي
 الرياء ، والحرص على الإفحام ولو بالباطل ، وأنت تعلم كسلهم عن الجواب عن
 المسألة في الخلوة ، وتنافسهم في المسألة في المحفل .

السادسة — أن يكون في طلب الحق كمنشد ضالة يكون شاكراً متى وجدها ،
 ولا يفرق بين أن تظهر على يده أو على يد غيره فيرى رفيقه معيناً لاختصاصه ،
 ويشكره إذا عرفه الخطأ ، وأظهر له الحق كما لو أخذ طريقاً في طلب ضالته
 ففهمه غيره عليها أنها في طريق آخر ، والحق ضالة المؤمن يطلبه كذلك ، فحقه
 إذا ظهر الحق على لسان خصمه أن يفرح به ويشكره لا أنه يخجل ويسود وجهه
 ويربذ لونه ، ويجهتد في مجادته ومدافعتة جهده ، فقد ردت امرأة على عمر
 رضي الله عنه وهو في خطبته على ملام من الناس فقال : صدقت أصابت امرأة
 وأخطأ رجل . ورد رجل على علي بن أبي طالب رضي الله عنه فقال : أصبت
 وأخطأت وتوق كل ذي علم عليم . ومثل أبو موسى الأشعري وكان أمير الكوفة
 عن رجل قاتل في سبيل الله فقتل فقال : هو في الجنة ، وكان ابن مسعود رضي الله
 عنه حاضراً فقال : أعيد على أمير فلعله لم يفهمه فأعاد الجواب فقال ابن مسعود :
 وأنا أقول : إن أصاب الحق فقتل فهو في الجنة ، فقال أبو موسى : لا تسألوني
 عن شيء وهذا الخبر بين أظهركم . ولو أعترض الآن بمثل هذا على أقل فقيه لا نكر

وَأُستبعد وقال : هذا لا يُحتاج إلى ذكره فإنه معلوم وإن لم يذكر . وما يجري هذا المجرى والله أعلم .

السابعة — لا يمنع معينه من الانتقال من دليل إلى دليل ، ومن سؤال إلى سؤال ، بل يورد ما يحضره ويخرج من كلامه جميع دقائق الجدل ، هكذا كانت مناظرة أهل الدين ، فأما قوله : هذا لا يلزمي وقد تركت كلامك الأول وليس لك ذلك ، فهذا محض عناد ، بل الرجوع إلى الحق أبداً يكون منافقاً للباطل فيجب قبوله ، وأنت ترى المناظرات في المحافل تنقضي ببعض المجادلات حتى يقبس المستدل على أصل فيطالب بعلمه فيذكرها ، فيطالب بالدليل على علة الأصل فيقول : هذا ما ظهري فإن ظهر لك ما هو أولى منه فأذكره ، فيصره المعترض ويقول : أعرفه ولا أذكره ولا يلزمي ذكره ، وينقضي المجلس في الإصرار على العناد . وقوله أعرفه ولا يلزمي ذكره مع سره عنه كذب على الشرع فإنه إن كان يعرف وقصده تعجيز خصمه فهو فاسق كذاب عصى الله تعالى ، وإن كان صادقاً فقد فسق بإخفائه ما عرفه من أمر الشرع وقد سأله أخوه المسلم ليفهمه وينظر فيه ليرجع إليه عند قوته ، ويظهر له أمره ويخرجه عن ظلمة الجهل عند ضعفه ، ولا خلاف أن إظهار ما علم من الدين واجب عند السؤال ، ومن كتمه ألجم يوم القيامة بلجام من نار ، فانظر في مناظرات السلف هل سمعت فيها مثل ذلك ؟ أو إنكاراً على من انتقل من آية إلى خبر ، ومن أثر إلى خبر ، بل ذكر الله تعالى في مناظرة إبراهيم عليه السلام (إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّيَ الَّذِي يُبْعِثُ مَوْتًا قَالَ أَنَا أَحْيِي وَأَمِيتُ قَالَ إِبْرَاهِيمُ فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالنَّفْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ) ، فانقل إلى دليل آخر لما رأى الأول لا يدركه فهمه والله أعلم .

الثامنة — أن يناظر مع من هو مستقل بالعلم ليستفيد منه إن كان يطلب الحق ، وأغالب أنهم يحتزون من مناظرة الفحول والأكابر خرقاً من ظهور الحق على لسانهم ، ويرغبون فيه دونهم طمعاً في ترويح الباطل عليهم ، ووراء

هذه الشروط والآداب شروط وآداب دقيقة، ولكن في هذه الثانية ما يهديك إلى مَنْ يَنَظُرُ لله وإلى مَنْ يَنَظُرُ لَعْلَةٍ . وأَعْلَمُ أَنَّ مَنْ لَا يَنَظُرُ الشَّيْطَانُ وهو عَلَى قَلْبِهِ مُسْتَوَلٍ وقد شهد الله له بالعداوة وأنه لَا يَزَالُ يدعوه إلى هلاكه، ثم يَنَظُرُ في مَسَائِلَ للمُخْطِئِ فيها اجْرَتْ واحدٌ وللمصِيبِ أَجْرَانِ فَبِوَضْحِكَةٍ للشَّيْطَانِ، وعِبْرَةٍ للمُخْلِصِينَ، ولذلك يَشْتُمُ الشَّيْطَانُ به لما غَمَسَهُ في ظِلْمَاتِ الْآفَاتِ كما نَعَدْنَاهَا وَنَفَصَلَهَا .

الفصل الثاني

في آفات المناظرة وما يتولد منها من مُهْلَسَاتِ الْأَخْلَاقِ

اعلم أَنَّ المناظرة الموضوعة لقصد الغلبة والإفحام والمباهاة والتشوف لإظهار الفضل هي منبع جميع الأخلاق المذمومة عند الله المحمودة عند عدوه إبليس، ونسبتها إلى الفواحش الباطنة من الكبر والعجب ونحوها نسبة الخمر إلى الفواحش الظاهرة من الزنا والقتل وغير ذلك، وكما أَنَّ مَنْ خَيْرَ بَيْنِ الشُّرْبِ وَبَيْنِ سَائِرِ الْفَوَاحِشِ فاختار الشُّرْبَ أَسْتَغْفِرَ لَهُ، فدعاه ذلك إلى ارتكاب سَائِرِ الْفَوَاحِشِ، فكذلك مَنْ غلبَ عَلَيْهِ حُبُّ الْإِفْحَامِ والغلبة في المناظرة وطلب الجاه والمباهاة دناهُ ذلك إلى إِضْمَارِ الْخَبَائِثِ كُلِّهَا .

فمنها الحسد — قال صلى الله عليه وسلم : الْحَسَدُ يَأْكُلُ الْحَسَنَاتِ كَمَا تَأْكُلُ النَّارُ الْحَطَبَ ، وَلَا يَنْفِكُ النَّازِرُ مِنْهُ فَإِنَّهُ تَارَةً يَغْلِبُ وَتَارَةً يُغْلَبُ وَتَارَةً يَحْمَدُ فِي كَلَامِهِ ، وَتَارَةً يَحْمَدُ كَلَامَ غَيْرِهِ ، وَلِذَلِكَ قَالَ أَبُو عِيسَى : خُذُوا الْعِلْمَ

حيث وجد قومه ، ولا تقبلوا أقوال أنقياء بعضهم في بعض فإنهم يتفادون كما تتفاد الثبوس في الزريبة .

ومنها الكبر والترفع على الناس — قال صلى الله عليه وسلم : لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ كِبَرٍ ، أي لا يدخل الكبر مع صاحبه إلى الجنة ، ولا تنفك المناظرة عن التكبر على الأقران والأمثال والترفع فوق المقدار حتى إنهم ليتقاتلون على القرب من الصدور .

ومنها الحقد — ولا تكاد تنفك المناظرة عنه لا سبيل لمن حرك رأسه في كلام خصمه أو رجحه عليه ، قال صلى الله عليه وسلم : الْمُؤْمِنُ غَيْرُ حَقُودٍ ، وورد في ذم الحقد ما لا يخفى .

ومنها الغيبة — وقد شبهها الله تعالى بأكل الميتة ، ولا يزال المناظر مثابراً عليها ، فإنه لا يدخل عن حكاية كلام صاحبه في معرض التهجين ، والذم والتهوين ، وربما يحترف كلامه فيكون كاذباً مليئاً ، وقد يصريح باستجباله واستحقاقه ، والغيبة أشد من الزنا كما ورد في الخبر .

ومنها تزكية النفس — قال تعالى : (فَلَا تُزَكُّوا أَنْفُسَكُمْ) ولا يدخل المناظر عن تزكية نفسه تصريحا أو تعريضا بنفي غيره وتهجين كلام غيره .

ومنها التجسس وتنبع العورات — قال الله تعالى : (وَلَا تَجَسَّسُوا) . قال صلى الله عليه وسلم : يَا مَعْشَرَ مَنْ آمَنَ بِلِسَانِهِ وَلَمْ يُؤْمِنْ بِقَلْبِهِ لَا تَتَّبِعُوا عَوْرَاتِ الْمُسْلِمِينَ فَمَنْ تَتَّبَعَ عَوْرَةَ مُسْلِمٍ تَتَّبَعَ اللَّهُ عَوْرَتَهُ وَمَنْ تَتَّبَعَ اللَّهُ عَوْرَتَهُ يَفْضَحْهُ وَلَوْ فِي جَوْفِ بَيْتِهِ ، ولا يدخل المناظر عن طلب عورات الأقران والخصوم .

ومنها الفرج بما يسوء الناس والأعم بسروهم — ومن لا يحب لأخيه المسلم ما يحب لنفسه فهو ناقص الإيمان ، بعيد عن أخلاق أهل الدين ، وهذا غالب بين من غلب عليهم إفحام الأقران ، وقد قال الشافعي رضي الله عنه : العلم بين أهل العلم رحم متصل ، فأني خير لك في علم يدعوك إلى العداوة والشحناء مع الأقران والشركاء في العلم ؟ وقد كان بجري بين الشافعي وأحمد مفاوضات في

علم الحديث وغيره ثم يقول أحمد : ما صليت منذ أربعين سنة إلا وأنا أدعو للشافعي ، كما مرّ مع بقية كلامه في حقه .

ومنها النفاق — وهم يُضطرّون إليه ، فإنهم يلقون الخصوم والآقران وأتباعهم بوجه مسالم وقلب منازع ، وربما يظهرون الشوق المنرط إلى لقاءهم ، وفرائضهم مرتدة من بعضهم ، ويعلم كلّ منهم أنه كاذب فيما بيديه . قال عليه الصلاة والسلام : إِذَا تَعَلَّمَ النَّاسُ الْعِلْمَ وَتَرَكُوا الْعَمَلَ وَمَحَابِرُوا بِاللَّسَنِ وَتَبَاغَضُوا بِالْقُلُوبِ وَتَقَاطَعُوا فِي الْأَرْحَامِ لَعَنَهُمُ اللَّهُ عِنْدَ ذَلِكَ فَأَصْحَمَهُمْ وَأَعْمَى أَبْصَارَهُمْ .

ومنها الاستكبار عن الحق وكراهته ، والحرص على مدافعته بالمماراة — حتى إن أبغض الأشياء إلى المناظر أن يظهر الحق على لسان خصمه ، ومهما ظهر تشمر لجحده بما قدر عليه من المدافعة والذليّس والمخادعة ، ثم تصير المماراة له عادة وطبيعة ، والمكر والحيلة له سليمة ، حتى لا يسمع كلاماً إلا وذهبت دواعيته للاعتراض عليه إظهاراً للفضل ، واستحقاقاً للخصم وإن كان محقاً إظهاراً لنفسه لا للحق ، وقد تقدّم في فضل ترك المراءأ أحاديث نفى عن الإعادة ، وهذا وقد سوى الله تعالى بين من أفتى على الله كذباً ، وبين من كذب بالحق لما جاءه فقال تعالى : (وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُ أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْكَافِرِينَ) .

ومنها الرّياء وملاحظة الخلق واستمالة قلوبهم وصرف وجوههم — والرّياء هو الدّاء المعضل ، فهذه عشر خصال من أُمّهات الفواحش الباطنة ، ويتردّد منها من الرّياء ثل بل من كلّ واحدة عشرة أخرى لا نطيل بذكرها وتفصيل أحادها ، مثل الغضب والأتفة والبغضاء والطمع وحبّ المال والجاه ، ليتمكن من الغلبة والمباهاة والأثر والبطر ، وتعظيم الأغنياء والسلاطين ، والتردّد إليهم ، والأخذ من حرامهم ، واستحقار الناس ، والفنر والخيلاء ، ومغاظة الأقران بالتجمل بالخيول والمراكب والملابس المحظورة ، والغرض فيها لا يعني ،

وكثرة الكلام ، وخروج الخشية من القلب ، وأستيلآء الغفلة حتى في عباداته ، وأستغراق العمر في العلوم التي تعين في المناظرة مع أنها لا تنفع في الآخرة ، وتحسين العبارة ، وتسجيع اللفظ ، وحفظ النوادر للمباهاة ، إلى غير ذلك ، والمناظرون يتفاوتون فيها على حسب درجاتهم ، ولهم درجات شتى ، وأعلم أن هذه الرذائل لازمة للمشتغل بالتذكير والرعظ إذا كان قصده طلب القبول ، وإقامة أجه ، ونيل العز والثروة ، وهي لازمة للمشتغل بعلم المذهب والفتاوي إذا كان طلبه القضاء ، ولولاية الأوقاف ، والتقدم على الأقران ، وهي لازمة لكل من يطلب العلم لغير وجه الله ، فالعلم لا يهمل العالم بل يهملكه ويشقيه ، أو يسعده ويقربه من الله ويدنيه ، فإن قلت في المناظرة فائدتان إحداها ترغيب الناس في العلم ، إذ لولا حب الرتبة لآندرت العلوم ، وفي سدا بابها ما يفتقر هذه الرغبة . والأخرى أن فيه تشجيع الخطاير وتقوية النفس لدرك مأخذ الشرع فنقول : صدقت لم نذكر ذلك لسد باب المناظرة ، بل ذكرنا شروطها وأقائما ليحترز المناظر عن الآفات بعد مراعاة الشروط ، ثم يستدر فوائدها من الرغبة في العلم لوجه الله لا للدنيا ، نسأل الله العافية ، ولنختم الكلام في هذا الباب بذكر مناظرات نفيسة من عيون مناظرات السلف تكملة للفائدة وتبركا بأنفاسهم حشرنا الله في زمريهم آمين .

مناظرة بين الشافعي ومالك رضي الله عنها

وهي سبب إذن مالك له بالافتاء وسنه أربع عشرة سنة ، نقل الدميمري في حياة الحيوان وغيره أن الشافعي كان جالسا بين يدي مالك فجاء رجل فقال للمالك : إني رجل أبيع القمري وإني بعت في يدي هذا قمريا فرد علي المشتري وقال : قمريك ما يصيح فحلفت له بالطلاق أنه لا يهدأ من الصباح فقال له مالك : طلقت أمراك ولا سبيل لك عليها ، وكان الشافعي يومئذ ابن أربع عشرة سنة فقال لذلك الرجل : أيما أكثر صياح قمريك أو سكوته ؟ فقال : لا بل صياحه ، فقال : لا طلاق عليك ، فعلم بذلك مالك فقال : يا غلام

من أين لك هذا ؟ فقال : لأنك حدثتني عن الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أم سلمة أن فاطمة بنت قيس قالت : يا رسول الله : إن أبا جهن ومعاوية خطباني فقال : أَمَا مُعَاوِيَةُ فَصَلُّوكَ لَا مَالَ لَهُ ، وَأَمَّا أَبُو جَهْمٍ فَلَا يَضَعُ عَصَاهُ عَنْ عَاتِقِهِ ، وقد علم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أبا جهن كان يأكل وينام ويستريح ، وقال : لا يضع عصاه عن عاتقه على المجازة ، والعرب تجعل أغلب الأنعلين كمد أوتيه ، ولما كان صباح قُمري هذا أكثر من سكوته جعلته كصياحه دائماً ، فتعجب مالك من احتجاجه وقال له : أَفَنتَ فَقِدَ أَنْ لَكَ أَنْ تُقِي فَأَقِي فِي ذَلِكَ السَّنَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا .

مُناظرة بين الشافعي ومحمد بن الحسن رضي الله عنهما

قال محمد بن عبد الله بن عبد الحكم : حدثنا الشافعي قال : ذكرت لمحمد بن الحسن الدعاء في الصلاة فقال لي : لا يجوز أن يدعى في الصلاة إلا بما في القرآن وما أشبهه قال : قلت له : فإن قال رجل : اللهم أطع مني قذآءً وبصلاً وعدساً وأرزقني ذلك أو أخرجه لي من أرضي ، أيجوز ذلك ؟ قال : لا ، قلت : فهذا في القرآن ، فإن كنت إنما تميز ما في القرآن خاصة فهذا فيه ، وإن كنت تميز غير ذلك فلم تحظرت شيئاً وأباحت شيئاً ؟ قال : فما تقول أنت ؟ قلت : كل ما جاز للمرء أن يدعو به في غير صلاة فجائز أن يدعو به في الصلاة ، بل أستهج ذلك لأنه موضع يرجى سرعة الإجابة فيه ، والصلاة القرآن والدعاء ، وأنهي عن الكلام في الصلاة هو كلام الآدميين بعضهم لبعض في غير أمر الصلاة ، قال ابن السبكي : في المناظرة رد على الشيخ أبي محمد في منعه الدعاء بجارية حسناء .

مُناظرة بينهما أيضاً ، وهي مشهورة

وقد رويناها من طريق الحميدي وملخصها : قال له محمد بن الحسن : ما تقول في رجل غصب من رجل ساجدة^(١) فبني عليها بناءً أنفق فيه ألف دينار ، ثم جاء

(١) أي خشبة .

صاحب الساجدة أثبت بشاهدين عدلين أن هذا اغتصب هذه الساجدة وبني عليها هذا البناء ، ما كنت تحكم ؟ قال الشافعي : أقول لصاحب الساجدة يجب أن تأخذ قيمتها ، فإن رضي حكمت له بأقيمة ، وإن أبى إلا ساجته فلعنتها له ووردها عليه ، قال محمد : فما تقول في رجل اغتصب من رجل خيطاً بربسم فخط به بطنه ، فجاء صاحب الخيط فأثبت بشهادة عدلين أن هذا اغتصب هذا الخيط أكنت تنزع الخيط من بطنه ؟ فقال الشافعي : لا ، فقال محمد : الله أكبر تركت قولك فقال الشافعي : لا تعجل أخبرني لو لم يغصب الساجدة من أحد وأراد أن يقلع هذا البناء عنها أيباح له ذلك أم يحرم عليه ؟ فقال محمد : بل يباح ، فقال الشافعي : أفرأيت لو كان الخيط خيط نفسه فأراد أن ينزعه من بطنه أم يباح له ذلك أم محرم ؟ فقال محمد : بل محرم ، فقال الشافعي : فكيف تقيس مباحاً على محرم ؟ فقال محمد : أرايت لو أدخل غاصب الساجدة في سفينة ولجج في البحر أكنت تنزع اللوح من السفينة ؟ فقال الشافعي : بل أمره أن يقرب سفينته إلى أقرب المرامي إليه ثم أنزع اللوح وأدفعه إلى صاحبه ، فقال محمد : أليس قد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا ضرر ولا ضرار ؟ فقال الشافعي : هو أضرب بنفسه لم يضرب به ، ثم قال الشافعي : ما تقول في رجل اغتصب من رجل جارية فأولدها عشرة كلهم قد قرأوا القرآن وخطبوا على المنابر وحكموا بين المسلمين ، فأثبت صاحب الجارية بشاهدين عدلين أن هذا اغتصبها منه ناشدتك الله بماذا كنت تحكم ؟ قال : أحكم بأن أولاده أرقاء لصاحب الجارية ، فقال الشافعي : أيهما أعظم ضرراً أن تجعل أولاده أرقاء أو تقلع البناء عن الساجدة ؟ .

مناظرة بين الشافعي وإسحاق بن راهويه رضي الله عنهما

روي عن إسحاق قال : كنا بمكة والشافعي بها ، وأحمد بن حنبل أيضاً بها ، وكان أحمد يجالس الشافعي وكنت لا أجالسه ، فقال لي أحمد : يا أبا يعقوب لم لا تجالس هذا الرجل ؟ فقلت : ما أصنع به وسنته قريب من سنننا ؟ كيف

أترك ابن عيينة وسائر المشايخ لأجله ؟ فقال : ويحك إن هذا يفوت وذلك لا يفوت ^(١) قال إسحاق : فذهبت إليه فتناظرنا في كراه بيوت أهل مكة ، وكان الشافعي تساهل في المناظرة ، وأنا بالغت في التقرير ، ولما فرغت من كلامي وكان معي رجل من أهل مرو فالتفت إليه وقلت : مرّدك هكذا مرّدك لا كمالي نيسنت ، يقول بالفارسية : هذا الرجل ليس له كمال ^(٢) ، فقال لي : أتناظر ؟ قلت : للمناظرة جئت فقال الشافعي : قال الله تعالى : (لِّلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ) فنسب الديار إلى مالكها أو إلى غير مالكها ؟ وقال النبي صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة : مَنْ أَخْلَقَ بَابَهُ فَهُوَ آمِنٌ وَمَنْ دَخَلَ دَارَ أَبِي سَفْيَانَ فَهُوَ آمِنٌ . فنسب الديار إلى أربابها أم إلى غير أربابها ؟ واشترى عمر ابن الخطاب داراً للسجن من مالك أو من غير مالك ؟ وقال النبي صلى الله عليه وسلم : وَهَلْ تَرَكَ لَنَا عَقِيلٌ مِنْ دَارٍ ؟ قال إسحاق : فقلت : الدليل على صحة قولي أن بعض التابعين قال به ، فقال الشافعي لبعض الحاضرين : من هذا ؟ فقبل : إسحاق بن إبراهيم الخنظلي فقال الشافعي : أنت الذي يزعم أهل خراسان أنك فقيهم قال إسحاق : فقلت : هكذا يزعمون ، فقال الشافعي : ما أحوجني أن يكون غيرك في موضعك فكنت أمر يعرك أذنيه ، أقول لك : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأنت تقول : قال عطاء وطاوس والحسن وإبراهيم ، وهل لأحد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة ؟ فقال إسحاق : اقرأ (سَوَاءَ الْبَكَاءُ فِيهِ وَالْبَادُ) ، فقال الشافعي : هذا في المسجد خاصة . وفي رواية قال إسحاق : لما عرفت أنني أفحمت قمت ، ثم يحكى عن إسحاق أنه إذا ذكر الشافعي كان يأخذ لحيته بيده ويقول : واحيائي من محمد بن إدريس يعني من هذه المناظرة ولا سيما من قوله مرّدك لا كمالي نيسنت .

(١) أي إن هذا ليس يقيم عندنا .

(٢) المقاتل بالفارسية إسحاق بن راهويه للرجل الذي من أهل مرو هذا الرجل عن الشافعي ليس له كمال ، فعلم الشافعي أن إسحاق قال فيه سوءاً .

مُناظرة بينهما أيضًا

روينا أن إسحاق بن راهويه ناظر الشافعي - وأحمد بن حنبل حاضر - في جلوس الميتة إذا دُبِنت ، فقال الشافعي : دباغها طهورها ، فقال إسحاق : ما الدليل ؟ فقال الشافعي : حديث الزُّهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس عن ميمونة أن النبي صلى الله عليه وسلم مر بشاة ميتة فقال : هَلَّا أَتَفَعَّمُ بِجِلْدِهَا ؟ قال إسحاق : حديث ابن عكيم كتب إلينا رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل موته بشهر أن لا تأتفعفوا من الميتة بإهاب ولا عَصَب أشبه أن يكون ناسخًا لحديث ميمونة لأنه قبل موته بشهر ، فقال الشافعي : هذا كتاب وذاك مَتَاع ، قال إسحاق : إن النبي صلى الله عليه وسلم كتب إلى كسرى وقيصر وكن حجة عليهم عند الله ، فسكت الشافعي ، فلما سمع ذلك أحمد بن حنبل ذهب إلى حديث ابن عكيم وأفتى به ، ورجع إسحاق إلى حديث الشافعي فأفتى بحديث ميمونة ، قال السبكي بعد ذكره هذه المناظرة : وقد يظن قاصر الفهم أن الشافعي أقطع فيها مع إسحاق ، وليس الأمر كذلك ، ويكفيه مع قصور فهمه أن يتأمل رجوع إسحاق إلى الشافعي ، فلو كانت حجته قد نهضت على الشافعي لما رجع ، قال : ثم تحقيق هذا أن اعتراض إسحاق فاسد الوضع لا يقابل بغير السكوت ، وذلك أن كتاب عبد الله بن عكيم كتاب عارضه مَتَاع ولم يُثَبِّتْ أنه مسبوق بالسمع وإنما ظن ذلك ظنًا لقرب التاريخ ، ومجرد هذا لا ينهض بالنسخ ، أما كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى كسرى وقيصر فلم يعارضها شيء بل عضدها القرآن وساعدها التواتر الدال على أن هذا النبي صلى الله عليه وسلم جاءنا بالدعوة إلى ما في الكتاب ، فلاح بهذا أن السكوت من الشافعي تشكيك على إسحاق بأن اعتراضه فاسد الوضع فلم يستحق عنده جوابًا ، وهذا شأن الخارج عن البحث عند الجدلين فإنه لا يقابل بغير السكوت ، ورب سكوت أبلغ من لطق .

مناظرة بين الشافعي وأحمد بن حنبل رضي الله عنهما
 حكى أن أحمد ناظر الشافعي في تارك الصلاة فقال له الشافعي : يا أحمد ما تقول
 إنه يكفر ؟ قال : نعم ، قال : إذا كان كافراً فبمَ يُسَلِّم ؟ قال : يقول : لا إله
 إلا الله محمد رسول الله ، قال الشافعي : فأل رجل مستديم لهذا القول لم يتركه ،
 قال : يُسَلِّم بأن يصلي ، قال : صلاة الكافر لا تصح ولا يُحكم بإسلامه بها ،
 فأقطع أحمد وسكت .

مناظرة جرت بحضرة الشافعي رضي الله عنه
 حكى أن الفضل بن الربيع قال للشافعي : أحب أن أسمع مناظرتك مع الحسن
 ابن زياد اللؤلؤي ، فقال الشافعي : ليس هو في هذا الحد ، ولكنني أحضر بعض
 أصحابي حتى يكلمهم بحضرتك ، ثم أحضر الشافعي رجلاً كوفياً كان على مذهب
 أبي حنيفة ، ثم صار من أهل مذهب الشافعي ، فلما دخل اللؤلؤي قال الكوفي : إن
 أهل المدينة ينكرون على أصحابنا بعض أقوالهم فأريد أن أسألك عنه
 فقال اللؤلؤي : قل ، فقال الكوفي : ما تقول في رجل قذف محصنة وهو في
 الصلاة ؟ فقال : صلاته فاسدة ، فقال : ما حال طهارته ؟ قال : طهارته باقية ،
 قال : ما تقول : إن ضحكك في صلاته ؟ قال : يُبَيِّد الطهارة والصلاة ، فقال
 الكوفي : قذف المحصنات في الصلاة أيسر من الضحك فيها ؟ قال : فوثب
 اللؤلؤي وأخذ نعله ومضى وقال : وضعنا في هذا ، فضحك الفضل بن الربيع ، فقال
 الشافعي : ألم أقل لك إنه ليس في هذا الحد .

مناظرة جرت بحضرة الشافعي وأقام هو الحجة فيها
 حكى أن بشر المريسي دخل يوماً على الشافعي وعنده رجل من أهل المدينة
 وكان الشافعي عليلًا متكئًا مضطجعًا ، فنظر بشره المدني في أفراد الإقامة
 فقال : أجمنا على أنه إذا نثي الإقامة فقد أتي بالإقامة ، واختلفنا في أنه إذا
 أفرداهل أتي بها ؟ فيجب أن نأخذ بالمتفق وترك المختلف قال : فتحير
 المدني ، فاستوى الشافعي عند ذلك وقال : إن كان ما قلت صحيحًا فقد لزمتك

أَنْ تَقُولَ بِالْتَرَجِيعِ فِي الْأَذَانِ لِأَنَّا قَدْ اتَّفَقْنَا عَلَى أَنَّ الْأَذَانَ مَعَ التَّرْجِيعِ مُجْمِعٌ
وَإِخْتِلَافُنَا فِي صِحَّتِهِ بَدْوَنَهُ ، فَسَكَتَ بِشَرْحِي ظَهَرَ لِلْكُلِّ انْقِطَاعَهُ ، ثُمَّ عَادَ الشَّافِعِيُّ
إِلَى اضْطِجَاعِهِ .

مُنَازَرَةٌ بَيْنَ أَبِي الْعَبَّاسِ أَحْمَدَ بْنِ سُرَيْجٍ وَأَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدَ بْنِ دَاوُدَ رَحِمَهُمَا اللَّهُ
حَدَّثَنِي أَنَّهَا اجْتَمَعَا ، فَأَحْتِجَّ أَبُو دَاوُدَ عَلَى أَنَّ أُمَّ الْوَلَدِ تُبَاعُ ، قَالَ : اجْتَمَعْنَا
عَلَى أَنَّهَا إِنْ كَانَتْ أُمَّةً تُبَاعُ ، فَمَنْ أَدْعَى أَنَّ هَذَا الْحُكْمَ يَزُولُ بِوَلَادَتِهَا ، فَعَلِيهِ
الدَّلِيلُ ، فَقَالَ لَهُ أَبُو سُرَيْجٍ : وَاجْتَمَعْنَا أَنَّهَا إِنْ كَانَتْ حَامِلًا لَا تُبَاعُ ، فَمَنْ أَدْعَى
أَنَّهَا تُبَاعُ إِذَا انفصل الحمل فعليه الدَّلِيلُ فَبَيَّتَ أَبُو بَكْرٍ .

مُنَازَرَةٌ بَيْنَهُمَا أَيْضًا

وَهِيَ مِنَ الطُّفْلِ الْمُنَازَلَاتِ ، رَوَيْنَا عَنْ أَبِي الْحُسَيْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ
الدَّوَادِيِّ قَالَ : كَانَ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ دَاوُدَ وَابُو الْعَبَّاسُ بْنُ سُرَيْجٍ إِذَا حَصَلَا
فِي مَجْلَسِ الْقَضَايِ أَبِي عُمَرَ يَعْنِي مُحَمَّدَ بْنَ يُونُسَ لَمْ يَجِرْ بَيْنَ اثْنَيْنِ فِيمَا يَتَفَوَّضَانِهِ
أَحْسَنَ مِمَّا يَجِرُ بَيْنَهُمَا ، وَكَانَ أَبُو سُرَيْجٍ كَثِيرًا مَا يَتَقَدَّمُ أَبَا بَكْرٍ إِلَى الْحُضُورِ
فِي الْمَجْلِسِ ، فَتَقَدَّمَهُ أَبُو بَكْرٍ يَوْمًا فَسَأَلَهُ حَدَّثَ مِنْ الشَّافِعِيِّ عَنِ الْعَوْدِ الْمَوْجِبِ
لِلْكَفَارَةِ فِي الظَّهَارِ مَا هُوَ ؟ فَقَالَ : إِنَّهُ إِزَادَةُ الْقَوْلِ ثَانِيًا وَهُوَ مَذْهَبُهُ وَمَذْهَبُ
دَاوُدَ ، فَطَالِبُهُ بِالْأَدْلِيلِ فَتَسْرِعُ فِيهِ ، وَدَخَلَ أَبُو سُرَيْجٍ وَأَسْتَشْرَحَهُمْ مَا جَرَى
فَشَرَحُوهُ ، فَقَالَ أَبُو سُرَيْجٍ لِأَبْنِ دَاوُدَ أَوَّلًا : يَا أَبَا بَكْرٍ أَعَزَّكَ اللَّهُ هَذَا قَوْلُ
مَنْ مِنَ الْمُسْلِمِينَ تَقَدَّمُكُمْ فِيهِ ؟ فَاسْتَشَاطَ أَبُو بَكْرٍ مِنْ ذَلِكَ وَقَالَ : أُنْقَدِرُ مَنْ أَعْتَقَدْتُ
أَنْ قَوْلُهُمْ إِجْمَاعٌ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ إِجْمَاعٌ عِنْدِي ؟ أَحْسَنَ أَحْوَالَهُمْ أَنَّ أَعَدَّهُمْ خِلَافًا
وَهِيئَاتُ أَنْ يَكُونُوا كَذَلِكَ ، فَغَضِبَ أَبُو سُرَيْجٍ وَقَالَ : أَنْتَ يَا أَبَا بَكْرٍ بَكْتَابُ
الزُّهْرَةِ أَمِيرُ مَنْكَ فِي هَذِهِ الطَّرِيقَةِ ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : وَيَكْتَابُ الزُّهْرَةَ تَعْبِيرِي ؟
وَاللَّهُ مَا تُحْسِنُ أَنْ تَسْتَمَّ قِرَاءَتَهُ قِرَاءَةً مِنْ يَفْهَمُ ، وَإِنَّ لِي أَحَدَ الْمُنَاقِبِ إِذْ
كُنْتُ أَقُولُ فِيهِ :

أَكْرَرْتُ فِي رَوْضِ الْمَحَاسَنِ مُقَاتِلِي وَأَمْنَعُ نَفْسِي أَنْ تَنَالَ مُحَرَّمًا

وَيَطْلُقُ مُرِيَّ عَنْ مُتَرْجِمٍ خَاطِرِي فَلَوْلَا اِخْتِلَامِي رَدَّهُ لَشَكَلُمَا
رَأَيْتُ أَلْهَوِي دَعْوَى مِنَ النَّاسِ كُلِّهِمْ فَمَا إِن أَرَى حَبًّا صَحِيحًا مُسْلَمًا
فَقَالَ لَهُ ابْنُ مُرَيْجٍ : أَوْ تَفْضُرْ عَلَيَّ هَذَا الْقَوْلَ وَأَنَا الَّذِي أَقُولُ ؟
وَمُسَاهِرٍ بِالْغُثِّجِ مِنْ لَحْظَاتِهِ قَدْ بَثَّ أَمْنَعُهُ لَدَيْدَ سِنَانِهِ
صَبًّا بِحَسَنِ حَدِيثِهِ وَعَتَابِهِ وَأَكْرَرُ اللَّحْظَاتِ فِي وَجَنَانِهِ
حَتَّى إِذَا مَا الصُّبْحُ لَاحَ عَمُودُهُ وَلِي بِجَنَاتِمِ رَبِّهِ وَبِرَاتِهِ
فَقَالَ ابْنُ دَاوُدَ الْأَبِّي عَمْرُ : أَيْدَ اللَّهِ الْقَاضِي قَدْ أَقْرَءَ بِالْبَيْتِ عَلَى الْحَالَةِ الَّتِي
ذَكَرَهَا وَأَدْعَى الْبِرَاءَةَ مِمَّا تَوَجَّهَ ، فَعَلِيهِ إِقَامَةُ الْبَيِّنَةِ ، فَقَالَ ابْنُ مُرَيْجٍ : مِنْ مَذْهَبِي
أَنْ أَلْفَرَّ إِذَا أَقْرَأَ إِقْرَارًا وَنَاطَهُ بِصِفَةٍ كَانَ إِقْرَارُهُ مُوَكَّلًا إِلَى صِفَتِهِ ،
فَقَالَ ابْنُ دَاوُدَ : لِلشَّافِعِيِّ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ قَوْلَانِ : فَقَالَ ابْنُ مُرَيْجٍ : هَذَا الْقَوْلُ
الَّذِي قُلْتَهُ اخْتِيَارِي السَّاعَةَ .

مُناظرة بين إمام السنة الشيخ أبي الحسن الأشعري وأبي علي الجبائي
في أَنَّ أَسْمَاءَ اللَّهِ تَوْقِيفِيَّةٌ

دَخَلَ رَجُلٌ عَلَى الْجَبَّائِيِّ فَقَالَ : هَلْ يَجُوزُ أَنْ يُسَمَّى اللَّهُ تَعَالَى عَاقِلًا ؟ فَقَالَ الْجَبَّائِيُّ :
لَا ، لِأَنَّ الْعَقْلَ مُشْتَقٌّ مِنَ الْعَقَالِ وَهُوَ الْمَنَعُ ، وَالْمَنَعُ فِي حَقِّ اللَّهِ مُحَالٌ ، فَاِمْتَنَعَ
الْإِطْلَاقُ ، قَالَ الشَّيْخُ أَبُو الْحَسَنِ : فَقُلْتُ لَهُ : فَعَلَى قِيَاسِكَ لَا يُسَمَّى اللَّهُ سُبْحَانَهُ حَكِيمًا ،
لِأَنَّ هَذَا الْاِسْمَ مُشْتَقٌّ مِنْ حَكَمَةِ الْجَبَامِ ، وَهِيَ الْحَدِيدَةُ الْمَانِعَةُ لِلدَّابَّةِ عَنْ
الْجُمُوحِ ، وَيَشْهَدُ لَذَلِكَ قَوْلُ حَسَّانَ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ :
فَنَحْكُمُ بِالْقَوَائِي مِنْ هِجَانَا وَنَضْرِبُ حِينَ تَخْتَلِطُ الدَّمَاءُ
وَقَالَ الْآخَرُ :

أَبْنِي حَنِيفَةً حَكَمُوا سَفَهَاتِكُمْ إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ أَنْ أَغْضِبَا
أَيُّ نَمْنَعُ بِالْقَوَائِي مِنْ هِجَانَا ، وَأَمْنَعُوا سَفَهَاتِكُمْ ، فَإِذَا كَانَ الَّلَفْظُ مُشْتَقًّا مِنْ
الْمَنَعِ ، وَالْمَنَعُ عَلَى اللَّهِ مُحَالٌ ، لَزِمَكَ أَنْ تَمْنَعَ إِطْلَاقَ حَكِيمٍ عَلَيْهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى

قال : فلم يُجِزْ جواباً إلا أنه قال : فلمَ منعت أنت أن يسمى الله عاقلاً وأجرت أن يسمى حكيماً ؟ قال فقلت له : لأنَّ طريق في مأخذ أسماء الله تعالى الأذن الشرعي دون القياس اللغوي فأطلقت حكيماً لأنَّ الشرع أطلقه ، ومنعت عاقلاً لأنَّ الشرع منعه ، ولو أطلقه الشرع لأطلقته ، قال ابن السبكي : وقع في هذه المناظرة في إنشاد البيت حكّموا بالكاف ، وهو المشهور في روايته ، وكنت أجورُ أن يكون حَلَمُوا باللام لمقابلته بالسفهاء ، ثم رأيت في كتاب الكامل للمبرد رحمه الله ، وهذان البيتان لجرير :

أبني حنيفة نههوها سفهاءكم
إني أخاف عليكم أن أغضبا
أبني حنيفة إني إن أهجمكم
أدع- اليأمة لا تواري أربنا

مناظرة بينها أيضاً في الأصلح والتعليل

سأل الشيخ رضي الله عنه أبا علي فقال : ما قولك في ثلاثة : مؤمن وكافر وصبي ؟ فقال : المؤمن من أهل الدرجات ، والكافر من أهل الدرجات ، والصبي من أهل النجاة ، فقال الشيخ : فإن أراد الصبي أن يرقى إلى أهل الدرجات هل يمكن ؟ قال الجبائي : لا ، يقال له إن المؤمن إنما نال هذه الدرجة بالطاعة وليس لك مثلهما ، قال الشيخ : فإن قال التقصير ليس مني ، فلو أحببني كنتُ عملتُ الطاعات بعمل المؤمن ، قال الجبائي : يقول له الله : كنت أعلم أنك لو بقيت لعصيت ولمؤقت ، فراعيت مصلحتك وأمتك قبل أن تنتهي إلى سن التكليف ، قال الشيخ : فلو قال الكافر : يا رب علمت حاله كما علمت حالي فهلاً راعيت مصلحتي مثله ؟ فأقطع الجبائي .

ومناظرات الأوصحاب وغيرهم في سائر العلوم لا تكاد تنحصر ، وهذه النبهة التي اخترناها كافية في هذا المختصر .

الكتاب الثاني

في الادب مع الكتب التي هي آتة العلم ، وما يتعلق بنسخها وضبطها
وروضها ومماها وشراؤها وعاريها ونسخها ، وغير ذلك ، وفيه مسائل

الأولى — ينبغي لطالب العلم أن يعتني بتحصيل الكتب المحتاج إليها في
العلوم النافعة ما أمكنه شراء أو إجارة أو عارية ، لأنها آلة التحصيل ، ولا
يجعل تحصيلها وجعها وكثرتها حظه من العلم ، ونصيبه من الفهم ، وقد أحسن القائل :
إذا لم تكن حافظاً واعياً فجمعك للكتب لا ينفع
وإن أمكنه تحصيلها شراء فلا يشتغل بنسخها ، لأن الاشتغال أهم من النسخ ،
ولا يرضى بالاستعارة مع إمكان تحصيله ملكاً أو إجارة .

الثانية — يستحب إجارة الكتب لمن لا ضرر عليه فيها ممن لا ضرر منه
بها ، وكره تاريتها قوم ، والأوّل هو الأصح المختار لما فيه من الإعانة على
العلم مع مافي مطلق العارية من الفضل والأجر . رويناعن وسكيع : أوّل بركة
أحدث إجارة الكتب ، وعن سفيان الثوري من يخل بالعلم أبطل بإحدى ثلاث :
أن ينساه ، أو يموت فلا ينتفع به ، أو تذهب كتبه . وقال رجل لأبي العتاهية :
أعزني كتابك ، فقال : إني أكره ذلك ، فقال : أما علمت أن المكارم
موصولة بالمكاره ؟ فأعاره . وكتب الشافعي إلى محمد بن الحسن رضي الله عنهما :

قول لمن لم تر عي
ومن كان من رأ
العلم ينعي أهله
نا من رآه مثله
ه قد رأى من قبله
أن يمنعوه أهله

لعله يبذلُه لأهله لعلة

وإذا استعار كتاباً فلا يطيء به من غير حاجة ، وإذا طلبه أملك فيحرم عليه حبسه ، ويصير غاصباً له ، وقد جاء في ذم الإبطاء برد الكتب المستعارة عن السلف أشياء كثيرة نظراً ونثراً ورواها في كتاب الخطيب الجامع ، لأخلاق الراوي والسامع ، منها عن الزُّهري : إياك وغُلُولُ الكتب ، وهو حبسها عن أصحابها ، قال الخطيب : وبسبب حبسها أمتنع غير واحد من إعارتها .

الثالثة — لا يجوز أن يصلح كتاب غيره بغير إذن صاحبه قلت : وهذا محله في غير القرآن ، فإن كان مغلولاً أو مملوئاً فليصلحه ، غاية ما في الباب إن لم يكن خطه مناسباً ، فليأمر من يكتب ذلك بخط حسن . ولا يحسبه ولا يكتب شيئاً في بياض فواتحه أو خواتمه إلا إذا علم رضى صاحبه ، ولا يعيره غيره ، ولا يودعه لغير ضرورة حيث يجوز شرعاً ، ولا ينسخ منه بغير إذن صاحبه ، فإن كان الكتاب وقفاً على من ينتفع به غير معين فلا بأس بالنسخ منه مع الاحتياط ، وأنشد بعضهم :

أيها المستعير مني كتاباً ارض لي فيه ما لنفسك ترضى

وإذا نسخ من الكتاب أو طالعها فلا يضعه مفروشاً على الأرض ، بل يجعله مرتفعاً ، وإذا وضع الكتب مصفوفة فلتكن على شيء مرتفع غير الأرض لئلا تندى فتبلى ، ويراعى الأدب في وضعها باعتبار علومها ، فيضع الأشرف أعلى الكل ، فإن استوت كتب في فن فليتراع شرف المصنف فيجعله أعلى ، وليجعل المصحف الكريم أعلى الكل ، والأولى أن يكون في خريطة ذات عروة في ميسار ونحوه في حائط طاهر نظيف في صدر المجلس ، ثم كتب الحديث الأصرف كالبخاري ومسلم ، ثم تفسير القرآن ، ثم تفسير الحديث ، ثم الفقه ، ثم أصول الدين ، ثم أصول الفقه ، ثم النحو والتصريف ، ثم أشعار العرب ، ثم العروض وما في معناه ، ونحو ذلك ، ولا يضع ذوات القطع الكبير فوق ذوات القطع الصغير كيلا يكثر تساقطها ، وينبغي أن يكتب اسم الكتاب عليه في

نحرف عرضه ويجعل رؤوس الترجمة إلى مرّد الجلد المقابل للسان لثلاً قصير
الكتابة معكوسة ، ويراعي في صفّ الكتب حسن الوضع ، بأن يجعل الحبكة
في ناحية ، والمجلد الآخر يجعل حركته في الناحية الأخرى ، فتكون الكتب
قائمة بلا أعوجاج ، وإلاّ فيتعوج . الصف ضرورية ، لأن جهة اللسان من كلّ
كتاب أعلى من جهة الحبكة ، لأن جهة الحبكة مضغوطة مقمّوطة ، ولا يجعل
الكتاب خزانة للكراريس وغيرها ، ولا تحذّة ، ولا مروحة ، ولا مستنداً ،
ولا متكئاً ، ولا مقبلة للبق ، ولا يطوي حاشية الورقة وزاويتها كما يفعله كثير
من الجهلة ، وإذا ظفر فلا يكبس ظفره بحيث يهشم الورقة ولو مآلاً ، وإذا
استعار كتاباً فينبغي أن يتفقده عند إرادته أخذه ورده من ورقة محتاج إليها
ونحوها ، وإذا اشترى كتاباً نظر أوله وآخره ووسطه وترتيب أبوابه وكراريسه
واعبر صحته ، وما يلب على الظن في صحته ما أشار إليه الشافعي أن يرى
فيه إلحاقاً أو إصلاحاً ، فإنه شاهد له بالصحة ، قال بعضهم : لا يضيء الكتاب
حتى يظلم ، يريد إصلاحه .

الرابعة — إذا نسخ شيئاً من كتب العلم الشرعية فينبغي أن يكون على طهارة
مستقبل القبلة ، طاهر أبداً والثياب والخبر والورق ، ويتندى كلّ كتاب
بكتابة بسم الله الرحمن الرحيم ، وإن كان مصنفه تركها كتابة فليكتبها
هو ، ثم ليكتب قال الشيخ ، أو قال المصنف ، ثم يشرع في كتابة ما صنّفه
المصنف ، وإذا فرغ من كتابة الكتاب أو الجزء فليختم الكتابة بالحمدلة
والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وليختم بقوله : آخر الجزء الأول أو الثاني
مثلاً ويتلو كذا وكذا إن لم يكن أكمل الكتاب ، فإن أكمله فليقل
تم الكتاب الفلاني ، ففي ذلك فوائد كثيرة ، وكلما كتب اسم الله تعالى
أتبعه بالتعظيم مثل : تعالى ، أو سبحانه ، أو عز وجل ، أو تقدّس ، أو تبارك
ويتلفظ بذلك ، وكلما كتب أمم النبي صلى الله عليه وسلم ، كتب بعده الصلاة
عليه والسلام ، وجرت عادة السلف والخلف بكتابة صلى الله عليه وسلم ، ولعلّ

ذلك لموافقة الأمر في الكتاب العزيز في قوله : (صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا) ولا يختصر الصلاة في الكتابة ، ولا يسأم من تكريرها كما يفعله بعض المحرومين من كتابة صلعم أو صلح أو صل أو صم أو صلسم ، فإن ذلك مكروه كما قال العراقي . ويقال : إن أول من كتب صلعم قُطعت يده ، وأعلم أن أجر كتابة الصلاة بكاملها عظيم ، وهو من أكبر الفوائد العاجلة ، وإذا مر بذكر أحد من الصحابة كتب رضي الله عنه ، أو رضوان الله عليه ، أو مر بذكر أحد من الأنبياء لا سيما الأعلام وهداة الإسلام كتب رحمه الله ، أو رحمة الله عليه ، أو تغمده الله برحمته ، ولا يكتب الصلاة والسلام لغير الأنبياء والملائكة إلا تبعاً لاختصاص ذلك عرفاً وشرعاً بالأنبياء والملائكة عليهم السلام ، ومتى سقط من ذلك شيء فلا يتقيد به ، بل يثبت مع النطق به ، وأختار أحد من جنبل إسقاط الصلاة والسلام والتزوي والترحم رواية مع نطقه بذلك ، وإفراد الصلاة عن السلام مكروه وعكسه كذلك كما قاله النووي .

الخامسة — لا يهتم المشتغل بالمبالغة في حسن الخط ، وإنما يهتم بصحته وتصحيحه ، ويجنب التعليق جداً ، وهو خلط الحروف التي ينبغي تفرقتها ، والمشتق وهو سرعة الكتابة مع بعثرة الحروف ، قال عمر رضي الله عنه : شر الكتابة المشتق ، وشر القراءة الهذرمة ، وأجود الخط أئنه ، ولا يكتب الكتابة الدقيقة ، لأنه ربما لم ينتفع به وقت حاجة الارتفاع به من كبير وضعف بصر ، ثم محله فيمن عجز عن ثن ورق ، أو حمله في سفر ، فيكون معه خفيف المحمل فلا كراهة في ذلك ولا منع للعذر ، والكتابة بالخبر أولى من المداد كما مر . وينبغي أن لا يكون القلم صلماً جداً فيمنع سرعة الجري ، ولا رخواً فيسرع إليه الحقي . قال بعضهم : إذا أردت أن تجوز خطك فأطل جلفتك وأتمنئها ، وحرف قطنك وأيمنها ، ولتكن السكين حادة جداً لبراية الأقلام وكشط الورق ، ولا تستعمل في غير ذلك ، وليكن ما يقط عليه القلم صلماً ، وهم يعمدون القصب الفارسي اليابس جداً ، والآبنوس الصلب الثقيل ، ويراعى

من آداب الكتابة ما ورد عن بعض السلف ، فعن معاوية بن أبي سفيان رضي الله
عنها قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يَا مُعَاوِيَةُ ابْنِي الدُّوَاءَ وَحَرِّفِ
الْقَلَمَ وَأَنْصِبِ الْبَاءَ وَفَرِّقِ السَّيْنَ وَلَا تُعَوِّرِ الْيَمِينَ وَحَسِّنِ اللَّهَ وَمُدَّ الرَّجْمَنَ
وَجَوِّدِ الرَّحِيمَ وَضَعْ قَلَمَكَ عَلَى أَذُنِكَ الْيُسْرَى فَإِنَّهُ أَذْكُرُ لَكَ . وعن زيد بن
ثابت رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إِذَا كَتَبْتَ
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ - فَبَيِّنِ السَّيْنَ فِيهِ ، والأحاديث في ذلك كثيرة ،
وأقوال السلف فيه شديدة . وعن جابر رضي الله عنه : إِذَا كَتَبَ أَحَدُكُمْ كِتَابًا
فَلْيُتَرَبِّهِ فَإِنَّهُ أَنْجَحَ لِلْحَاجَةِ . وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم : مَنْ صَلَّى عَلَيَّ فِي كِتَابٍ لَمْ تَزَلِ الْمَلَائِكَةُ تَسْتَغْفِرُ لَهُ
مَا دَامَ أَصْنِي فِي ذَلِكَ الْكِتَابِ .

السادسة — كرهوا في الكتابة فصل مضاف أمم الله تعالى منه كعبد الله
أو عبد الرحمن ، أو رسول الله ، فلا يكتب عبد أو رسول آخر السطر ، والله أو
الرحمن أو رسول أول السطر الآخر لقبح صورة الكتابة ، وهذه الكراهة
للتنزيه ، وظاهر إيراد الخطيب وغيره أنه للتحريم ، فيجب اجتنابه ، وفي الاقتراح
أنه من الآداب ، ويلتحق بذلك كما قال العراقي في أسماء النبي صلى الله عليه
وسلم ، وأسماء الصحابة رضي الله عنهم كقوله : سَابَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
كَافِرٌ ، وقوله قَاتِلُ ابْنِ صَفِيَّةٍ فِي النَّارِ يَعْنِي الزُّبَيْرُ بْنُ الْعَوَّامِ رضي الله عنه ، فلا
يكتب سَابَّ أو قَاتِلُ فِي آخِرِ السَّطْرِ وما بعده في أول سطر آخر فهو قبيحٌ جدًا
في صورة الكتابة حرام ، خصوصاً في النطق به من أول السطر ما لم ينطق بما
في آخر السطر ، وكذلك مما يُسْتَقْبَحُ فِيهِ النِّصْلُ ولو كان لغير متضاهين
كقول سيدنا عمر رضي الله عنه في شارب الخمر الذي أَتَى بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ نَمِلٌ ، فقال عمر : أَخْزَاهُ اللَّهُ مَا أَكْثَرُ مَا يُرَى بِهِ ، فلا يكتب
فقال في آخر سطر : وعمر وما بعده في أول آخر ، أما إذا لم يكن في شيء من ذلك

بعد أم الله ، أو أم نبيه ، أو أم الصحابة مثلاً فلا بأس بالفصل ، ومع ذلك فجمعها أولى ، بل صرح بعضهم بالكراهة في فصل نحو أحد عشر لكونها بمنزلة أم واحد ، وكرهوا تبعض الكلمة المركبة تركيباً مزجياً أو إضافياً ، ونحو ذلك .

السابعة — عليه مقابلة كتابه بأصل صحيح موثوق به ، فالمقابلة متعينة للكتاب الذي يرام النفع به ، قال عروة بن الزبير لابنه هشام رضي الله عنهم : كتبت ؟ قال : نعم ، قال : عرضت كتابك ؟ أي على أصل صحيح قال : لا ، قال : لم تكتب . وقال الإمام الشافعي ويحيى بن أبي كثير : من كتب ولم يعارض أي يقابل كن دخل الخلاء ولم يستنج ، وإذا صحح الكتاب بالمقابلة على أصل صحيح أو على شيخ ، فينبغي أن يعجم المعجم ، ويشكل المشكل ، ويضبط الملتبس ، ويفقد مواضع التصحيف ، أما ما يفهم بلا نقط ولا شكل فلا يعتن به لعدم الفائدة ، فإن أهل العلم يكرهون الإعجام والأعراب إلا في الملتبس والمشتبه ، ومن كلام بعض البلغاء : إعجام الخط يمنع من استعجابه ، وشكله من إشكاله ، وقال بعضهم : رب علم لم تعجم فصوله ، فأستعجم محصولة ، وقيل : ينبغي الإعجام ، والشكل للمكتوب كله المشكل وغيره لأجل المبتدئ في ذلك الفن ، وصوبه القاضي عياض ، لأن المبتدئ لا يميز ما يشك مما لا يشك ، ولا صواب الأعراب من خطأ ، ولأنه ربما يكون الشيء واضحاً عند قوم مُشكلاً عند آخرين ، بل ربما يظن لبراعته المشكل واضحاً ، ثم قد يشك عليه بعد ، وربما وقع النزاع في حكمه مستنبط من حديث يكون متوقفاً على إعرابه كحديث ذكاة الأجنين ذكاة أمه ، فالجمهور كالشافعية والمالكية وغيرها لا يوجبون ذكاته بناءً على رفع ذكاة أمه بالأبدائية والخبرية وهو المشهور في الرواية ، والحنفية وغيرهم يوجبونها على نصب ذكاة الثانية على التشبيه أي يذكر مثل ذكاة أمه وكحديث لا يجزي ولد والد إلا أن يحمده مملوكاً فيسرية فيعتقه ، فالجمهور ومنهم أئمة المذهب يجهلون بعقده عليه بمجرد دخوله في ملكه بناءً على رفع فيعتقه ، وهو المشهور في الرواية ، ويكون الضمير عائداً على المصدر المحذوف

الذي دل عليه أنفع ، تقديره فيعتقه الشراء لأنه بنفس الشراء حصل العتق من غير احتياج إلى لفظ ، ويؤيد ذلك الرواية الأخرى فيعتق عليه ، والأخرى فهو حر ، وظن داود الظاهري أن الرواية بنصب فيعتقه عطقاً على فيشترية ، فيكون الولد هو المعتق ، فقال : لا بد من إنشائه ، ولا يعتق بمجرد الملك . وعلى كل حال فيتنأكد ضبط الملتبس من الأسماء ، إذ لا يدخلها قياس ولا قبلها ولا بعدها شيء يدل عليها ، وإذا احتاج إلى ضبط المشكل في الكتاب ، وبيانه في الحاشية قبالة فعل ، لأن الجمع بينهما أبلغ في الإبانة ، وإذا كتب كلمة مشكلة من القلم لسواد كثير فيه ونحوه أوضحها في الحاشية ، وكتب فوقها (بيان) أو (ن) ، وله أن يكتبها في الحاشية بصورتها ، وله أن يكتبها مقطعة الأحرف بالضبط ليأمن اللبس والاشتباه ، وله أن يضبطها بالحروف كقوله : بالحاء المهمل ، والدال المهمل ، والطاء المثناة ، والثاء المثناة ، ونحو ذلك ، كما جرت عادة السلف في ذلك ، ومما يلحق بضبط المعجم أن يكتب في باطن السكاف المتعلقة كائناً صغيرة أو همزة ، وفي باطن اللام هكذا (لام) ولا يكتب صورة لآيم هكذا (ل) .

الثامنة — ينبغي أن يكتب على ما صححه وضبطه في الكتاب وهو في محل شك عند مطالعته أو تطرق احتمال (صح) صغيرة ، ويكتب فوق ما وقع في التصنيف أو في النسخ وهو خطأ (كذا) صغيرة أي هكذا رأيت ، ويكتب في الحاشية (صوابه كذا) إن كان يتحققه ، أو (له كذا) إن غلب على ظنه أنه كذلك ، أو يكتب على ما أشكل عليه ولم يظهر له وجهه ضبة ، وهي صورة رأس صادم مهمل مختصرة من صح هكذا (ص) ، فإن صح بعد ذلك وتحققه فيصلها بحاء فتبقى (صح) ولا يكتب الصواب في الحاشية كما تقدم . قيل : وأشاروا بكتابة الأصا أولاً إلى أن الصيغة لم تكمل ، وإلى تنبيه الناظر فيه على أنه مثبت في نقله غير غافل ، فلا يظن أنه غلط فيصلحه ، وقد يجامر بعضهم فغير ما الصواب إيقاظه ، والله أعلم .

التاسعة - إذا وقع في الكتاب زيادة ، أو كتب فيه شيء على غير وجهه
تخير فيه بين ثلاثة أمور : الأول الكشط ، وهو سلخ الورق بسكين ونحوها
ويبر عنه بالبشر وبالحك ، ومبني أن غيره أولى منه ، لكن هو أولى في إزالة
نقطة أو شكلة . الثاني المحو وهو الأزالة بغير سلخ إن أمكن ، وهو أولى من
الكشط ، قال ابن الصلاح : وتتنوع طرقه . . الثالث الضرب عليه وهو أجود
من الكشط والمحو ، لا سيما في كتب الحديث . وعن بعضهم : كان الشيوخ
يكبرون حضور السكين مجلس السماع ، لأن الروايات مختلفة ، فعسى أن يبر
شيئاً يكون صحيحاً ، فيحتاج إلى إثباته ثانياً ، وفي كيفية الضرب خمسة أقوال
مشهورة : أحدها أن يصل بالحروف المضروب عليها ، ويخط بها خطاً ممتداً .
ثانيها أن يجعل أخط فوق الحروف منفصلاً عنها منعطفاً طرفاه على أول المبتطل
وآخره كالباء المقلوبة ومثاله هكذا . ثالثها أن يكتب لفظة (لا) أو لفظة (من)
فوق أوله ، ولفظة (إلى) فوق آخره ، ومعناه من هنا ساقط إلى هنا . رابعها أن
يكتب في أول الكلام المبتطل وفي آخره نصف دائرة ومثاله هكذا .
خامسها أن يكتب في أول المبتطل وفي آخره صفراً وهو دائرة صغيرة سميت بذلك
لخلو ما أشير إليه بها من الصحة كتسمية الحساب لها بذلك لخلو موضعها من
عدده ومثاله هكذا (٥) ، وإذا تكررت كلمة أو كثر سهو ضرب على
الثانية لوقوع الأولى صواباً في موضعها ، إلا إذا كانت الثانية أجود صورة
وأدل على القراءة ، وكذا إذا كانت الأولى آخر سطر ، فإن الضرب عليها أولى
صيانة لأول السطر ، وبأجملة فصيانة أول السطور وآخرها متعين إلا أن
مراعاة أولها أولى ، وإذا كان الكثر مضاعفاً ومضافاً إليه ، أو موصوفاً وصفة ،
أو مبتدأ وخبراً ، أو متعاطفين ، فمراعاة عدم التفريق بالضرب أولى إذا كانا
آخر سطر كيلا يفرق بين شيئين بينهما ارتباط ، إذ مراعاة المعاني أولى من
مراعاة تحسين الصورة في الخط قاله القاضي عياض ، وإذا صحح الكتاب على

الشيخ أو في المبالغة علم على موضع وقوفه يبلغ أو بلغ العرض أو غير ذلك مما يفيد معناه ، فإن كان ذلك في سماع الحديث كتب بلغ في الميعاد الأول والثاني إلى آخرها ، فيعين عدده ، فإنه مفيدٌ جداً .

العاشرة — وينبغي أن يفصل بين كل كلامين أو حديثين بدارة ، أو قلم غليظ ولا يصل الكتابة كلها على طريقة واحدة لما فيه من عسر استخراج المقصود ، ورجحوا الدائرة على غيرها ، وعليها عمل غالب المحدثين وصورتها هكذا ⑤ وجرت عادة المحدثين باختصار اللفاظ في كتبهم ، فمن ذلك حدثنا اختصرها بعضهم على ثنا ، وبعضهم على نا ، وبعضهم على دثنا . ومن ذلك أخبرنا اختصرها بعضهم على أنا ، وبعضهم على أرنا ، وبعضهم على أبنا . ومن ذلك حدثني اختصرها بعضهم على ثني ، وبعضهم على دثني ، وأما أخبرني وأنبأنا وأنبأني فلم يختصروها . ومن ذلك قال الواقعة في الإسناد بين رواية اختصرها بعضهم قائماً مفردة هكذا (ق) وقد جمعها بعضهم بما يليها هكذا (فتنا) يعني قال حدثنا ، قال العراقي : وهو اصطلاح متروك . ومن هذا القبيل ما يوجد في كتب الأعاجم من اختصار المطلوب على الأمط ، واختصار محال على مح وباطل على بط وحيثئذ على وح وحيثئذ على فح وإلى آخره على ألح والمصنف على ألمص ، ونحو ذلك . ومن ذلك ما يختصر جميعه مع النطق به كلفظ يحدث في قولهم في الإسناد سمعت فلاناً عن فلان فتقول : يحدث عن فلان وهو كثير . ومن ذلك لفظة قال اذا كررت كما في صحيح البخاري ثنا صالح بن حبان قال قال عامر الشعبي فتحذف إحداها خطأ لا لفظاً . ومن ذلك لفظة أنه في مثل حدثنا فلان أنه سمع فلاناً يقول ، نبه عليه الحافظ ابن حجر في فتح الباري ، وقل من نبه عليه والله أعلم . ومن ذلك ما يختصر بعضه ، وينطق بالبعض الباقي على صفته ، والمشهور منه حاة التحويل عند انتقال من مسند إلى غيره فيكتب هكذا (ح) مفردة مهملة مقصورة لفظاً ، وهي مختصرة من تحويل ، أي من مسند إلى سند آخر ، وقيل : مختصرة من حائل لأنها حالت بين الإسنادين ، وقيل : من قولهم الحديث وهو المنقول

عن أهل المغرب ، وقيل من صح ، قال ابن الصلاح : وقد كتب مكانها بدلا عنها صح صريحة ، وأختلف في الدقيق بها ، فالأصح أنه ينطق بها في القراءة كما كتبت كذلك مفردة ، وقيل : لا ينطق بها ، وقيل : ينطق بأصلها المختصرة منه وهو الحديث أو صح فليعلم ذلك . ومن ذلك ما يختصر بعضه ولا يتعين فيه قراءة ذلك البعض ولا أصله ، وهو الرُّموز إلى اصطلاح خاص بذلك الكتاب كما يروى كثير من كتب الحديث المختصرة للبخاري (خ) ومسلم (م) ولاترمذي (ت) ولأبي داود (د) وللنسائي (ن) ولأبن ماجه القزويني (ج) أو (ق) ولأبن حبان (حب) ولأدركطني (ط) ونحو ذلك وهو كثير . ومن ذلك رمز العُجالة والمدة لأبن الملقن للإمام مالك (م) ولأبي حنيفة (ح) ولأحمد (أ) ونحو رموز الوجيز والحاوي للأقوال والأوجه والمذاهب وغير ذلك وهي مشهورة ، ومن فعل شيئا من ذلك أو من غيره في تأليف بين اصطلاحه فيه ، ولا مشاحنة في الاصطلاح في بيان الاصطلاح في ديباجة الكتاب ليفهم الخاطئ فيه معانيها ، وقد فعل ذلك جماعة من الأئمة لقصد الاختصار ونحوه والله أعلم . ولا بأس بحواشي الكتاب من فوائد متعلقة به ولا يكتب في آخره (صح) بل ينبه عليه بإشارة التخريج بالهندي مثلاً ، وبعضهم يكتب على أول المكتوب في الحاشية (ح) . ولا ينبغي أن يكتب إلا الفوائد المهمة المتعلقة بذلك الكتاب والمحل مثل تنبيه على إشكال أو احتراز أو رمز أو خطأ ونحو ذلك ، ولا يسوده بنقل المسائل والنروع القريبة ، ولا يكثر الحواشي كثرة يظلم منها الكتاب ، ولا بأس بكتابة الأبواب والتراجم والفصول ونحو ذلك بالحمرة فإنه أظهر في البيان وفي فواصل الكلام ، وله في كتابة شرح ممزوج بالمتن أن يميز المتن بكتابه بالحمرة أو بخط عليه خطأ منفصلاً عنه ممتداً عليه ، والكتابة بالحمرة أحسن ، لأنه قد يمزج بحرف واحد ، وقد تكون الكلمة الواحدة بعضها متن وبعضها شرح ، فلا يوضح ذلك بالخط إيضاحه بكتابة الحمرة ، ونحو ذلك كثير في كتب الفقه ، وذلك ليسهل في المطالعة عند قسدها ، والله تعالى أعلم .

الخاتمة

في ذكر شئ من الرقائق المستطرفات ، والشعار الرائقة والطبايات
نختم بها الكتاب على عادة الأئمة والحفاظ كما قال شيخ الإسلام النووي
وأفتدآ به في بعض مؤلفاته

أسند مولانا شيخ الإسلام صاحب الأصل فسخ الله في أجله ، وبلغه غاية
أمله ، عن شيخه الشيخ زين الدين زكريا الأنصاري بسنده المتصل إلى الشيخ
أبي بكر الأجرى قال : كان ابن المبارك كثيراً ما ينزل بهذه الآيات :

اغتنم ركعتين زلني إلى الله إذا كنت فارغاً مستريحاً
وإذا ما هممت بالنطق بألبا طل فأجعل مكانه تسبيحاً

وبأسند الذي ذكره إلى الطائي بسند الطائي إلى العزني قال : دخلت على
الشافعي في مرضه الذي مات فيه فقلت : كيف أصبحت ؟ قال : أصبحت من
الدنيا راحلاً ، ولاخواني مفارقاً ، ولسوء أفعالي ملاقياً ، وبكأس ألمنية شارباً ،
فوالله ما أدري أروحي إلى الجنة تصير فأهنيها ، أو إلى النار فأعزينا ؟ وأنشد :

ولما قضى قلبي وضائق مذاهبي جعلت رجائي نحو عفوك مسلماً

تعاظمني ذنبي فلما قرنته بعفوك ربي كان عفوك أعظماً

فمازلت ذا عفوي عن الذنب لم تنزل تجود وتعفو منةً وتكرماً

وبأسند أشار إليه إلى ابن السبكي بسنده إلى القاضي أبي الطيب الطبري

قال : أنشدني بعضهم للشافعي رضي الله عنه :

كل العلوم سوى القرآن مشغلة إلا الحديث والإلفقة في الدين

العلم ما كان فيه قال حدثنا وما سوى ذلك وسواس الشياطين

وَرُوِيَ أَنَّ الشَّافِعِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ يَمْكُ يَقُولُ : سَلَوْنِي عَمَّا شَنِمَ أَخْبَرَكُمْ عَنْهُ
 مِنْ كِتَابِ اللَّهِ ، فَقِيلَ لَهُ : مَا تَقُولُ فِي الْمُحْرِمِ يَقْتُلُ الزُّنْبُورَ ؟ فَقَالَ : بِسْمِ اللَّهِ
 الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ - قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : (وَمَا أَتَاكُمْ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ
 عَنْهُ فَانْتَهُوا) - وَحَدَّثَنَا سَفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ عَنْ رَبِيعِ بْنِ
 حِرَاشٍ عَنْ حَدِيثِ بْنِ الْبَّانِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ :
 اقْتَدُوا بِاللَّذِينَ مِنْ بَعْدِي أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ ، وَحَدَّثَنَا سَفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ مَسْعَرٍ
 ابْنِ كِدَامٍ عَنْ قَيْسِ بْنِ مَسْلَمٍ عَنْ طَارِقِ بْنِ شَهَابٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ
 عَنْهُ أَنَّهُ أَمَرَ بِقَتْلِ الْمُحْرِمِ الزُّنْبُورِ .

وَقَرِيبٌ مِنْ هَذَا مَا رُوِيَ عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ لَعِنَ الْوَاصِلَةَ وَالْمُسْتَوْصِلَةَ
 وَقَالَ : مَالِي لَا لَعْنٍ مِنْ لَعْنَةِ اللَّهِ ؟ فَقَالَتْ أَمْرَأَةٌ : قَرَأْتُ كِتَابَ اللَّهِ فَلَمْ أَجِدْ فِيهِ
 مَا تَقُولُ ، فَقَالَ : إِنْ كُنْتَ قَرَأْتِهِ فَقَدْ وَجَدْتِهِ (وَمَا أَتَاكُمْ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا
 نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا) ، وَإِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَعِنَ الْوَاصِلَةَ وَالْمُسْتَوْصِلَةَ
 ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ وَغَيْرُهُ ، وَفِي هَذَا زِيَادَةٌ فِي الْأَسْتِدْلَالِ ، وَهُوَ أَنَّ مَنْ لَعِنَ رَسُولَ
 اللَّهِ فَقَدْ لَعِنَهُ اللَّهُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : (وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى . إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى) .
 وَرَوَى الْبَيْهَقِيُّ فِي الْمُدْخَلِ بِسَنَدِهِ إِلَى الْفَرَايِصِيِّ قَالَ : قَالَ الْمَرْبُوعِيُّ أَوْ الرَّبِيعِيُّ الشُّكُّ مِنْهُ :
 كُنَّا يَوْمًا عِنْدَ الشَّافِعِيِّ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ إِذْ جَاءَ شَيْخٌ عَلَيْهِ جَبَّةٌ صُوفٌ وَعِمَامَةٌ صُوفٌ
 وَإِزَارٌ صُوفٌ فِي يَدِهِ عُكَّازَةٌ قَالَ : فَقَامَ الشَّافِعِيُّ وَسَوَّى ثِيَابَهُ وَأَسْتَوَى جَالِسًا ، قَالَ :
 وَسَلَّمَ الشَّيْخُ وَجَلَسَ ، وَأَخَذَ الشَّافِعِيُّ يَنْظُرُ إِلَى الشَّيْخِ هَيْبَةً لَهُ ، إِذْ قَالَ لَهُ الشَّيْخُ : أَسْأَلُ ؟
 قَالَ الشَّافِعِيُّ : سَلْ قَالَ : إِيَّاشِ الْحُجَّةَ فِي دِينِ اللَّهِ ؟ فَقَالَ الشَّافِعِيُّ : كِتَابُ اللَّهِ ، قَالَ :
 وَمَاذَا ؟ قَالَ : وَسُنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، قَالَ : وَمَاذَا ؟ قَالَ : وَأَتَّفَاقُ
 الْأُئِمَّةِ قَالَ : مِنْ أَيْنَ قُلْتَ اتَّفَاقَ الْأُئِمَّةِ ؟ قَالَ : مِنْ كِتَابِ اللَّهِ ، قَالَ : مِنْ أَيْنَ
 فِي كِتَابِ اللَّهِ ؟ فَتَدَبَّرَ الشَّافِعِيُّ سَاعَةً ، فَقَالَ الشَّيْخُ : قَدْ أَجَلْتُكَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهَا ،
 فَإِنْ جِئْتَ بِحُجَّةٍ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فِي اتَّفَاقِ الْإِئِمَّةِ وَالْأُئِمَّةِ إِلَى اللَّهِ عَزَّ

وجلّ ، قال : فتغيرون الشافعي ، ثم إنه ذهب فلم يخرج ثلاثة أيام ولياليهن قال : فخرج في اليوم الثالث في ذلك الوقت يعني بين الظهور والمصر وقد أتنفخ وجهه ويداه ورجلاه وهو مستقام ، فجلس فلم يكن بأسرع من أن جاء الشيخ فسلم وجلس فقال : حاجتي ، فقال الشافعي : نعم أعوذ بالله من الشيطان الرجيم . بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ . قال الله عز وجل : (وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا) . لا يصلية على خلاف المؤمنين إلا وهو فرض فقال : صدقت فقام وذهب ، فقال الشافعي لما ذهب الرجل : قرأت القرآن في كل يوم وليلة ثلاث مرات حتى وقفت عليه ، قال ابن السبكي : يجوز أن يكون هذا الشيخ الخضر عليه السلام ، وقد فهمه الشافعي حين أجله وأستمع له ، وأصغى لإغلاظه في القول واعتمد على إشارته .

وبالسند المشار إليه إلى أبي السبكي بسنده إلى الشيخ أحمد بن محمد بن أبي الفرات سمعت الشيخ أبا عبد الرحمن السلمي يقول : قلت مرة للأستاذ أبي سهل الصعلوكي في كلام يجري بيننا : لم ؟ فقال لي : أما علمت أن من قال لأستاذه لم لا يفلح أبداً ؟ وقال الأستاذ المذكور لأبي عبد الرحمن المذكور : عقوق الوالدین يحوه الاستغفار ، وعقوق الأستاذ لا يحوه شيء . وبالسند المذكور إلى أبي السبكي بسنده إلى أبي أحمد منصور بن محمد الأزدي أنشد لنفسه :

عليك نفسك فأنظر كيف تصلحها وحلّ عن عثرات الناس للناس
فألذّم للناس للمخضي معانيهم وألحدم عندم للغافل التامی
ومن شعر منصور المذكور :

إن شئت أن تدعى أخا آل كرم السليم من العيوب
فأصبر على خمس بها يبدو النقي من المشوب
كف الأذى وأخفّض جناحك وأجتنب فحّم الذنوب

وَأَغْرَسَ أَصُولَ الْعُرْفِ وَاجَةً فِيهَا مَوَدَّاتِ الْقُلُوبِ
وَأَعَجَلَ إِلَى الْأَنْصَافِ طَلْدَةً قَى الْوَجْهِ مَأْمُونِ الْقُطُوبِ
وبهذا السند إلى أَبِي الْقَاسِمِ السَّقَطِي يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا الْحَسَنِ الْأَجَرِّي يَقُولُ:
يَمْنَعُنِي عَنْ عَيْبِ غَيْرِي الَّذِي أَعْرِفُهُ فِيَّ مِنَ الْعَيْبِ
عِيوبِهِمْ بِالظَّنِّ مَنِي لَمْ وَلَسْتُ مِنْ عَيْبِي فِي رَيْبِ
إِنْ يَكُ عَيْبِي غَابَ عَنْهُمْ فَقَدْ أَحْصَى عِيوبِي عَالَمُ الْغَيْبِ
فَقِيمٌ شَغَلِي بِسَوَى مَهْجَتِي أَمْ كَيْفَ لَا أَنْظُرُ فِي جَيْبِي
لَوْ أَنِّي أَسْمِعُ مِنْ وَاعِظٍ إِذَا كَفَانِي وَاعِظُ الشَّيْبِ

قُلْتُ: وَمَا يَنْسَبُ لِلْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

عَجِبْتُ لِمَنْ يَكِي عَلَى عَيْبِ غَيْرِهِ دُمُوعًا وَلَا يَكِي عَلَى عَيْبِهِ دُمَا
وَأَعْجَبُ مِنْ هَذَا يَرَى عَيْبَ غَيْرِهِ صَغِيرًا وَفِي عَيْنِهِ مِنْ عَيْبِهِ عُمَا
وبالسند المذكور إلى ابْنِ السَّبْكِ بِسَنَدِهِ إِلَى شَهْدَةِ بِنْتِ أَحْمَدَ بْنِ الْفَرَجِ
الْأَبْرِيِّ سَمَاعًا قَالَتْ: سَمِعْتُ الْقَاضِيَّ الْإِمَامَ عَزِيزِي يَعْنِي الْمَعْرُوفَ شَيْئًا مِنْ
لَفْظِهِ سَنَةِ ٤٩٠ يَقُولُ: اللَّهُمَّ يَا وَاسِعَ الْمَغْفِرَةِ ، يَا بَاسِطَ الْيَدَيْنِ بِالرَّحْمَةِ أَفْعَلْ
بِي مَا أَنْتَ أَهْلُهُ ، إِلَهِي أَذْنَبْتُ فِي بَعْضِ الْأَوْقَاتِ ، وَأَمَنْتُ بِكَ فِي كُلِّ الْأَوْقَاتِ ، فَكَيْفَ
يَغْلِبُ بَعْضُ عَمْرِي مَذْنِبًا جَمِيعَ عَمْرِي مُؤْمِنًا؟ إِلَهِي لَوْ سَأَلْتَنِي حَسَنَاتِي لَجَعَلْتَهَا
لَكَ مَعَ شِدَّةِ حَاجَتِي إِلَيْهَا وَأَنَا عَبْدٌ ، فَكَيْفَ لَا أَرْجُو أَنْ تَهَبَ لِي سَيِّئَاتِي مَعَ
غُنَاكَ عَنْهَا وَأَنْتَ رَبٌّ ، فَيَا مَنْ أَعْطَى خَيْرَ مَا فِي خَزَائِنِهِ وَهُوَ الْإِيمَانُ بِهِ قَبْلَ
السُّؤَالِ ، لَا تَمْنَعْنَا أَوْسَعَ مَا فِي خَزَائِنِكَ وَهُوَ الْعُفْوُ مَعَ السُّؤَالِ ، إِلَهِي حُجَّتِي حَاجَتِي
وَعُدَّتِي فَاقَتِي فَأَرْحَمَنِي ، إِلَهِي كَيْفَ أُمْتَنِعُ بِالذَّنْبِ مِنَ الدَّعَاءِ ، وَلَا أَرَاكَ
تَمْتَنِعُ مَعَ الذَّنْبِ مِنَ الْعَطَاءِ ، فَإِنْ غَفَرْتَ فَخَيْرَ رَاحِمٍ أَنْتَ ، وَإِنْ عَذَّبْتَ فَغَيْرِ
ظَالِمٍ أَنْتَ . إِلَهِي أَسْأَلُكَ تَذَلُّلاً فَأَعْطَانِي تَفَضُّلاً * وَمَنْ شَعَرَ مَوْلَانَا الْمَرْحُومَ
شَيْخَنَا شَيْخَ الْإِسْلَامِ الرَّضِيِّ وَالِدَ الْمُصَنِّفِ مَوْلَانَا شَيْخَ الْإِسْلَامِ الْبُدْرِ:
إِلَهِي سَيِّدِي رَبِّي أَغْنِنِي وَخُذْنِي بِدِي وَمِنْ بَعْدِ أَجْرِنِي

إلهي قد جنيتُ وأَيُّ عبدٍ
 إلهي ليس أجدر بالخطايا
 إلهي لو أثبتُ بكلِّ ذنبٍ
 إلهي أنت ذو صفحٍ جميلٍ
 إلهي ما عصيتُ بغيرِ علمٍ
 إلهي إن أُطعَ فبمحض فضلٍ
 إلهي ما لبعيدِ حجةٍ في
 إلهي إن حجتك أَلتي قد
 إلهي ليتني لو كنت عبداً
 إلهي ليتني لا كنتُ إذ لم
 إلهي إنَّ خوفي زاد لولا
 إلهي من يناقش في حسابٍ
 إلهي أنت قهارٌ رحيمٌ
 إلهي ليس إلا أنت ربي
 إلهي إن أسأتُ بغيرِ علمٍ
 إلهي أنت قد حققتَ فقري
 إلهي إنني أخشى وأرجو
 إلهي غيرُ بابك في أموري
 إلهي قد رجعتُ إليك عما
 إلهي مثلاً أحسنتُ بدءاً
 إلهي من يعين على وُصولي
 إلهي من سواك يزيلُ همي
 إلهي أغنيَ ياربُّ افتقاري

ضعيفُ الخلقِ مثلي ليس بجني
 وبالتقصيرِ والزَّلَّاتِ مني
 فلا أولى بعفوٍ منك عني
 وجودٍ واسعٍ وعظيمٍ مني
 ولا أبدأ أُطعُ بغيرِ إذنٍ
 وإن أعصي فمن تقصي ووهني
 تحمله الجناية والتجني
 علا برهانها من غير طعن
 بلا خطأ وهل يجدي التمني
 أُطعَكَ وليتَ أُمِّي لم تَلِدْني
 رجائي ميتٌ من همٍّ وحزنٍ
 يعذبُ منه يا رَبِّي أَلقلي
 بحقك منك يا دُخري أعِزني
 فلا أبدأ بغيرك تتمحني
 فإني فيك قد أحسنت ظني
 إليك وليس شيءُ عنك يُغني
 أماناً منك فامنن لي بأمنٍ
 إذا ما ضقتُ ذرعاً لم يسعني
 سواك فلا إلى غيرِ تكليفي
 ففي العقبى بحقك لا تسوئني
 إلى ما ترتضي إن لم تُعني
 ومن أدعوه مضطراً يُجني
 فإنك أنت من يُغني وبُقي

إلهي أنت قد أوليت فضلاً عظيماً قطعاً لم ينفطر بذهن
إلهي لست أحصي ما به قد منحت من العطاء بلا تمن
إلهي إني عبدٌ رضي فنفو الرضا ربي أذقني
إلهي مع رضاك السقم برّ نار جهنم جنات عدن
إلهي زد بعلم الشريعة فقهني ومن علم الحقيقة رب زدني

وبسند مولانا شيخ الإسلام المصنف من شيخه شيخ الإسلام أبي يحيى
زكريا إلى أنس بن مالك رضي الله عنه أن رجلاً قال : يا رسول الله الرجل
يحب قوماً ولما يلحق بهم^(١) فقال النبي صلى الله عليه وسلم : المرأة مع من
أحب ، وهذا الحديث ورد من طرق كثيرة في وقائع كثيرة في غالبها التصريح
بحب الله ورسوله ، ولفظ بعضها : أنت مع من أحببت ، وللهامة شيخ الإسلام
شهاب الدين بن حجر :

وقائل هل عمل صالح أعددتَه يدفع عنك الكرب
فقلت حسبي خدمة المصطفى وحب فآلمه مع من أحب

قال مولانا شيخ الإسلام البدر المصنف :

من رام أن يبلغ أقصى المني في الحشر مع تقصيره في القرب
فليخلص الحب لمولى الأورى والمصطفى فآلمه مع من أحب

ولشيخ الإسلام الرضي والده

إن تكن عن حال الذين أجتباهم ربهم عاجزاً وتطلب قرباً
حب مولاك والذين أصطفاهم تنق معهم فآلمه مع من أحب

وبسند مولانا المصنف المشار إليه من شيخه العلامة القاضي القفاه برهان
الدين ابن أبي شريف المقدسي إجازة عن الزين القبائي إجازة (ح) وعن
شيخ الإسلام والده عن شيخه الحافظ البرهان البقاعي بسند البقاعي إلى أبي عبد الله

• (١) أي ماذا يصير في أمره ؟

محمد بن مسلم بن وازة الرازي يقول : حضرت مع أبي حاتم محمد بن إدريس الرازي عند أبي زرعة الرازي وهو في النزع ، فقلت لأبي حاتم : تعال حتى نلقته الشهادة ، فقال أبو حاتم : إني لأستحي من أبي زرعة أن ألقته الشهادة ولكن تعال نتذاكر الحديث فلعله إذا سمعه يقول ، فبدأت فقلت : حدثنا أبو عاصم النبيل ثنا عبد الحميد بن جعفر فأرتج عليّ الحديث حتى كأنني لم أسمعه ولا قرأته ، فبدأ أبو حاتم فقال : حدثنا محمد بن بشار ثنا أبو عاصم النبيل عن عبد الحميد بن جعفر فأرتج عليه حتى كأنه ما قرأه ولا سمعه ، فبدأ أبو زرعة رضي الله عنه فقال : حدثنا محمد بن بشار ثنا أبو عاصم النبيل ثنا عبد الحميد بن جعفر عن صالح بن أبي عريب عن كثير بن مرة عن معاذ بن جبل رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : مَنْ كَانَ آخِرَ كَلَامِهِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وخرجت روحه مع الهاء قبل أن يقول دَخَلَ الْجَنَّةَ ، وذلك في سنة اثنتين وستين ومائتين .

وبسند المذكور إلى أحمد بن محمد أبي العباس الرازي قال : رأيت أبا زرعة يعني الرازي رضي الله عنه في المنام فقلت : يا أبا زرعة ما فعل الله بك ؟ قال : لقيت ربي عز وجل فقال : يا أبا زرعة إني أوتيت بالطفل فأمر به إلى الجنة فكيف من حفظ السنن عليّ عبادي ، تبوأ من الجنة حيث شئت ، قال : ورأيت أبا زرعة مرة أخرى في المنام كأنه يصلي في السماء الرابعة بالملائكة فقلت يا أبا زرعة هم نلت أن تصلي بالملائكة ؟ قال : برفع اليدين . وبه إلى الحافظ عبد الغني بسنده إلى سفيان الثوري رضي الله عنه وقد رآه قبيصة في المنام فقال له قبيصة : ما فعل الله بك ؟ فقال :

نظرت إلى ربي عياناً فقال لي	هنيئاً رضائي عنك يا ابن سعيد
لقد كنت قواماً إذا أظلم الدجى	بعبرة مشتاقٍ وقلبٍ عميد
فدونك فأخترتني قصر تريدة	وزرني فأني عنك غير بعيد
وبسند المصنف من شيخه شيخ الإسلام أبي يحيى الأنصاري والعلامة	

الحقّ أبي إسحاق المقدسي بسند كلّ منها إلى شيخ الإسلام أبي الحسن السبكي بسنده وسند أبنته إلى عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أنّ النبي صلى الله عليه وسلم مرّ بمجلسين أحدهما يجلسون يدعون الله تعالى ويرغبون إليه ، والآخر يتعلمون العلم ويعلمونه فقال : كَلَّا الْمَجْلِسَيْنِ خَيْرٌ وَأَحَدُهُمَا أَفْضَلُ مِنَ الْآخَرِ أَمَّا هَؤُلَاءِ فَيَتَعَلَّمُونَ وَيُعَلِّمُونَ الْجَاهِلَ فَهُمْ أَفْضَلُ ، وَأَمَّا هَؤُلَاءِ فَيَدْعُونَ اللَّهَ وَيَرْغَبُونَ إِلَيْهِ إِنْ شَاءَ أُعْطَاهُمْ وَإِنْ شَاءَ مَنَعَهُمْ وَإِنَّمَا بُعِثْتُ مُعَلِّمًا ، ثُمَّ جَلَسَ مَعَهُمْ .

قال ابن السبكي لا أعرف حديثًا أُجتمِعَ فيه رواية الأبناء عن الآباء بعدد ما أُجتمِعَ في هذا إلّا ما أخبرنا به أبو الحسن محمد بن محمد بن الحسن بن نباتة الفارقي المصري ألخّدت بقراءتي عليه بسنده المجرّد عن الأبناء والآباء إلى رزق الله ابن عبد الوهاب أتمنيحي إمامًا سمعت أبي أبا الفرج عبد الوهاب يقول : سمعت أبي أبا الحسن عبد العزيز يقول : سمعت أبي أبا بكر بن الحارث يقول : سمعت أبي سليمان يقول : سمعت أبي أبا الأسود يقول : سمعت أبي سفيان يقول : سمعت أبي يزيد يقول : سمعت أبي أكتعمه (كذا) يقول : سمعت أبي ألهيثم يقول : سمعت أبي عبد الله يقول : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : مَا أُجْتَمِعَ قَوْمٌ عَلَى ذِكْرِ اللَّهِ إِلَّا حَفَّتْهُمُ الْمَلَائِكَةُ وَغَشِيَتْهُمُ الرَّحْمَةُ .

قال المصنف : أخبرنا شيخ الإسلام قاضي القضاة زين الدّين أبو يحيى ذكرى بن محمد بن أحمد بن ذكرى بن الأنصاري تفضله الله برحمته إجازة ، قال : أخبرنا العزّ بن محمد الحنفّي إذ تاعن الإصلاح بن أبي عمر وغيره عن الفخر بن البخاري عن فضل الله بن أبي سعد الدّوقاني عن الإمام أبي محمد البغوي أخبرنا أبو سعيد أحمد بن إبراهيم الشريحي أنّنا أبو إسحاق الكلبي أخبرني ابن فنّجويه ثنا أحمد بن جعفر بن حمدان ثنا إبراهيم بن سهلويه ثنا علي بن محمد الطنافسي ثنا وكيع عن ثابت بن أبي صفية عن الأصغر بن نباتة عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنّه قال : من أحبّ أن يُكْتَمَلَ له بالمكبان الأوّفى

من الأجر يوم القيامة فليكن آخر كلامه من مجلسه (سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ
عَمَّا يَصِفُونَ . وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ . وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) .

قال مصنفه نفع الله بعلمه ، وأيده بحلمه : هذا آخر ما تيسر تعليقه من هذا
الكتاب ، نفع الله به المسلمين ببركة الكريم الوهاب ، وألحمد لله الذي
هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله وصلى الله على سيدنا محمد وآله
وصحبه وسلم ، واختم لنا منك بخير ، وأصلح لنا شأننا كله وأفعل ذلك بإخواننا
وأحبائنا وسائر المسلمين .

علقه مختصراً لنفسه ، ثم لمن شاء الله من بعده ، المفتقر إلى رحمة ربه القوي ،
عبد الباسطين موسى العَلَمَوِي ، ثم الموقِّت الأعظم بالجامع الأُمَوِي ، لطف الله به
بجاه النبي المصطفى .

فهرس الكتاب

الصفحة	
ج	كلمة الناشر .
٨	ترجمة مؤلف الأصل ومؤلف المختصر
ز	وصف النسخة المخطوطة وطريقة تصحيحها
ح	راموز الأصفحة الأخيرة من الكتاب بخط مختصره .
١	خطبة المختصر .
٢	المقدمة — في الأمر بالآخلاص والصدق وإحضار النية .
٤	الباب الاول — في فضيلة الاشتغال بالعلم ، وفيه ثلاثة فصول :
	الفصل الأول — في فضيلة الاشتغال بالعلم وتعليمه وتعلمه ونشره
	وحضور مجلسه ، وألحظ على ذلك ، وترجيح الاشتغال به على الصلاة
	والصيام ونحوها من العبادات المقاصرة على فاعلها .
١٠	الفصل الثاني — في تحذير من أراد بعلمه غير الله تعالى .
١٤	الفصل الثالث — في تحذير من أذى أو أنتقص طمعا ، وألحظ على إكرام
	العلماء وتعظيم حرمانهم .
١٥	الباب الثاني — في أقسام العلم الشرعي ومراتبه وفيه فصلان ، ثم فصل لطيف
	الفصل الأول — في أقسام العلم الشرعي وهي ثلاثة : تفسير وحديث وفقه
٢٠	الفصل الثاني — في مراتب أحكام العلم الشرعي وما ألحق به وهي ثلاثة :
٢٠	المرتبة الأولى — فرض العين .
٢١	فرع — اختلف في آيات الصفات وأخبارها ، هل يخاض فيها بالتأويل أم لا ؟
٢٣	فرع — يجب على الآباء والأئمة ونحوهم تعليم الصغار .
٢٣	المرتبة الثانية — فرض الكفاية .
٢٤	المرتبة الثالثة — النقل .

الصفحة	
٢٥	فصل — قد ذكرنا مراتب العلم الشرعي ، ومن العلوم الخارجة عنه ما هو محرم أو مكروه أو مباح .
٢٦	باب الثالث — في آداب المعلم والمتعلم وهي ثلاثة أنواع : النوع الأول — في آدابها في نفسها ، وآدابها في مجلس الدرس ، فأما آدابها في نفسها ألخ .
٤١	القسم الثاني — آدابها في درسها وأشتغالها .
٤٣	النوع الثاني — آداب يختص بها المعلم ، وقد يشاركه في بعضها المتعلم ، وهي ثلاثة أقسام :
٤٤	القسم الأول — آدابه في نفسه .
٤٥	القسم الثاني — آداب المعلم مع طلبته .
٥٣	القسم الثالث — آدابه في درسه .
٥٨	النوع الثالث — آداب يختص بها المتعلم وهي تنقسم إلى ثلاثة أقسام : القسم الأول — آدابه في نفسه .
٦٣	القسم الثاني — آدابه مع شيخه وقدوته ، وما يجب عليه من تعظيم حرمة .
٧٣	القسم الثالث — في آداب درسه وقرأته ، وما يعتمد مع شيخه ورفقته حينئذ
٧٩	فصل في التصنيف .
٨٢	باب الرابع — في أدب المفتي والمفتوى والمستفتي ، وفيه أربعة أنواع وللقدم على المقصود مقدمة .
٨٥	النوع الأول — في الأمور المعتبرة في كل مفت ، وفي تقسيم المفتين وما أنفرد به كل واحد من الأحكام ، وفيه فصلان : الفصل الأول — في الأمور المعتبرة في كل مفت .
٨٦	فرع — ينبغي للإمام أن يتصفح أحوال المفتين ألخ .
٨٧	الفصل الثاني — في تقسيم المفتين .

- ٩١ فصل — هذه أصناف المفتين وهي خمسة الخ .
- ٩٢ فصول — لا يجوز لمجتهد أن يقاد بمجتهد آخر الخ .
- ٩٣ النوع الثاني — في أحكام الملقى وآدابه وفيه مسائل .
- ٩٩ النوع الثالث — في آداب الفتوى ، وفيه مسائل .
- ١٠٦ النوع الرابع — آداب المستفتي وصفته وأحكامه وفيه مسائل .
- ١١٢ **الباب الخامس** — في شروط المناظرة وآدابها وآفاتها وفيه فصلان ولنتقدم على ذكرها مقدمة في بيان أسباب إقبال الخلق على المناظرة .
- ١١٤ الفصل الأول في بيان شروط المناظرة .
- ١١٨ الفصل الثاني في آفات المناظرة وما يتولد منها من مهلكات الأخلاق
- ١٢١ مناظرة بين الشافعي ومالك رضي الله عنهما .
- ١٢٢ مناظرة بين الشافعي ومحمد بن الحسن — مناظرة بينهما أيضاً
- ١٢٣ مناظرة بين الشافعي وإسحاق بن راهويه رضي الله عنهما
- ١٢٥ مناظرة بينهما أيضاً
- ١٢٦ مناظرة بين الشافعي وأحمد بن حنبل رضي الله عنهما
- ١٢٦ مناظرة جرت بحضور الشافعي — مناظرة جرت بحضوره وأقام هو فيها الحجة
- ١٢٧ مناظرة بين أبي العباس بن مريج وأبي بكر بن داود — مناظرة بينهما أيضاً
- ١٢٨ مناظرة بين إمام السنة الشيخ أبي الحسن الأشعري وأبي علي الجبائي في أن أماء الله توقيفية .
- ١٢٩ مناظرة بينهما أيضاً في الأصلح والتعليل .
- ١٣٠ **الباب السادس** — في الأدب مع الكتب التي هي آلة العلم وما يتعلق بتصحيحها وضبطها ووضعها وحملها وشراؤها وعارياتها ونسخها وغير ذلك ، وفيه مسائل .
- ١٤٠ الخاتمة في ذكر شيء من الرقائق المستطرفات والأشعار الرائقة والحكايات

تصحيح الخطأ

الصفحة السطر الخطأ	الصواب	الصفحة السطر الخطأ	الصواب
٣ ٢١	يثبت	٤٦ ٢٢	وحوى وحوا
٨ ١٥	تم	٤٨ ٦	صدورهم لصدورهم
٢٣ ١٦	مالا بد منه للناس	٥١ ٦	الاشتغال الاشتغال
٢٦ ١٤	إلى شيء	٦٢ ١٥	اشتغل اشتغل
٢٧ ١٩	الاكتساب	٦٥ ١٣	أو بعد و بعد
٢٩ ٣	لا يُغْلَ به	٦٨ ١٦	أو يقول أو يقول
٣٠ ٤	المنارل	٦٩ ١٠	ليحذر وليحذر
٣٠ ٧	وجهك	٧٠ ٢٤	يكذب يكذب
٣١ ١٤	أطمر	٧١ ٨	أو قصة أو قصة
٣٢ ٢٢	وعن مسعود	٧١ ٩	اوطن اوطن
٣٤ ١١	الفرج	٧١ ١٠	ويُزَيِّرها ويُزَيِّرها
٣٤ ١٨	متجنين	٧١ ٢٠	ثي ثي
٣٦ ٢٣	آفة	٧٧ ١٠	قبالته قبالته
٣٧ ١	ونقص	١٠٥ ٨	بعضهم بعضها
٣٧ ١٢	الصفاء	١١٠ ١٢	مفتيا مفتيا
٣٧ ١٣	جملتها	١١١ ١٦	مفتيا مفتيا
٣٩ ١	بالوطي	١١٢ ٢	وفيه فصول وفيه فصلان
٤٠ ١٢	الخسرو شاهين	١١٦ ٢٠	عليهم عليهم
٤٠ ١٤	ونونات ياسمينية ونونات ياسمينه	١٢٩ ١	يبحر يبحر
٤٠ ١٨	أن تبطل	١٣٨ ١١	رواية روايته
٤٤ ٩	بذا	١٤٠ ١٤٠	قسي قسا
٤٥ ١٩	وأنس	١٤٢ ١٩	وخل واخل

مطبوعات

المكتبة العربية لأصحابها عبيد إخوان بدمشق — صندوق البريد ١٩

فرش مصري

تهذيب تاريخ ابن عساكر ٥ أجزاء للشيخ عبد القادر بدران	١٠٠
الجزء السادس (يصدر قريباً)	٢٠
النشر في القراءات العشر لابن الجزري جزآن	٦٠
مشاهير شعراء العصر (الأول في شعراء مصر) جمعه وشرحه أحمد عبيد	٢٥
روضة المحبين لابن قيم الجوزية	٢٥
صححها وعلق عليها	٢
أحكام النظر (مجموعة من روضة المحبين)	٢٥
طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى اختصار النابلسي	٧
سيرة عمر بن عبد العزيز لابن عبد الحكم	٢٤
المراح في المزاح لبدر الدين الغزي	٤
طرائف الحكمة جزآن	٠٩
في سبيل الأخلاق (قصيدة)	٢٠
في نظمها	٥
ديوان البحتري جزآن بالشكل الكامل مع فهرس القوافي	١٠
معاني الشعر للأشنانديني رواية ابن دُرَيْد	١٤
نظم اللائ في الحكم والأمثال لعبد الله باشا فكري	٤
الخيال في الشعر العربي للسيد محمد الخضر حسين	٣٠
موجز فن الجرائيم (بالاشكال الملونة) للطبيب الجرائيمي احمد حمدي الخياط	١٥
(من غير أشكال)	٢٥
صحة الأمرة ٣ أجزاء	١٤
ماجدولين والشاعر (خلاصة ماجدولين شعراً) للسيد خير الدين	٠٩
ترهة العمر في التفضيل بين البيض والسود والسمر لحافظ الد	